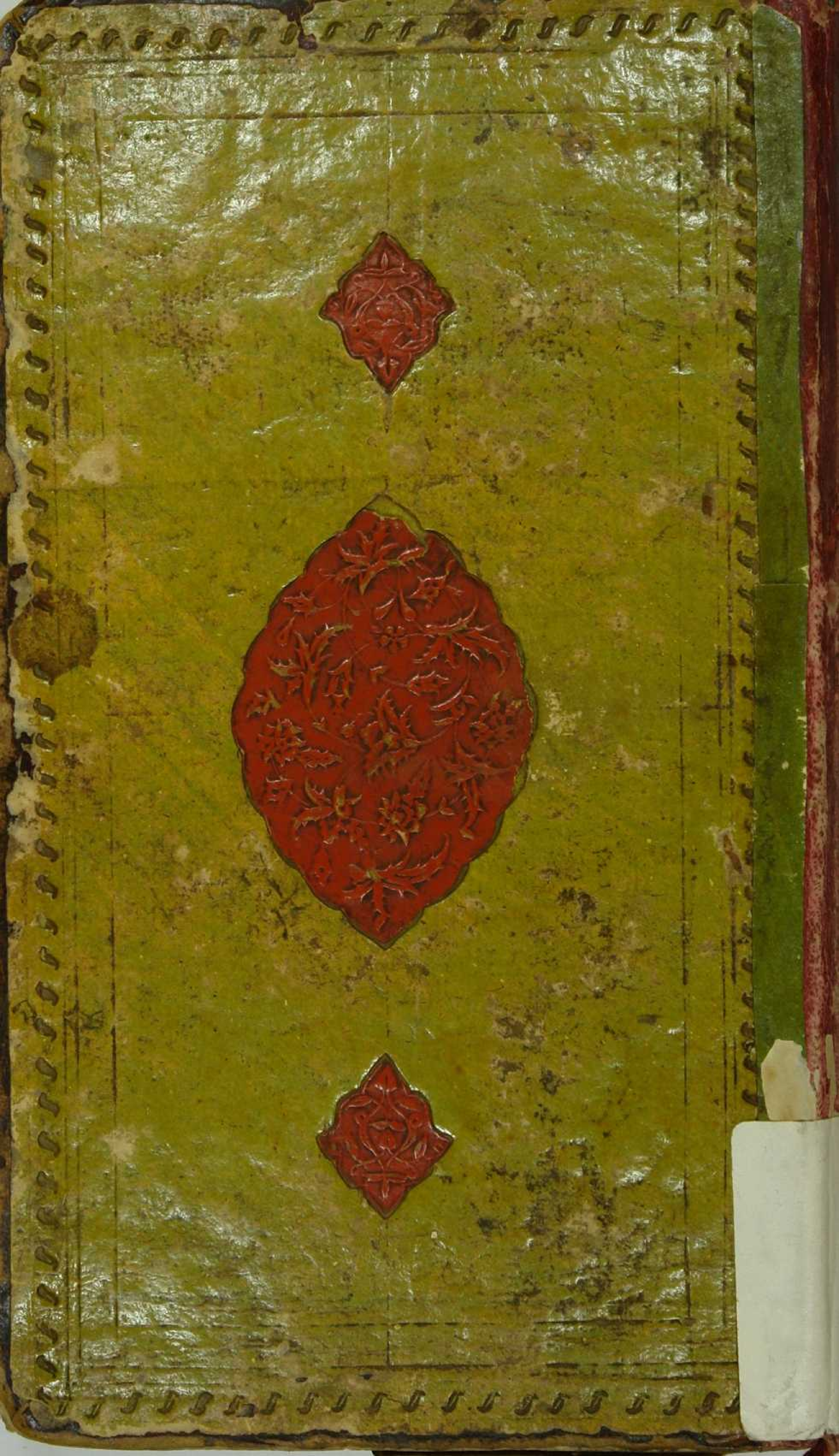


٤١٥
ف . ج

الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي، عبد الرحمن بن احمد
-٨٩٨هـ . كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .
١٩٨ ق ١٩ س ٥ر٢٣x١٤ اســـم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد، طبع .
الأعلام ٤: ٦٧ ، الظاهرية (النحو) : ٤٠٠
٣٥٨
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلـــف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح كافية ابن الحاجب .

از برای جمعه طلبه و کلوا از فجار دعا همت

حج و تسبیح و سجود و بی عبادت ملا خواجه

[illegible]

[illegible]

چون فراغت شد میسر مهر و ماه

وقت مشق من کمی بود آه

ای تو قبله‌گاه سرها به گلزار

پروانه‌ها و گل‌ها

مهربانان ما را بگوید روی دیدار

بلبلان را زار دوری گل گلزار

گلزار

[illegible]

نه دیمه حسرت عمری سوداکی چکوب دیلم
نارع زلفوڭ نارى اتشنده رخت ویدی

تو کعبهٔ مقصودی عجب بولدی حرم
زر و زینده اوردوم بار زر و نور ویدی

ذوق ور مستی ابن بابا شعار بترا جامی
بار زخی کل آلت ابا رمزنه انشدیم

[illegible]

١/٣٤٤ف
١٢٩٨/٧/٢٦م

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب الفوائد الضيائية شرح الكافية الرقم ٣٥٨
اسم المؤلف عبد الرحمن بن احمد الجامي
تاريخ النسخ
عدد الاوراق ١٩٨ القياس ٢٣½×١٤
ملاحظات (صرف)
٤١٥
ف ج

الفوائد الضيائية
في
شرح الكافية





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه وبعد فهذه
فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه واسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه الباعث على
الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها
هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله حتى يصدر بالحمد على سننها او لا يلزم من ذلك عدم الاتيان
به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان

يجعل جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في
هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام
ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلم والكلام
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث
قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم
بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باعتبار
بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية فالمعنى الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد
جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت وجرى عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي
مما يتلفظ بالانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال
الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارة والنصب غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع
كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق
او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول او مخفف معني
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده
مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض فكيف يتحقق على انه وضع لمعنى قلنا المعنى

خرجت بقوله المعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى م



يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة
فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والجملة وغيرها ولا يخفى عليك انه ينتقض بالحكم بنقوض
باشال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو موضوع له الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على
انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يعتبر تركيبه كما ان
تركيب في مثل قولهم قيل قيلا فله ثلث او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح
لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد ان يكون في بيانه نكتة في افراده احد الوضعين
جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما

قبل التركيب م
الوضع
تجوزا م



على الافراد لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحاق قيد الافراد لاخراج المركب مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج عن الحد الكلمة مثل قائمة والرجل وبصري وامثالها مما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة واعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلة فيه انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بعلم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب فيما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة فيه فلم يخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت لمعنى موضوعة والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الحرف ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف لان من والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في الطرف اي جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة كما ستعرف والقسم الاول وهو ما تدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو علامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علمت

اي بوجه الحصر الكلمة في الاقسام الثلثة بحد كل واحد منها اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها بل تحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكن مقترن باحد الازمنة الثلث والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها تعريف جامع لافراده
ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
ولله در المصنف حيث اشار الى الحد ودرجها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة فهو لفظ يتناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية

صح

يعني في ضمن زيد لا في ضمن زيد قائم وفي ضمن قائم لا في ضمن زيد قائم فلا يكون تضمن الشيء نفسه

كعبد الله وغلام زيد ليس متضمنا معنى يفيد المخاطب

كزيد لان هذا الكلام ليس متضمنا

مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت زيدا قائما وانشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فايدة تامة وحيث
كانت الكلمات اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات
في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودين
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لكنه في حكم هذا اللفظ
ان الكلام المص ظاهر في نحو ضربت زيدا قايما مجموعه كلام لا كما ذهب اليه
صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه
ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر
الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة خبرا
او وصفا او حالا دون الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص اخص
من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند

وزيدا قائما م

او قام ابوه م

قائم م

وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الانواع
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلث منها من جنس واحد اسم واسم
وفعل وفعل وحرف وحرف وثلث منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم و
الحرف احدهما مفقود فان الاسم وان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل
اي كلمة دلت على معنى كاينا في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا با
عتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
السيد الشريف
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة

لملاحظة

لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى ليدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كاينا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصيته لا يدل عليه الا بضم كلمة الدالة على متعلقه وحاصله
ان لفظ الابتداء هو موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعلق قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها
لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلة
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انه تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه

لا ولا يصلح ان يكون عليه وبه محكوما

والآلات بدل

الملحوظة آلات

امر واحد هو ستقلال بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل
ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو ظاهر لكونه
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
في معنى الاخر وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف بارجاعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات مستقلة بالمفهومية ملحوظا في حد ذاتها
تها لنرعمها نعقل متعلقاتها اجمالا وطبعا من غير حاجة الى ذكر ها
لا جنة العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لان الغرض من وضعها لزم ذكرها ليفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
المعنى فهي دالة على معان باعتبارها في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في
حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن
لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول

فدخل

فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد زيد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك
زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لا اقترانه
معناها بحسب الاصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فان على تقدير
اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعنيين ارادته ما سواه وابن الحاجب
من الاراده قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع
الكثرة على كثرتها ومن التبعيض على ان ما ذكر بعض منها وهي
جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من ام
امصيام في امسفر لكن لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام

اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب سيبويه من ان اداة التعريف هي
اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما
اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى المستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير والاسماء الا
شارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر الحرف
الجار في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية و
دخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل
الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما
يخالف ما اختص به الاصل اعني الفعل او زيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا التنوين الترنم وسيجيء في
آخر الكتاب انشاء الله تعالى وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف
على الدخول لا على المدخول لان المتبادر من الدخول المذكور في الاو

الاول

تعليقه ص

وجهة

وعلم اختصاص التنوين الترنم صح

او اللحوق



او اللحوق في الآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد
وضع لان يكون مسندا ابدا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف
الوضع ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا
بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة
بكونه مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليها في يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصاد
قين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بمثل قولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان
يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو
الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبني عند المصنف

قوله نعم

سواء اريد منه المضاف والمضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما لا غير ١٢

قوله فانه وقت مضافا اي الفعل والجملة لان الكلام ليس فيهما اي الاسم قسما فلا قدمنا لك في تقدير منقسمة في قول المصنف وهو اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير اللفظ قسما هنا فلا نعيده ١٢

مبني صح

قوله في المعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي ١٢

وان كان عند صاحب الكشاف معرب [illegible]



الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البنا فالاضافة بيانية وهو الماضي و
الامر بغير اللام والحرف وهذا القيد خرج منه مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه مشابها المبني الاصل كما سيجي في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد تركيب
بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب هو ظاهر من كلام امام عبد القاهر واعتبر
المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في
تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو فلا فائدة له معتد بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته مقدم على
معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان المعرفة المقدمة حاصلة بمعرفة

هذا الاختلاف وتعرفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره
لتعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشي على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرف به من جملة الاحكام ثانيا
فعل المص وحكم اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة
عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر
المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما
خصصنا بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا وان ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا انتصب على التمييز اي يختلف لفظا
او تقديرا او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير او لا
خلاف لفظا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان
اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والا
خلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين تثنية او جمعا فانه قد اختلف

تقديرا لكن لا من حيث انه معرب الخ واجاب عنه بعض الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فانه لا اعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وههنا سببه المبني لا في آخره فحسب هو كذا في الحاشية نفعه الله

اختلافها بكونه

العوامل فيه الاختلاف في اخر احمد لا حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة جر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر
المعرب هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان
قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل اذا رتب بعض الا
سماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب
عليه الاعراب بل هنا حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يذكر ههنا فليكن
مثل هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذه الحكم الشامل
الشاملة الاعراب بما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا او وصفا به اي بتلك الحركة او الحرف حيث
يراد بما الموصوف الحركة او الحرف لا يراد العامل والمعنى المقتضي
فلو ابقيت على عمومها اخرجا بالسببية المفهوم من قوله فان المتبا
در من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب
البعيد وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو غلامي لانه معرب على المختار
المحكوم اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب
بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد لزم حد جمعا ومنعا
لكن لمه اراد ان يبين فائدة الاختلاف ووضع الاعراب فقال
اليه بقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه كانه اراد هذا المعنى حيث
قال السيد هذا من تمام الحد الا انه خارج عن العدم واللام في ليدل متعلق

بامر خارج

متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب مفهوم من فحوى
الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او سببه الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانها
تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير
مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على
تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على
المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن المو
صوف فلا انسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه
وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
او عن اعربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل الفساد الالتباس بعض
المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم المعرب ثلثة رفع ونصب
وجر فهذه الاسماء الثلاث مختصة بالحركات والحروف الاعرابية

ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا كالضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الاعرابية على قلة فنا
الرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى
علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم
يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
فاعطي الخفيف للكثير فلما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامته
والعامل ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى معنى من المعاني المقتضية لفظيا كان او معنويا
على المعرب المقتضي للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد وجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل
اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف وهو الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف وهو الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين

الاسم

الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في احوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات
الثلث في احوال الثلث والاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر ونصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا
ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به
عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان نصب
تابع للجر على وفق الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب للفرع
فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر
تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن قد يكنى به عن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهذا
واوي لان اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون

اذا صلته و و وانما اضيفت والى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا
الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والف
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها انها معربة بالحركات
نحو جاني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها لو كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافا اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافا الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها
ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاديث كذلك لئلا يكون بينهما وبين الا
الاحاد وحشة منافرة تامة وانما اختار هذه الاسماء الستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما
اختار هذه الاسماء التي لتشابهها المثنى والجمع في لوم معانيها
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب او اخرها حين
الاعراب اسماعا خلاف سائر الاسماء المحذوف الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب

المثنى

المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان
كلا باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي في
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرابه بالحركات التي هي الاصل لكن بحركات
تقديرية لان اخره الفا يسقط لالتقاء الساكنين نحو
جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرابه با
الحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كان تعريفها لكن
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحق بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا المسمى جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
او الياء والنون فتدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن جمع
مذكر والجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من
لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبعة وهي الثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة والا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق

عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة والحاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي ويخ
هذه الالفاظ تدل على معاني معينة ولا تعين في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف
واحد يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعرابه كما انهما فرع
لان الاعراب بالحروف فرع لاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة وحالاتها ثلثة للمثنى ثلثة
للجمع ثلثة فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في
المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان واضربا
والواو علامة الرفع في الجمع لانه ضمير مرفوع للجمع في الفعل نحو
يضربون وتضربو وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية و
كسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر اعطي
الرفع لمناسبة النصب الجر بوقوع كل واحد منهما في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع

فبيان

في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين انقسم الى التقسيم بهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل من اللفظي اشار اليه ولانه بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في اسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك انه لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة
الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كما
لعصا باللام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان
الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى الياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل الياء المتكلم
بالكسرة لمناسبته قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخول موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان الا
عراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال الثلث غير مختص ببعضها
عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركات
الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة
بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا و

اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة يعني
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون با
الاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو
ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء مدغمة اي
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف في حالة الثلث نحو جاءني ابو القوم و
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل
صار تقديريا واللفظي اي الاعراب ملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا
ما ذكرنا تقديرية الاعراب اي اشتغل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه
علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثر سيجي ذكره

لاستثقال بدل

بسقوط بدل

تقديريا في الاحوال الثلث

من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع يقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد
من بيتين لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك
الجمع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم الجمع ثم التركيب والعدول
في عطف من هاتين العلتين من الواو الى ثم لرعاية المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله الف
منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون الصرف حال كونها زائدة
قوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره ظرف القدم ولا
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ومن
يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين فلو جعل الالف فاعل قوله
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم
زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه في هذا الوصف وتقدم
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بحسب النظم تقريب لها الى
الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسع علة قوله تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها الا
واحد والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عدها

خلاف فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد
عشر ولكن القول بانها تسعة تقريبا الى ما هو صواب من
المذهب الثلث ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال اشارة م
للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير
المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او مثال ۲
واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل واحد علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر بما اشتقاقه من المصدر
فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو
علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في الكلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد

والالف

والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون في الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه
لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند تحقق ما فيه علتان
او واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين لا
يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي وضمير صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي للضرورة
وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في
الشعر وكثيرا ما يقع من منع صرفه لكنه يخرج عن الوزن او ان
زحاف يخرج عن الثلث اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون
نعمان من غير التنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج
عن الثلث كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس ضروريا فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز عن
بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه عند الشعراء واما
ضرورة ۲ الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام و

حبيب العالمين محمد بشير نذير الشفيع مكرم عطوف رؤوف
من يسميه بأحمد فانه لو قال احمد لاخل بالوزن ولكون حرف الا
القافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او
للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين غير المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا او نحو
سلاسلا واغلالا مثال الجموع المنصرف الذي صرف المنصرف
الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما تقوم مقامهما اي العلة غير المنصرف الذي م
الواحدة التي يقوم مقام العلتين من علل تسع علتان:
مكررتان قامت كل واحد منهما لمقام العلتين لتكررهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كما في مساجد او تقديرا وحكما كالجموع الموافقة لها
عدد الحروف والحركات والسكنات كاحد وسابيح وثانيهما الف
كل لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة و
والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا انفكاك لها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل
لزومها للكلمة بمنزلة التانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت

فارقة

فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا
لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم
معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية
اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاصلا وصيغة
لكان الا [illegible] خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصيغة فقط فلا
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاعلام التي فيها الحذف وفيه اللاحقات
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغة الا
صلية يستلزم دخوله صيغة الاخرى اي مغايرة للاول ولا يبعد ان
يعتبر مغايرتها لها لكونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية فانما المغيرات القياسية
شاذة فلانها خارجة عن الصيغ الاصلية فالمخطأ مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف
القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج
الخ اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد تحول بعضهم تعريف
بما هو اعم منه اذ كان المقصود عن بعض قاعدة فيمكن ان يقال
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عدا

حصل بتعريفه بهذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلو احتاج في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير
الوصفية اذ العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدول فيما علم من هذه
الامثلة فعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراج عن ذلك الاسم الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون
الاعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة لو وجد دليل على غير
الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي
بعضها الدليل غير منع الصرف ففرض له اصل ليتحقق العدل باعتبار
خروجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون الاصل محققا او مقدرا واما باعتبار خروج
المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فمعنى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه
غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما انا نجد في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا كما في جاءني ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا المثال احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع

ع

ملا خان

خلاف وبرائها الى عشار ومعشر خلاف والصواب فيهما ولسان في
منع الصرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا واخر وجمع اخرى مونث آخر
آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة
من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهبوا الى تقدير الاضافة
لانها توجب التعريف والبناء واضافة اخر مثلها كجوح وياتيهم
على ولبس اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد
الاخيرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع
وقياس فعلاء افعل ان صفة ان يجمع على فعل كحمراء وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد
منها تحقق العدل واحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر
صفة الاصلية وان صارت الفعلية في باب التاكيد اسما وفي جمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر صفة الاصلية وعلى
ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاتب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها

جها

عما هو القياس فيهما كالابنيا والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما ولا على
ابنيا واقواس فلا شذوذ في الجمعية ولا قاعدة الاسم المخرج اللازم
من مخالفتها الشذوذ فلا بد بحكمهما بالشذوذ ومن هذا عين
الفرق بين الشاذ والعدل والتقدير اي خروجهما كابناء
اصل المقدر معروض بكون الداعي الى تقديره وفرض منع الصرف
كعمر وكذا لكن زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما
سبب ظ الا العلمية اعتبر فيهما العدل لمكانه وتعذر غيره
ولا لتوصف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على
وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة و
اراد بهما كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات
في لغة بني تميم فاعتبروا العدل في هذا المقام باب حملا على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليس فيهما
الا سببي العلمية والتانيث والسببان لا توجب البنا فاعتبر
فيهما العدل ليحصل سبب البنا فلما اعتبروا فيهما العدل ليحصل سبب
البنا اعتبر عدلهما فاجعلوا معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا
لتحصيل منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا لكن محله

لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سببي منع الصرف وانما
في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل يجعلونها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها لتحصيل سبب البنا وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصف فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه
على النسوة التي هي من قبيل المعدود دلت على الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا مع
وضعه الاستعمال الاصلي بحسب الوضع والمعتبر
في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي الاصالة لا الوصف
لعرضية فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وصفا على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه

فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف لغلبة اي غلبة الكلمة
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص ببعض افراده بحيث لا
يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوعا لكل ما فيه
سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
الى قرينة فهذا كالمذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مخرجه العلمية صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مخرجه الفعلية
اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول السوداء والثاني
للحية التي بها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد اي
الحديد لانه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية الى العلمية الاسمية لكنها بحسب الاصل او
وصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالما
نع من الصرف في هذه الاسماء صفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منعها
للحية على زعم وضعية لتوهم اشتقاقه من القوة التي هي الخبث و
كذلك منع الحدل للصقر على زعم وضعية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطاير اي للطاير ذي خيلان على زعم وضعية
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الا
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني

لوزن الفعل والوصف والاصل
والحال ووضعه ...

الوصفية

١٠٨

الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع بان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا
شرط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير
بتقدير الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي
المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار
بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط تاثير التانيث المعنوي في
منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او حركة حرف الاوسط من
حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير تانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بتلك
احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين فتزاحم تاثيره ونقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فعند تجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود سببين وزينب وسقر علما
لطفتين طبقاته النار وماه وجور علمان لبلدتين

يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو الزيادة على الثلث واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان قيل
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تانيث قام مقامها فقدم وهو
مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذ سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقام
والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذ سمي به رجل يمتنع صرفها لان
ذال التانيث العلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه نحو عقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث لحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف وهو
وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في
منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون اليا معدرية او منسوبة الى العلم بان يكون
حاصلة في ضمن ان يكون التاء للنسبة وانما جعلت مشروطة

بالعلمية

بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم
يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية العجمة وهي كون مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع
الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلمية في
اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم العجمية ما حقيقة كابراهيم
او حكما بان نقلها العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد الرواة القراء
لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكان علما في العجمة
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم
في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف ونحو هذا النوع
بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف ولئلا يعارض
الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الثاني
فانصراف النوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص
لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات

في الجموع قوة تمازان يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في مادة
وجوز مع سكون الوسط فيما سبق ولم لم يعتبر ههنا قلت اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالا
ستقلال او نقول وابراهيم ممتنع صرفهما بوجود الشرط الثاني
فيهما فان في نشتر حركة الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما
اختص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما
لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عم ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هود كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسماعيل فيما يذكر وكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شرطه اي قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي يجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصورة
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المعتبر للصيغة واما جمع السلامة

فانه

وهو اسم جبل بديار بكر

فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع
ايمن على ايامين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لكون الصيغة مصونة عن قبول التغير
فتؤثر بغيرها ومنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف اذ
المراد بهائها التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا
يرد قولهم جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو
كانت مع هاء لكانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور
لا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه منسوب ليس جمعا لا في لفظه
ولا في المال وانما الجمع المدائن وهو لفظ اخر خلاف فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق انها
ما يلحق بها فاما كان بغير هاء يمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح لما بعد الفه
ثلثة احرف وسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط مانع الجمعية
وهو كونه بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم الجنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسبابه منع الصرف بل هي شرط

فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان
حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها
جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان
قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية لان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي التي انثى الضبعان قلنا علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم الجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التثنية
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية اصلا وسراويل جواب عن سوال
مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على
القاعدة بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنع منه
وهو ان لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي انه اسم عجمي جمع

لا في الحال

لا في الحال ولا في الاصل حملا في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع الغريبة كاناعيم ومصابيح فانه حكمهما من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا
التقدير اعم من ان يكون حقيقة وحكما فبناء هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سرواله تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سرواله فكانه سمي كل قطعة من السراويل
سرواله ثم جمعت سرواله على سراويل واذا صرف فلا اي
سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري
والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
هذه جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير المنصرف للجمع مع صيغة
منتهى الجموع واما في حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه مذهب بعض

الا ان الاسم المنصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف قبل الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقط الضم للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على
وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الا
علال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه في حكم
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فلا وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه فيها الاعلال

حالتين

في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر من
كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى علمين
شرط العلمية ليأمن الزوال الحاصل بالقوة فيؤثر بها في منع الصرف و
ان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او في
حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه بما يضاده اعني منع الصرف والاسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلم يتطرق اليها التغيير ويمكن ان نقول
نكتة لذلك او انها اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر علمين قلنا اكتفى فيهما بذكرهما ذكره فيما
بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من
بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او غيرها الالف والنون
المعدودتان من اسباب منع الصرف وتسميتهما زائدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميتهما مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع
دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة اختلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف

لما كونهما زيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او ما مشابهتهما لالفي
التانيث والراجح هو القول الثاني اذ انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم مقابل للفعل والحرف اما ان لا تدل على ذات ما
لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او تدل كاحمر وضارب
ومنصور فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل لكلهم والصفة فشرطه اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما بمنزلة
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناع منع الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او لتمنع دخول التاء فتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة
لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه ان كان مؤنثه فعلى لا
يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي من
اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه غير منصرف فانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا مؤنث وعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
غير منصرف فعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف وذلك
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين

فان مؤنثه

فان مؤنثه سكرى دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين فان مؤنث ندمان ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
ندمان بمعنى نديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
بعد من اوزان الفعل وهذا القدر كاف فلا يكفي في سببيته منع الصرف
بل شرطه انه اما احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل
الماضي المعلوم من التشمير فانه بفعل من هذه الصيغة وجعل
علما للفرس وكذلك بذر اسم الماء او عثر علما لموضع وخضم لرجل
افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم للصبغ معروف وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء
للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا البناء المجهول فانه على بناء المعلوم غير مختص بالفعل
ولم يذهب احد الى منع صرف الابيض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
حرف كحرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف في
زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان
على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء الاختصاص

بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار
الثاني امتنع من الصرف لاجل انه يرد عليه ربع اذا سمي به رجل فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء في الاسود
بالمعنى الثاني فلا اعتبار له لا صالة الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
عدم الاسمية العارضة وهو ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وانصرف يعمل لقبول الثاني يعملة للناقة القوية على العمل والعلمية فانها
علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع
صرفه المختص او مع شرطيتها بسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع
مع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
في منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه نحو قولهم لكل
فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين
اسباب منع الصرف وشرايطها بما سبق من انها اي العلمية
لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك
في التانيث بالتاء لفظا او معنا والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين بان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة
بالعلمية وما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية معهما

موثرة

موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي
العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليست شي منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع
الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شي من الاسم الذي [illegible]
البتة ويبقى احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فانه لو [illegible]
الذي احدهما اسباب العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هي شرط من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذي هو العلمية ... والسبب الاخر مشروط بالعلمية
حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
واحد منهما ما ليست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله انهما متضادان انه ان اصمت بكسرتين علم المفازة من
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت في قياسه
ان يجي بضمتين فلما جا بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب
ان هذا غير محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين وعلى التقدير
فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يتحقق
وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في اصمت سوى العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه

اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو
الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر قوله على استاذه
مع موافقته لما ذكره من المعاذة بعد جعله اصلا واسند به الى
الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك كله انصرافه نحو
احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان المعنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى الكل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار يجعل اسما وان كان معه من فلا منصرف بلا
خلاف لظهور معنى الوصفية بسبب من التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير فلم يبق مانع من
اعتبار الوصفية واعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
ووزن الفعل كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم

مع زوال

٢٥

مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء
والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شيء من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية وبالتنكر والزائل لا يعتبر من غير
ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي
سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب
حاتم اي كل اسم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على تقدير منع الصرف من اعتبار متضادين معنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين

قلنا تعذر احد الضدين بعد زوال الاخر حكم واحد وان
لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه يشبهه فاعتبارها على سبيل التجوز
وجمع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف
عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسرة اى بصورة
الكسر لفظا وتقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر الانجرار بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في
ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف وغيره فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم الانصراف انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسرة دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسرة فعاد الكسرة الجار وسقوط التنوين لامتناعه من الجمع
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الا
ضافة كان غير المنصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا

كما في

كما في احمد التحديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات
جمع المرفوع للمرفوعات لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع
هذا الجمع مطرد صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات في مذكور الخيل
وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع دال عليه
[illegible] لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والا
لف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يجتمع الرفع على
المحل وهو يجب مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما في [illegible]
اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل و
لان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما
هو الاصل في المسند اليه وهو تقديمه بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة وحكما ليدخل فيه نحو اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع

ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوب تقديمه
عليه فيخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد
وجوب تقديم نوعه وكل نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع المسند
اليه الفعل على جهة قيامه به اي اسناده واتصافا على طريقة قيام الفعل او شبهه
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من
جعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله خارجا كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يتعرض له مثل زيد في قام زيد
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه مثال لما اسند اليه
شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ينبغي ان يكون عليه الفاعل اذا لم يمنع مانع ان
يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة

فلذلك

فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم المرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني مستدلين
بذلك بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب بانه محمول على الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل
عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
والمفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المقدم ذكره
صريحا وفي ضمن الامثلة يعني والمفعول المقدم في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء
شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه

اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الا
عراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافات الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع
المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمروا انحصار
ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان عمرو مضروبا بشخص اخر والمفهوم من
قولك ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانها لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا يقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل عليه
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا
الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا
زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديم عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
فى الجزء الاخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا

نحو انما

نحو ضرب موسى عيسى

يكون

فيقا

نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به اى المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وهو اى الفاعل غيره اى غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اى
تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال
ضمير مفعوله فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما فى صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلفوات الاتصال بتوسط الفاعل
غير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة جوازا اى على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا
جائزا فى مثل زيد اى فى مثل زيد جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام
سائلا عن من يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى
قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بالذكر وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء
والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال
المقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى ما
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه ذليل يعجز عن مقا

الانفصال

الفعل

للفصل لانه كان ظهر النغمة الا اذا وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بالمختبط وما
مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة عليه بعينه
وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار المفسر حشوا
بخلاف المفسر لكتبه بهما بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين
مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد
من المشركين استجارك فاحد فيها مرفوع فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الثاني وانما وجب ذلك لان مفسره قائم مقامه معنى عند ويجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذف فانه اي الفعل والفاعل معا دون الفعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف فيه الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السوال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام ... وانما
قاله الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا

يتعلق بدل

الاول مفسر بالفتح

للسوال

للسوال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان لان التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه و
اقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان اسما ظاهرا
اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتو
سط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج الاسم
تنازعهما في ضمير المتصل لان المتصل الواقع بينهما يكون متصلا بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول
واما ضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكنه
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار العامل في الاول
عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
الفاعل والمفعول واثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما تنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما
على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي التنازع الفعلين في الفاعلية

واقتصر على الفعل نحو ان يراد بالفعلين العاملان على تغليب للاكثر على الاقل والاصل على الفرع عفور

الثاني م

بعدهما بدل

بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد
منهما فاعلية اسم الظاهر والاخر مفعولية اسم الظاهر فيكونان متفقين ٤/٦/٢
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا ولم يجعل هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين الضميرين ٢
فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية [illegible] ذلك الاسم الظاهر بعينه فلا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة با
لارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل
مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني واكرمت
زيدا واكرمني واكرمت (زيدا) وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه نوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون

عدم فاصله باجنبي

الاول

الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز الاعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهذا
لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير للزوم
التكرار بالذكر وامتناع الحذف فعلى وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقة افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه
لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني و
اكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الا
ول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي [illegible]
الاول ٢ اعمال الفعل الثاني ان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول
حذفته واضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان [illegible]
بعد الذكر محذوف وقيل روي عنه تشريك الفعلين او اضمار [illegible]
كما في صورة تاخر الفاعل تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربت
واكرمت زيدا هو ورواية الثاني غير مشهور عنه [illegible]

المفعول تحرز عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو
اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في
الفضلة لو اضمر وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيون
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا يحذف ونرجح الحذف في الفاعل والا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد ان لم يمنع مانع من الاضمار كما هو
قبل المختار ومن الحذف كما هو قول الغير المختار فتظهر المفعول فان
[illegible] منع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني في الزيدان
[illegible] منطلقا مفعوله اظهر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
[illegible] وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر يلزم خلاف [illegible]
وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق

من غير

من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاختار الاول
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو نصيح
الشعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى اختاره لما قال
تنبيها لاعمالين فاجاب لهم عن طرف البصريين وقال قول
امرئ القيس لو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال ثبوت طلب الثاني لكل واحد منهما
ذلك لان لو يجعل مدخول المثبت شرطا كان او جزاء منفيا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا يستلزم [illegible]
مفعول لم اطلب محذوف اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك [illegible]
امثالي وح يستقيم المعنى يعني لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له فعوامل

يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن
الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل يتعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى ا
الاسناد للفعل او شبهه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله
فى حذف الفاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول ويفعل اى المضارع المجهول و
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
فى كل اسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنا
دين تام وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث
معطوفا على باب علمت اى حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى
مسئلة والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو
اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو
ضربت للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول
معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلم فى انهما

لايقعان

لايقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلا
لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه
وان وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز و
قوعها موقع الفاعل تعين له لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يتعقل بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول المطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشديد التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه ارادة جا
والمجرور شبيها بالفاعل فيقام مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اى وان لم
يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اى الفعل المتعدى الى المفعولين فانهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط
اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك
عند الامن عن اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنها اى من جملة

قوله تعين اى مفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لا يمكنه

المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد لتلازمهما وتقارنهما
بينهما على ما هو الاصل فيهما وتشاركهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم
لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز
عن الخبر وثاني قسمي المبتداء خارج من هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقريشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
ونحو هل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح ولا اخفش برأيه الحسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله
مالو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو
الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله أراغب انت عن آلهتي واحترز به
عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهما الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد

حرف

حرف النفي او الف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم زيد ولیحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خارجة عن الاحتمالين جاز الامران لكون
الصفة مبتداء وما بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر وكون ما بعد
ها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احديها
اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان
خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيها الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب
المجرد المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول الباء
في المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا اعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء
اي تجرده عن العوامل الاسم اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء
فهي الابتداء في المبتداء والخبر رفعهما عند البصريين واما عندهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال

قوله مسندا اليه نصب على الحال من ضمير المستتر في قوله المجرد لانه في حكم العامل

المغاير للصفة المذكورة لانه المسند به

المراد

واعلم ٢

عامل ٢

الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا يكون
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون
المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدم على احوالها ومن ثم اي من
اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو جزء
الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير
جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
المعرف معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من
المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء
وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار فيسأل عن المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من
الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عمومها الافراد وشمولها فتعينت

وتخصصت

وتخصصت فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصها
بما تخصص به الفاعل المعنى او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو تحكم كون الحكم عليه بالاسناد اليه
كانك قلت تام عام منزلة ما ينكر بعده امر يصح بالقيام واعلم انه للكلب
بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان يجيء حبيب مثلا وقد يكون
شرا كما اذا كان يجيء عدو والمهر لنباح غير معتاد نبشانم فيكون شرا
غير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير بمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى
الثاني لا يصح فيقدر وصفه ليصح القصر ليكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان
ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام و
الاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة في توجهاتها الى هذه التخصيصات التركيبية الواهية فعلى هذا
يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم
لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا

بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه الا ان يتبين
ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك
العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد
او وضع المظهر موضع المضمر نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
نفس المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا
لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي
الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير
الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه
الاسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا
وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
صدر الكلام اي على معنى وجب صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب

تقديمه

تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ على ما ذكر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك
خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام
الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف
او غير متساويين في اصل التخصيص في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك يجب تقديمه نحو مثل ابني افضل وافضل منك
دفعا للالتباس وكان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لو كان
فعلا لغيره كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام
ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ
على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة
الاخير فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل من الفاعل ان
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
الفاعل التبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
نحو الالف والواو حرفا ولا تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد ما له اي الذي ليس بجملة صدر سواء كان حقيقة
جملة وغير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب صدر الكلام كما

مشتملا

ولا قرينة على تعين كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين

قاما الزيدان وقاموا الزيدون ان يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون م
يجوز

الاستفهام مثل این زید فزید مبتدأ واین اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل کان الخبر جملة حقیقة مفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل کان الخبر مفردا صورة ومعنی حقیقة وعلی
التقدیرین لیس بجملة صورة واحترز به عن نحو زید این ابوه فانه
لا یبطل بتاخیره صدارته بما له صدر الکلام المتصدر فی الجملة او کان الخبر
بتقدیمه مصححا ای للمبتدأ من حیث انه مبتدأ فتقدیمه مصحح لوقوعه
مثل فی الدار رجل فان فی الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقدیمه کما عرفت
فلو اخر بقی المبتدأ نکرة غیر مخصصة او کان لمتعلقه بکسر اللام ای کان
لمتعلق الخبر التابع له تبعیة یمتنع معها تقدیمه علی الخبر فلا یرد نحو علی الله
عبده متوکل ضمیر کاین فی جانب المبتدأ راجع الی ذلک المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذکر لفظا ومعنی مثل علی التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها ای مثل التمرة مبتدأ وفیه ضمیر لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله علی التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالکل او کان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ
ای تأخیره خوف لبس ان المفتوحة بالمکسورة فی التلفظ لامکان الذهول
عن الفتحة لخفائها او فی الکتابة مثل عندی انک قائم وجب تقدیمه
ای تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور لما ذکرنا وقد یتعدد
الخبر ای خبر مبتدأ واحد فیکون اثنین فصاعدا وذلک التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنی جمیعا ویستعمل علی وجهین بالعطف مثل زید عالم

وعاقل

وعاقل وبغیر العطف مثل زید عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو — فقط
حامض فانه فی الحقیقة خبر واحد ای مز وفی هذه الصورة ترک العطف واجب
٢٦ ونظر بعض النحاة الی صورة التعدد وجوز العطف ولا یبعد ان یقال
المراد بتعدد الخبر ما یکون بغیر عاطف لان التعدد بالعاطف کما یکون
فی الخبر یکون فی المبتدأ وفی غیرهما وایضا التعدد بالعطف لیس من احکام الخبر بل
من توابعه ولهذا اورد فی مثال الخبر المتعدد بغیر عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار علیه لذلک وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط وهو سببیة
الاول للثانی او للحکم به فلا یرد علیه نحو وما بکم من نعمة فمن الله فیصح
الشرط فی سببیة للخبر کسببیة الشرط للجزاء فیصح دخول الفاء فی الخبر ویصح
علی — عدم دخوله فیه نظرا الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط واما اذا قصد الدلالة علی
ذلک المعنی فی اللفظ فیجب دخول الفاء فیه واما اذا لم یقصد فلم یجب دخوله فیه
بل یجب عدمه وذلک المبتدأ المتضمن معنی الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
ای الذی جعل صلته جملة فعلیة او ظرفیة ماولة بجملة فعلیة عندنا بالاتفاق وانما اشترط
ان یکون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل لیتأکد مشابهة الشرط لان الشرط
لا یکون الا فعلا وفی حکم الاسم الموصول المذکور الاسم الموصوف او النکرة
الموصوفة بهما ای باحدهما وفی حکمها الاسم المضاف الیها مثل الذی یأتینی
مثال الاسم الموصول بفعل او الذی فی الدار فله درهم مثال الاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذکور فقوله تعالی قل ان الموت
الذی تفرون منه فانه ملاقیکم ومثل کل رجل یاتینی هذا مثال الاسم الموصوف

بفعل او كان رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فلله درهم اما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها
انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك
المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب ظن وعلمت ايضا ما
نعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قلنا تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما
اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان
المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتنى بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام
الفصحاء لما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى

علموا انما

واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او
عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه فانه قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل الهلال اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل الهلال بالرفع صح عند ابصار الهلال والله اي
هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان المقصود المستهل تعيين شخصه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه
الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي
حذفا جائزا لقيام قرينة من غير قيام شيء مقام الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف الزمان
للخبر المحذوف من باب سيده اي فوقت خروج السبع واقف وقد يحذف
الخبر بقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم في موضعه التركيب
موضوع في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب الاول
ما ذكر المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي

زيد موجود لكان كذا الان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره
فتدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي
الاسم بعدها فاعل الفعل المقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء
لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا
او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما او بعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك [illegible] راجلا وضربي زيدا — وذلك مثل ضربي ٣
قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين واكثر
شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف في متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان الحال بمعنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون — فالحال ٢
الحال قائما مقام الخبر قال الرضي ما قيل فيه تكلفات كثيرة والذي ارى
ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول و — الحال ٣
ضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل او لهما تقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال

مع قيام قرينة كما تقول الذي ضربته قائما زيدا اي ضربته ثم حذف ملابس الذي
هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول ارشد مهديا اي ار
رشدا مهديا فانه على هذا يكون مستريحين من تكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزم
حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل استعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدأ لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل و
ضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو
يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فحينئذ والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله الخبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وهي ان وكان وليت ولعل ولكن هو مرفوع بهذه الحروف لا
بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما سيجيء
عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند بعد دخولها
الى غير

دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد هذه الحروف يخرج جميعها عن المراد
بدخول احد هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فانه يصدق
ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسما هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول احد هذه
الحروف كما اجاب عنه بان المراد بالمسند الى الاسم المسند فيحتاج الى قوله
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في زيد
قائم فانه المسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر الخبر المبتدا اي
لحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد بان امره كامره
بعد ان صح كونه خبر الوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم
من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب
الحجة يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لانه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت

وبقوله
الدخول
ولا اي ان
ومن البوك ولا يجوز ان نقال ان اين زيدا
اي تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا

العمل الفرعي

العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاولى كما يتصرف في
معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي من
كان الخبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا كان كذلك جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه هو المسند لا نفي آخر هذا شامل لخبر المبتدا
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا يخرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في
لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف فيها عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال كونه خبرا وجعل في الدار صفة عن
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب ولا يجوز ارتفاع الصفة على
الظرفية اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرف
لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا للنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف في
خبر لا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب اذا علم

اي ليس

انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون في قولهم لا اهل ولا
مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عمله هو
المسند اليه هذا شامل للمبتدأ وكل مسند اليه بعد دخولهما خرج بقوله بعد دخولهما
ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فيما زيد ابوه قائم مثل ما
زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة وفي المعرفة وهذه لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعدهما
مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن
نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان
مشابهته اي لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا للنفي الحال فيقتصر عمل لا على السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان
المبتدأ والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه
الاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم

خبر اسم ما ولا

بشرا

فيقتصر

المراد

المفعولية

المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف و
الياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من
المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه وهو
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه
مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة لفعل وهو اعم من ان يكون حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او بما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل يكون
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهتي اعتبار من احد ما كونها بحيث

قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك انه معنى قائم
عليه كهو وثانيهما كونها حدثا وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق وان
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول به لا
مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
كوقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا ومانعا وقد يكون للتاكيد ان لم يكن فيه مفهوم من زيادة ٧ المفعول المطلق
على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها
للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها او جلبت بدل
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير لفظ فعله اما بحسب المادة نحو
قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر لهما فعلا من
بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق جوازا لقيام قرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا

سماعا

سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا
اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة
من غاب لرجل خيبة فلم ينل طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا
اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف الفعل سماعا
قيل عليه قد قالوا حمدته حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف في الفعل
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم من ضابطة كلية معه
حذف الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع
ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اي يريد اثباته لا نفيه نحو ما فانه لو اريد نفيه
زيد سير لا يجب حذف فعله بعد نفي داخل على اسم لا يكون مفعولا
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على
الفعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما و
صف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوع

خبر عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لا
شتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو فعل المبتدأ او
الى ما ثبت به بعد او لا مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع بعده اي موضع مفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المط من شد الوثاق اما المن واما الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المط بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما
تمنون منا بعد شد الوثاق واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة

هد

واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كاين بمعناه واحترز به عن نحو فاذا الصوت صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا الصوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له
صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتمل على
صاحب ذلك الاسم وهو ضمير المجرور في قوله له نحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها غيره اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له
على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا
محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه فانه لا امر يغايره ولو
بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق بمعنى
ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى

اي بمعنى المفعول المطلق

هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد لغيره لانه من حيث هو نص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل لجملة فالمؤكد باسم مفعول
من حيث اعتبار وصف كالاحتمال في تغاير المؤكد اسم الفاعل من حيث
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به تاكدا لاجل غيره
ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيدا لاجل
نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا
يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك وسعديك
اصله الب لبابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن
مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف الزوايد ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يحتاج في الزوايد وعلى
هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
عينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام
المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم
يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل على
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب

واقع

واقع على زيد فلا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد
بل متلبس به ويخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يتاتى في واحد منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل فلا
يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه واقع عليه
الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله وفي
الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر مثل ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا وا
سطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم و
قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل
متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او شرطا نحو من رايت ومن تكرم
يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في خبر ان نحو ان زيدا
يكف نعلك وقد يتقدم يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السوال ونحو مكة للمتوجه اليها
اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع

تخصيصها بذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على التحذير
او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب والاول
من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة المحدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن
التثليث واقصد خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا مأهولا معمورا لا خربا واهلا اي جانبا ووطئت سهلا من
البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كالمقبل عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها
نحو حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه يدخل عليه حرف
النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد بندائه ونحوه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد لهم احكامه
التي فيها علاوة نحو حكم فان المندوب كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فانه قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه انه داخل في المنادى بحرف النداء
لفظا او تقديرا... منادى ادعو من الحروف وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واخرج

عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون الة مقدرا
مثل يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون
النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين
المذكورين والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر اذ اصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يخرج
من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب
الاخير... مثل يا زيد جملة ولا يخفى جزء الجملة فعند سيبويه جزء الجملة
اي الفعل والفاعل المقدر وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل المقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم
الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى بناء النيابة والمفعول به
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاقتصار في بناء النصب
بقوله ينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل المنسوب
لا الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير

نادیت ۲
قدم ۲

لضم الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفى وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
هو مبنى على الضم وهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو
ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله في
وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما
فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى
يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع الكاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك وعلى ان
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف فان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا

فلابد من

فلابد من فتح اللام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة لان علة البناء انه كانت مشا
بهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقد يخفض المنادى
بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي واللام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما فكيف يصدق
قوله فيما ونصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم الفاعل يستغيث بالمهدد
المفعول ليحضره فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضره فيقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن
اللام التعجب بوجه اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في نحو
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على
تقدير كسر اللام ظ واما فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو
ظ مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام
يقتضى الجر والالف يقتضى الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب المفعول
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف

على تقديره

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب
وهي المفعولية متحقق فيه وما غيره مغير عن حاله وما سواه المفرد
المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيها بمضاف او اما
ما يكون مفردا ولكن لا معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين اي رجل غير معين وهذا التوقيت لنصب ... لا
تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد مثالا لهذا القسم
مثالا لانه حيث اتضح انتفاء كل من قيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله
ويمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باثرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة لا ايراد مثال له على
حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد تحقيقا او حكما
وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ فقط وقيدنا المنادى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو الا وعمرو ولان المتبوع مبني
على الفتح وقيدنا التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردا حقيقة

ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب
جعلنا المفردة اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان لا يكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا
او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كا
التوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه ويا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو خارج فيه مطلقا بل
لا بد في تخصيص فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح
فيما هو خارج الفقادر رفعه من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه الاعلى حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك
لم يقل التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء رفع حملا
على لفظه نظرا الى المص لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان
ان يكون تابعه تابعا للفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني
ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو
يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة

اقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه فالخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول
يا عليه اختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مبا
شرة حرف النداء وهي الضمة والفتحة لا يقوم مقامهما ولكن لما
لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار
النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بوا
سطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبع
وتابع المبني تابع لمحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف وعلة ٢
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام فيه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامتناع منادى مستقلا لامكان جعله ٢
بنزع اللام عنه والا اي يكون المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابو عمرو في اختيار النصب لامتناع جعلها
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى
المبني على ما يرفع به مطلقا بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا المضافة ٢
وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع كان اولى لان



٢٧

لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا
مال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان والاخ في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا فلان اللام تمنع دخولها
على المضاف باضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي
غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البدل في حكم
المقصود بالذكر والاول كالموطئة لذكره والمعطوف في حكم اي المبدل منه ٢
منادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه
فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا
في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مختلفين معرفتين او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد ٢
زيدا اخا عمرو ويا زيد رجلا عاجلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد ورجلا عاجلا او
يا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلانه يفهم من
اختيار فتحه المبني عن جواز الضم فان جواز ضمه لا يكون
الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحق
بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو



المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف بن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم الآخر فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن
يختار الفتح لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفة مناسبة للتخفيف
خففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا
نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط
اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا
عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركة اعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي
المنادى فيدل على انه منادى هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
يذكره هناك مما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتو
ابعه بالحمل عطف على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام

والكثرة

ذو المال بدل

مع اللام

مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعو
ضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولهذا لم
يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام لازمة فيه
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه
عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم يا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا
بانه اشد شذوذا ودون ذلك في الجواز في مثل يا تيم تيم عدي اي في كل
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب لا غير اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
المعرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او
مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والرائي
ابجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
فتح تبعا للنصب اللفظي كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه

اما تابع مضاف ومضاف في تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا
يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيم الشاعر ان
يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في
سوءة اي مكروه من قبلي لعني مهاجاتي اياهم والمنادي المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل يا غلامي وسكون
مثل يا غلامي واسقاط اليا اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها
كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان لا يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف والفتح اخف من اليا والكسرة
وحملا اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادي المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادي كذلك بل فيما غلب عليه الا
ضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على اليا والمغيرة بها
لحذف والقلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في كلامهم
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالها وتلحق هذه الوجوه كلها وتفا اي في حالة
الوقف تقول يا غلامه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين وقف
وصل وقالوا اي العرب فيهما وامثالهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة

كساير

كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة
دورانهما في استعمال كلامهم كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت بابدال اليا بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون
التاء مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة لمناسبة اليا وقد جاء
الضم فيه نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم
يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوض
ضين دون اليا فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين
العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن
اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام
وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن
عمي بالفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا والا
كتفاء بالكسرة ويا ابن عما ويا ابن اما بابدال اليا الفا وقالوا
بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى يا المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف اكتفاء بالفتح لكثرة استعماله وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في
بيانه فقال الترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام من
غير ضرورة الشعر فانه دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو
في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت

اليهام

دعت اليه

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم حذف في اخره اي في اخر المنادى تخفيفا
اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف فالمستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى لمقايسته ويمكن حمله على التعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه
شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف يعني
ان لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس من اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس من المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا المجرور باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي
هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الترخيم
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لان غير خارج عن المنادى عنده وما
وقع في بعض النسخ فكان من تصرف الناسخين مع ان وجه
عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب في زيادة الالف اخره
لمد صوت اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين
الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه

لعلميته يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما
بقي منه دليل على ما القي والزيادة على الثلث لم يلزم نقص الاسم عن
اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما فيهما متلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلث لان وضع التاء على
الزوال فيكتفي بادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي لم يبالوا بابقاء ضو ثبه وثه
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه ليس كذلك لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كالكلمة الاخرى براسها
ولا ترخيم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان الشرايط الترخيم
شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي في اخر
المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسما
اذ جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا افعال جمع الاسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من باب
عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي ليتبادر الى
الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة

لانه لا يجد فيه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا نحو
مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير في حكم الصحيح في الاصالة وقبله مد منها ٢
اي الالف وواو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المد الزائدة ليتبادر الى الذهن لثقلها وكثرتها فيخرج منه مختار فانه
لا يجد فيه مثل الحرف الاخير وهو اي والحال انه في اخره حرف صحيح وقبله
اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقاء عن ابنية المعرب وربما لم ياخذ هذا القيد في
قوله زيادة فان في حكم الواحد لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على الحرفين ليس للترخيم حذفا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة
فكل زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته
واصالته حذفت المد الزائدة لئلا يزيد مثل السابر صلت على
الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بناء الشرط
الترخيم لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة التاء تانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
جزء وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا
حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم الثابت

الثابت

الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي على اخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرف بعد الضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحرك بعد فتحة وقد يجعل في الاستعمال القليل اي يجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون
في بنائه واعلاله وتصحيحه كحكم نفسه لا كحكم الاصل فيقال يا حار بالضم
اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه
كانت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسرة ما قبلها نحو
في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه وقع مانع الاعلال وهو
السكون بعد الواو فلذا قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا
في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
يعذر هو ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
جودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كلمة
الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحق للنادب
لفقد الميت فالحد شامل للقسمين المذكورين مثل يا زيداه ويا عمراه

وشرّ يا حسرتاه ويا مصيبتاه ووا ويلاه واختص المندوب بوا
اي عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء حكم
ذلك القسم المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشبها به ينصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك
زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي الالتباس في تلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره
قلت الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لا
لتباس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخا
طبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لا
لتباس بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الا
لحاق هذه المدات في حالة الوقف لبيانها ولا يندب من المندوب
المتفجع عليه عند ما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به لئلا
المنادى به في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه ادما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه ويعرف ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق با

بالموصوف نحو وازيداه الطويلاه لان اتصالها بالصفة ليس كاتصالها
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا اجاز وا
امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بالصفة فانه اتصال الموصوف بالصفة
انقص من اتصال بين المضاف والمضاف اليه لانهم من
جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز القيام في
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به
ما كان نكرة قبل النداء سواء يعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان النداء لم يكثر كثرة في النداء العلم فلو حذف
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع
اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فعلى هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ
الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف
بذي اللام نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل والموصوف بذي اللام

نحو يا هذا الرجل اى يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف من ايها ومن غيرها
يتصف بذى اللام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام زيد
افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى و
المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت و يا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ
القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم مستلقيا لحقه وقال افتد مخنوق حذف
حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق
كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى
يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد استيد وحمل
الى القرية فلا تخلص انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو
الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة
الا اسجدوا بالتشديد للام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في اللام ولا يسجدوا فعل مضا
رع سقط نونه بالنصب الثلث مما حذف لمواضع الاربع

الى وجب

مفعول

الى وجب حذفه ناصب المفعول به فيها ما اى اسم اضمر اى قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اى تفسير لعامله بما بعده وانما وجب حذفه فيه احترازا
عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه واحترز به عن زيد ابوك
ولا يريد بان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او
شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه و زيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بعمله
اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر
بحيث لو سلط هو بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم
هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او ما يناسبه مما يناسبه با
الترادف واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم المذكور
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه رفعا اياه ايضا مانع

ضمير

ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تسلط بعينه والثاني
اشتغال بالضمير مع تسلط ما يناسب الفعل بالترادف والثالث
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم
والرابع اشتغال الفعل بالتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والا
حسن ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجه مخالفة
ترتيبه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليطه بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل با
لضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسته للمحبوس عليه وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره
بعده اي ضربت يعني الفعل المقدر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول
لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما رادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست

فانه

فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الا
ضمار على شريطة التفسير المختار والواجب فيه الرفع والنصب و
يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار رفع الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الرفع والنصب فيهما متساويان لان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن لم ترجح النصب
قرينة اخرى ترجح الرفع السلامة عن الحذف نحو زيد ضربته او عند
وجود اقوى القرينة المرجحة من جانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخل على ذلك
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف
ايضا فانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب لان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن ثم رجحت فاذا

يضرب عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا
على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
العطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي رعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
يعني ما ولا وليس ولم ولما ولن من بعده الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم
الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوزون وان ستقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث
الدال على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل
الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في

الاسم المذكور لانها اي هذه المواضع مواقع الفعل اي موضع
وقوع الفعل فيها اكثر فانه نصب الاسم المذكور وقع الفعل فيها
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي الالتباس بما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر بل الصفة بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
لمعنى المقصود او صفة مع مخالفته لمعنى المقصود فالالتباس انما
هو بين الخبرية ذات ما هو على تقدير النصب وصفته لا بينه
بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيبين يحتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بتفسير خلقناه
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا لما
في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كونه بقدر خبرا
وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء مخلوق لنا بقدر لا
الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية العباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان
يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او في الدار ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
بعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجمل التي وقع فيها

الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية صدرها وعجزها جملة
فعلية فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ
الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى وذاك
باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي النصب للاسم المذكور
بعد حرف الشرط وحرف المراد ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو الا
وهلا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على
الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف
الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب
به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد فيه ان كان
يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن ليس
بعد تحقيق النظر انه ليس فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه

لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه معنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب
في اذهب فليقدر المناسب الذي ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره زيد يلابس الذهاب او يلابسه احد هل الذي
به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او
يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرت مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير
جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير وكيف
يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فيكون في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محل الفعل لانهم
لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة افعالهم التي
كانت صفة الشيء مع انه خلاف نظم الآية فان المعنى المقصود ان المقصود
ان كل شيء هو مفعولهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ و
الجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور محل الرفع على انه خبر
المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان

الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرًا او نهيًا فالمختار فيه النصب
والظاهر قوله والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوه
الاخراج هذه القاعدة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار المذكور م
فاشار المص الى تحول الاخراج عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء داخل
فيه مرتبطا بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل
ما في حيزه في ما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله
فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا والجملة ثابتة لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده للسببية اي ان ثبت زناهما فا
جلدوا او قيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والاولى ان
لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا يكون داخلة
تحت الضابط والخارج منها النصب واختيار النصب باطل بالاتفاق

القراء على

القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء او تبعيده منه وفي
الاصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اي حذف ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر وتقدير
الكلام ومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف فهذا مثال الاول النوعي
التحذير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو رميها بالعصا وتحذف الارنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان
المراد من تقيد الاسد والحذف عن نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما بما
منها والطريق الطريق مثال الثاني من نوعيه اي اتق الطريق الطريق و
لا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال

اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد وح وتقدير بعد في
المثال مونوع الثاني غيرمنا سب لان المعنى على الابقاء عن الطريق لا على
تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فتقدير مثل اتق
في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل ايك نفسك
فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك الاسد
خارج من نوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا ولكن لك فانه
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير وتوابع خارج عن المحدود بدليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد
كما كتب بقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كتب بقوله واياك ان
تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوده مع
غيران وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف فلم يثبت الآن المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور ضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لآلة
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يجري

فعل

فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب الهواء كان فعل فيه فعل الاصالة لكنه ليس
بمذكور لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يوقع
عليه فعل فيه مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي فعل فيه المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال من
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا للزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او
مكان بيان الموصول او موصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتقييد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
في وهو المجرور بها او ما يقدر فيه وهو منصوب بتقديرها وهذا
اصطلاح القوم فانهم يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
خالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك شرط
نصبه شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر و
ظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا
واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان

ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض امام ٢
فيكون مبهما وانما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها فقال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدى ولم وشبهها
وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما في بعض النسخ لابهامهما كما هو الحق
وكذا حمل على المبهم لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه
بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه مذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بفي
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى دخول الانسان
الدار بعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه ومما يؤيد ذلك
ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى المكان

قاس

شاملة له ولغيره فانه اذا ضرب زيد في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التي فعلت فيها فلا
يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الا ان ٢
صح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ و
ينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر لا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة قال ٢
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل في تعيينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله وبسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز
عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي
الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تاديبا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور في ضربته تاديبا قلنا المراد
مذكور معه في تركيب الذي هو فيه فيخرج نحو اعجبني التاديب الذي

لاجله اللهم الا ان يراد بكونه معبرا بمعه للعمل فيه مثل ضربت تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
الضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا لما فعل بسبب وجوده
وهو القعود فان القعود وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له
معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج فان
اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى
عنده في مثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد
قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع الاخر لا يدخله في حقيقة
الاخر الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان المعنى جاء زيد في حال
جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه
اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن
والاكرام في قولك خشيت للسمن والاكرام لك الزم عنده مفعولا له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان الشرط نصب تقديره في
هذا انما يصح خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها
من نحو من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية
وكان الاصل بقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية
الا شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير لفاعل الا تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا
كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي متحد في عليه
وفاعل عامل احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجوده
نحو ضربت تاديبا او زمان الضرب والتاديب يتحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار ويكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني
القعود وبعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم بوعدي بذلك
امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه
المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا انتفى
شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل
مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول في وقوع الفعل عليه قوله

مع مفعول ما لم يسم فاعله اسند الى المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
في المفعول له وفيه لله والضمير المجرور راجعا الى اللام واعتذر عن المصنف
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللام لنصب وترك منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب في بعض الحواشي ان هذا الذي ذكره نفيس جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله
الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين اللزوم الظرفية لا يقام
مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول
هو مذكور بعد الواو واحترز به عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
حبته معمول الفعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة ومفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان
ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا
نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا يدل الا على التشريك
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل

في المفعول معه فعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي معناها الجمع فيناسب
معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث نحو
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيدا بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل
جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد بالضمير
المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحتمل على عمل المعنى
المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز العطف عمرو
على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من مفاعيل

شرع في الحال بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد عالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التعريف يدل على سبيل منع الخلو لا
الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او المفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظين
حقيقة وحكما او معنى اي معنويا بان فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظ ومنطوقه و
المراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة وحكما فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب الشديد فانه بمعنى احدثت الضرب الشديد
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو نتبع ملة
ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع
ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه

او كان المضاف فاعلا او مفعولا او هو جزء المضاف اليه كان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف اليه وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
لا، مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله الذي هو مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله لو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وبين
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به
لا بالمفعول يدخل فيه الحال من المفعول والمفعول المطلق من غير حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه لا دخول لما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ
هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يعتبر يقصد
في نظم الكلام اشير او انبه ويعتبر زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بحسب

وقوع القايم حلالا في معنى لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما او
الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه اي المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به وتقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما
كالامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قايما وليتك عندنا
مقيما ولعله في الدار قايما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي بـ
اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها لا في غالب
موادها اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء
المعرفة لاستغراقها نحو قوله تع فيها يفرق كل امر اتاك رجل راكبا او
بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو
جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد
وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون

صاحبها

صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبية عن تخلفه في
بعض الموارد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره
ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش
الاتن وكان المراد بارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص
الدخال ومررت به وحده ونحوهما مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا
يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفرادا
وتجهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركا
ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة
كان حسن في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها

اى صاحب الحال نكرة مخصصة لم يكن فيما ثانية تخصص بها سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال
على صاحبها المخصص لنكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر لا يليه
طردا للباب ولا يتقدم اى الحال ثما عدى مثل زيد قايما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العوامل المعنوى انما هو
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما ثبت يعنى الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه
الاخفش بشرط التقديم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار ولا
قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم الظرف على العامل
لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكون الظرف داخلا في
العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوى كما هو ظاهر كلامه
والمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على المعنوى كذلك
لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف
الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى
عن الشيا بضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان محمولا عليه في الج

خلاف

خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه بعلة المذكورة وهو
المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر متعد للفعل كالهمزة و
التضعيف فكان من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهب راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذه
الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
جعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا
كالكاذبة والعافية ولكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة صح ان
يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة الفاعل وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
الاشتقاق للحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا
وهو ما فيه حموضة واطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع
جامدين حالان لا لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى ان يأولا
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب بسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا اطيب
عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه

سواء كان الدال مشتقا او جامدا

اذا تعلق بشي واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بعدا من حيث انه مفضل وهذه
الهيئة وان لم يكن معتبرة فيه لا بعد اضماره فاطيب لكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه الرطبية تعلقت
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير
المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا اوى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ولا
يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الا
شارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرتي نخلتي بسرا طيب منه رطبا ويكون
اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا لانها
مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان
بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجزاءها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا يصح ان يحكم بها على شي ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابط يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

اي الجملة

٩٥

اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا في
الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في حال الانتقال واما في المؤكدة
فلا يجوز الواو بقوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه
الى في فلا بد من الواو على الصحيح في المضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما
اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من ا
لجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه و
جاءني زيد وما يتكلم غلام عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد
خرج غلامه وجاءني زيد قد خرج غلامه وجاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد

لفظا قد لتقريب زمان الماضي الى الحال لغرض الدلالة على ثبت الواقع حالا ايل
بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ووقوعه
عليه نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا الان مضيه انما
هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فقاربه وهذا
جار على مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت صدورهم فيكون
حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله دعائية وانما
لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر
المنتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مطيعا حين قلت لم يشتد او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن
يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا هي
التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة وا
يجب حذف العامل في الحال المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة

لاينتقل

لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حقيق الامر بمعنى
تحقيقه وصرت منه على تعين او من احققت الامر بهذا المعنى تعينا او بمعنى اثبته
اي حققت ابوك وصرت منها على التعين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحق عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة واحترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية واحترز به عما اذا كانت فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز
ما اي اسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر
اي الثابت المستقر في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المبهم
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن يطلق منصرفا الى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام
قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في

في جزئياته او للحل جزئي منه في الابهام فهذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من
حيث انه موضوع له ولذا يقع لاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك
ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا
ابهام فيه لكن لما كان اشتهر دال الكنية اخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
اشتهاره لا ابهام الوضع عن ذات لا عن وصف واحترز به عن
النعت والحال فانهما يرفعان لا ابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الوضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك انه
الموضوع لمعنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو
اكثر منه كالمنين والابهام فيه الا من حيث ذاته وانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بجنسه او حاله فقيل رطل بغدادي وان
اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن ذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى القسم التمييز بالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر عنه فالاول اي قسم الاول من التمييز و

وهو

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد ونعني به
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر
به الشيء اي يعرف به قدره وبين غالبا اي غالب الموارد واكثرها اي
رفع الابهام مطلقا وتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر الموارد
وذلك لان الابهام في اكثر المقدار اما متحقق في ضمن عدد
نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وتبيانا في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا
وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير في هذا الكلام هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر على الامثلة
الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول

لو قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فينتصب ذلك الاسم التام قبل لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذا الاشيا
وانما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل الامر كان اللام التعريف لداخلة على الاول الاسم وان كان تم
بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرقود
جلا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام شيئا او مجموعا ان كان
اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع بمجرده من لفظه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والرطب والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيثنى المبني ايضا لانه لا يدل لفظه المفرد عليها فلا بد من ان
يثنى او يجمع وقيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص
الجنس سواء كانت الخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يو
التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او ما تم الاسم بهما فيضاف بمجاوز
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانا باسقاط التنوين
ونون التثنية جواز شايعا كثير الحصول العرض وهو رفع الابهام

الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان سمن والا اي وان
لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يتم بنون الجمع والاضافة فلا يجوز
الاضافة الا بقاء نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو
وعشرين رمضان   لكثرة الحاجة الى توصيف التمييز لزم الاشتباه في بعض
التركيب اذ لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الا التباس
ايضا الا على قول من يجوز الباب فرطا للاطراد وعن غيرها مقدار عطف على مفرد
مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فالقضي تمرا والخفض اي
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول العرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بحسن المشابهة والثاني اي القسم الثاني من تمر وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف نسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة   عليها بينها على ان
مقابلها في هذا القسم للمفرد والمذكور في القسم الاول انما هو لمجرد النسبة
للغير في جملة اي نسبة كائنة في جملة وما ضاهاها اي ما شابهها عطف على
جملة وهو على الاسم العامل نحو الحوض ملآن ماء والاسم المفعول نحو الارض

متوزه عيونا او الصفات نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد
طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
حيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها لانه ذكر مثالان في نوع اربعة
امثلة لانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل مثالين المذكورين غير مختص
بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
ثم امثلة فالنفس عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما
متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبني طيبه ابا وكذا لانه لم يظهر التمييز فيه ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما
اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز
على ان يكون الضمير مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معلوما والابهام في النسبة الى الدر في الاصل وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم لفاعل من الفراسة
بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس

ثم ان كان اى التمييز مقدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لمنتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون له
تارة اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون التمييز يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ايش طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان
يكون تارة تمييزا عن زيد او اريد اسناد الطيب باعتبار انه ابو
عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى المتعلق وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز مقدما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا
وعلما فان هذه الاسماء ليست نعتا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بل التمييز
بها في المتعلق زيد وهو كذا لقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا
او محتملا له وللمتعلق وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
وتثنيته وجمعيته سواء كانت موافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و
الزيدان ابوين والزيدون اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب
زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجدا او طاب زيد اباء اذا اردت ابا وجدا والعم كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز ورد مفردا واذا قصد تثنيته ورد تثنية واذا
قصد جمعيته ورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على التثنية والجمع

الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه ان قصد تثنية او جمع
لا يلزم ان يثنى وذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوتى به مفردا لصدق اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى وجمع نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو نحو طاب زيد علما
الذي هو الجنس انواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من
تثنية او جمع نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد
ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم
صنو المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت صفة صفة له اى لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة يستدعى
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من بينها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قايل التمييز

اى الصفة المذكورة ٢

لان من تمييز في التمييز الذي في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية الا قد يمدح حال الفروسية بعجزها من الصعوبات ولا يتقدم
اى التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لشبه
به للفعل مشابهة ضعيف كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل في ما قبله والاصح
اى اصح المذهبين انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعل لازما نحو فجرت الارض عيونا
اى انفجرت عيونها او اذا جعله متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملا
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعلا للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد ربع
مع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى الامتلاء مثال الاناء فا
الى فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك دع زيد تجارة فان التجارة
تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في تقديره هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة وا
ليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على ما عليهم المشهور وهي ان التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المقال وما

لا فاعلا ولا مفعولا فلا ينطبق تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمعنوي
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في تجويز بقول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ● وما كاد نفسا بالفراق تطيب على
تقدير تانيث الضمير في تطيب اذ لا يخرج بكونه في كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد يعود الى الحبيب ونفسا
تميزا عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك فيه وما قيل يحتمل البيت
على تقدير تانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اي المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب ففيه
وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا النوع
الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل
واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئيات نحو جاءني احد الا زيد او اجزاء مثل اشتريت العبد الا ثلثه
سواء كان ذلك لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا

اي تقديرا نحو جاءني الا زيد اي جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها
غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فان
المستثنى الكلام داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد ولم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفطر الى
من مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وانما الاختصار منصوب وجوبا ان
كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به
وان لم يكن لو وقع بعد الا التي للصفة واخلاف المستثنى لئلا ينتقض
في كلام الموجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا كان في كلام غير الموجب الا بالنصب واجب لنصب
ما سبق ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
بان يكون المستثنى منه مذكورا فيخرج نحو قرأت اليوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في
كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله وكان بعد عدا وخلا الا
ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت اليوم كذا فانه
مرفوع وجوبا لا منصوب لانه في النصب المستثنى اذا كان منصوبا

على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا انه يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا الذي لاجله ما
نصب به احدهما او قد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم
اكثرون واكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة اهل الحجاز
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا
يصدر الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يصدر عن
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم اي من رحمه الله فان الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لانهما مصدريتان مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا تقديره خلو زيد

عمروا

وعدو عمرو

وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم وخلوا
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزتهم عمرا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خاليا بعضهم ومجاوزهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او جميعهم عمرا وعن الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما
زائدة ولعله لم يثبت عند المصنف رحمه الله ولم يتقيد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او
بعد لا يكون نحو يعجبني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما
لانهما من افعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو الضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية وعلى انه لا يستعمل بعدها الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها او
يجوز فيه اي المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال كون المستثنى مجرورا اي حال كون المستثنى واقعا في
محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه نحو وعلى انه صفة كلام

غير الموجب اى كلام غير موجب لم يذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون نفي
ولا استفهاما على المستثنى منه لان حكمها قد علم على ما سبق وكيف يعرب
نحو ما فعلوه الا قليل والا بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بتشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة بغير و
سط ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من
الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى غير مذكور ويختص ذلك المستثنى با
سم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى الحال ان المستثنى واقع في غير كلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد انه
يصح ان يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد انه لا يصح ان
يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما
يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات اليوم الا
اى وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع

ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك لقايل ان يقول
لما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا
لا يصح مثل قرات اليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا يجوز مثل هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان يخص المستثنى
بكل واحد من جماعة مخصوصة معين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء جميع افراد الجنس انتفاء تعلق
به او مخالفة واحدا يا في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها او مخالفة واحدا يا في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبه
الفرق بين قرات اليوم كذا وضربني الا زيد لان اليوم قرينة دالة على
بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه الاول وعدم ظهورها في
الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة دالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم والقوم لا دخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا

انه بمعنى ما ذا لا يثبت لا نفي نفي اثبات فيكون المعنى زيد ليس ما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على
ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها العلم او
يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت يمكن ان يحصر في
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة [illegible]
ولا يخفى على المفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع
الموارد الايجابية هذه الاستثناء الى صورة الاستغراق كي يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من [illegible]
او المعتد منه للمبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي موضع
المستثنى منه لا على لفظه حملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من
احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيء ولا يعبأ به اي لا يفيد به فشيء مرفوع
على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به يوجد في كثير من النسخ و
على ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه لا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وحصل المستثنى ما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل على في الصورة الاولى الا

اللفظ

الاستغراق لا تزاد بعد الاثبات اتفاقا اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لا
لو ابدل على المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان
فتحه شبيه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بعامل لا فن كالنصب الحاصل با
العامل فلا بد من تقدير لا حقيقة وحكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
في قولهم ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من
تقدير ما كذلك ليعمل فيه ما ولا تقدير لا حقيقة اذ لم يكن البدل
بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخول على المبدل منه في اعتبار سرايته
حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المعنى المحمول على
البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما كان الكلام مثبتا لانتقاض
النفي لانهما اي ما ولا عاملتان للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر ههنا في الصورتين البدل على اللفظ حمل على محله فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على
محل احد شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبروا حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو
لعمل فيه معنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا اثر

بعمل لا في خبرها في نحو ما شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه بالا
اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل
فيها وهو ای لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم ای ومن اجل ان عمل
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما ناصبا للخبر
قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بنصب
ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض
اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء مع فتح
السين وكسرها مع المد لكونهما مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونه
حرف جر في اكثر استعمالاتهم وجاز بعضهم النصب بها بناء على انها فعل
متعد فاعله مضمر ومعناها بقرينة المستثنى عنه نسبة الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا وحاشا زيدا اى نزه انه عن ضرب عمرو واعراب غير في
الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما وجب اضافتها الى المستثنى نقل اعرابه اليه وغير
اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها
لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها
في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع [illegible]

اذ يلزم

اذ يلزم موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني
غير زيد وبعد ما كان مذكرا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها
ادات الاستثناء التي لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا
يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا
نحو رجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني
رجلان الا زيد منكورا اى منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار الى جماعة لا يكون زيد منهم فلا يتعذر المنقطع
غير محصور والمحصور نوعان اما الكلي المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال و
اما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون درهما و
انما اشترطنا ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يتعذر عند وجود هذه الشرائط
لحمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على
غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا يحمل على الصفة غالبا
فقيدنا بقولنا اى بقوله غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو
جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المص اليه لبناء هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض

آلهة جمع اله لا ادلة لان فيها على مصحح الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا
من الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
الله وبتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة يتعين فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو
انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت
وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله وانه
لم يكن فيهما الآلهة غير الله يثبت لا يتعدد الاله لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا للاستثناء منه والا لكان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت
شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والشائع هو وصف
المضاف اليه لانه هو المقصود لكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل با
لخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد

جاء

فانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما
رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية
اليه نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصبه على الظرفية قوله تعالى لقد
تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في القسم الثالث
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا
يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يحضر ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يحضر وقايم
في هذين المثالين المعرف ليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا
النقض المراد بدخولها ورود العمل فيها وقد ورد عليه كما يستعمل الاشارة
اليه خبر ان واخواتها مثل ان زيدا قائم وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ
والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونها معرفة حقيقة وحكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وكذ

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد و كان هذا
زيد بخلاف المبتدء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه
بل لا بد من قرينة رافعة للبس كذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان و خبرها
جميعا و لا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا و قد يحذف عامله
اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذه لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اى في مثل هذه الصورة وهي
التي يجيء بعد ان اسم ثم بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقويها اى ان كان عمله خيرا فجزاءه خير و نصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا و رفعهما نحو ان خير فخير اى ان
كان في عمله خير فجزاءه خير و عكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان في عمله
خير فجزاءه خيرا و قوة هذا الوجه و ضعفها بحسب قلة الحذف و كثرة و يجب
الحذف اى حذف عامله في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا و زيدت لفظ ما بعد ان
في موضع كان عوضا منها و ادغمت النون في الميم وابقى الجر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا ما عوض بالاول من عين
فرق الاخر الحذف اللام اذ لا لام فيه و اقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان

واخواتها

واخواتها و ستعرفها في القسم الحرفي ان شاء الله تعالى هو المسند اليه نحو
اى بعد دخول ان او احدى اخواتها ان زيدا قائم و بما عرفت من
معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بهذا الكلام
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس و
حكمه و اما لم يقل اسم لا لان ليس كله و لا اكثره من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات ولا مجازا لان المنصوب منه اقل مما عداه فلا
بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطى للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه و محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في
لا غلام رجل ابوه كما عرفت و هذا قد يكفي في حد اسمها مطلقا لكن لما
اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظا لا اى يقع
بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها اى بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور المرفوع اليه
او الاول منه و من الضمير المجرور في دخولها و مانع من الضمير المرفوع في
يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا و في بعض النسخ لا
غلام رجل ظريف فيها و قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها و لا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف و قوله على النسخ

المشبه به من تمام المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او شبيها اي يليها نكرة مضاف ولا مشبه به
عليه فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك فهو على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن تقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيرد
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينها اي بين لا
وبين المسند اليه بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا
امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في

الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الرفع على
الابتداء اما في المعرفة فلامتناع تاثير لا لان لا لنفي الجنس فيهما واما في المفصول
فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمي ليكون مطلقا
لا يعلمها في المعرفة فيكون كالعوض عما في النكرة من معنى النفي الا
وفي النكرة فيكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في
الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
هذه ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال مقدر
على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي
حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه
الصفة فكانه قيل ولا فيصل لها ولقوى هذا التاويل اي ابو حسن بحذف
اللام لان الظاهر تنوينه للنكرة وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
مما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة
بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في
كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد وخبرها محذوف
اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول

الا بى حول ولا قوة موجود الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا
على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد ان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على
محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب
قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فانه حمل لا بمعنى ليس وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول لانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط الغائها
هنا التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين
بعدها في الاعراب فعلى التوجيه الاول متعين لعطف جملة على
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا

مرفوعا

مرفوعا او منصوبا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عملها اي ما يترتب في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة استفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنحو الا
رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر
سيبويه ان حالها في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه ابن خروف
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف التحضيض فيجب نصب
الاسم بعدها نحو الا زيدا يكرمه واما التمني نحو الا ماء ابتغيه
حسب لا ترخيما واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا عند الخليل
لا داخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هل ترونني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكانه
قيل الا رجلا ولكنه نونه لضرورة الشعرية ونعت اسم لا
لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول ...
صفة للنعت اي الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف
كريم في الدار بغير لا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل
لا رجل حسن الوجه بلا حال بعد حال وصفة مفرد احترازا عن

المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول ويبنى
على الفتح حملا على المنعوت للاتحاد بينهما والاتصال والتوجه
النفي اليه لان النعت حقيقة والمنفي في قوله ونعت المبني اشارة الى
ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور هنا بقاء فلا يرد
انه اذا كرر المنفي وبني على الفتح ثم جيء فنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ا
ماء بارد مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان ما
في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا لل
متبوع فليس بمليه لتوسط التابع بينهما معرب لان الاصل في التوابع
تبعيتها المتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على المحل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على
اللفظ والمحل القريب وفي قدر امثلته في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس ولو
كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيجوز
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة افا

المعطوف

في المعطوف على المنفي نحو لا زاد فيها لا كثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا
في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ا
رتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى وكذا ذكره الاندلسي مثل لا اباه له ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من الالف نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباه له ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة
لشبهه اي لشبه الاسم في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف وجريان
الحكم المضاف عليه باثبات الالف وحدها فالنون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة الاسم لاحدهما يختص باحدهما لزوم
وبين ما يضاف اليه اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص لمعنى ان مثل لا اباه له ولا
غلامي له جائز لشبهه اي لشبه مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين
له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الا
ضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الا

اختصاص

المفهوم من تركيب الاضافة انهما نفهم غيره ومن ثم اى من لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اختصاصه الى الدار وكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس مثل هذين التركيبين
بمعناه حقيقة لفوات المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى
ثبوت جنس الاب او الغلامين المرجع الضمير المجرور بالاستقلال الى
غير محتاج الى خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان
معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا
بتقدير الخبر لكلا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما حمل
سيبويه هذا الخلاف لان العلاقة فيما بينهم ولان القصد بيان الخلاف بين
المخالفين لمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد لام المقدرة
وحكم المعرف بمعناه لما عرفت ويحذف فى اسم لا لاحد فاكثر اى فى مثل لا عليك
اى لا باس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون الحاف ذكره
ذكر زيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون زيد اسما والخبر محذوفا

اى مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا
حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس فى النفى
والدخول على الجملة الاسمية ويليهما المسند بعد دخولهما اى دخول ما
ولا وهى اى خبريته خبرها ولالهما وكذا الاسمية اسم ما ولا لهما التى
حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما اى يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا
الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بذكر ان
لانها لا تزاد مع لا استعمالهم وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد من
هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل تشبيه ليس فلما انفصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفى فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واذا عطف عليه
اى خبرها بموجب كبل ولكن الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو
بل ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد
فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى

مطلب خبر ما ولا المشبهتين بليس

٦١

بحث المجرورات

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل [illegible] والتي هي محل [illegible]
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة كون المضاف اليه
حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه المضاف
وان كان مختصا بما عرفه بل كل ما اشتمل على علامة عمدة ثم هو مشبه
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو هنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر كل اسم حقيقة وحكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في
حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بان يبقى
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير ان تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد

مجردا اي منسلخا عن تنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هي
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث [illegible]
بتقدير حرف الجر خروج الاضافة اللفظية ثم خروجها من المضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والشرح في نفسه حيث ان البعض
التقسيم في الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء في بيان المصنف وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب
لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان
الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص حاصلا
قبل الاضافة فلم يبق للاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا او لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط وفي الحد

سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كانت صفة لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه ليس المضاف
وظرفا اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى
اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف وحاصله
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في
والا فبمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنع واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم في ما بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل تنحل

الاشكال عن كثير من الموارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وبهذا اي بكون الاضافة بمعنى في قليل في
استعمالاتهم ومحالها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لان
اختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليل ردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من ففي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته الى معين
يستلزم معلومية المنسوب مجهولية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه

بتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بمغايرته كقولك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة
الا قصد به مماثلته في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء فهو لا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذو اللام حذف لامه و
ان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة
في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلب الادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريفها المعرفة منها بالعلم جوزوا هذا
دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريفا بتعريفين فيها لان ذو اللام التعريف

وهو

وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف
بالعلمية فانهما حين صارتا اعلاما لم يبق فيهما الاشارة الى معلوميتهما
باللام والاضافة فلا يلزم فيهما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار
فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترز به عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر نحو ضارب زيد فهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من باب اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الا
ضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في
تقدير الانفصال في اللفظ او في المعنى بان يسقط بعض اللفظ عن
ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى باق على ما
كان عليه قبل الاضافة والتخفيف في اللفظ اما في لفظ المضاف او
حذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او حذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في
لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم

الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم و اضيف
القايم اليه للتخفيف في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير و ا
ستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب فايدة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مثل مررت
برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز تركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيد
يسقط للالف واللام لا للاضافة والاشتباه لا دخل في هذا التفريع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لوحقه خلافا

للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد لما توهم ان لام التعريف انما
هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخر اللام المقدم حسا على الاضافة مجرد دعوى مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به
بعض الفصحاء البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعيف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوي في ان
يستدل به الفراء على امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا تخفيف فيشوش مصادره على المطالبهم لان
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يحتمل
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها اي البيض
النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة المائة او بدل عنها وهو
من قبيل الثلثة اثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
لا العبد لقيام العبد حين خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لا بني ...

عُوْنٌ بالدال المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتايج حال من المالِ حجي
بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم للذكرى يسوق فاعله ضمير
العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول والمؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا يكشف
الا بعد معرفة تحرك الروي من القصدة واصلاته قاس على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو بالجر
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم الجواز لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال في
قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان الضاربك في الضاربك
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
التنوين محذوف لاتصال الضمير للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه
الى الحمل اي محمولية على ضاربك فالحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به يعني جاز وبيانه انهم لما وصلوا اسمي الفاعلين والمفعولين

مجردة عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متصلة التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى التخفيف تحقيقا فقالوا الضاربك و
ان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم
يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا
الى المضمر متصلا محذوفا تنوينه قبل الاضافة للاضافة فلم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان تتصور ضاربك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم مضافا ويقال الضاربك كما تتصور ضارب زيد ثم مضافا فيقال
ضارب زيد ولن تتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقايل ان تقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى المضمر المتصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
ضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله
الضاربك والضارب الرجل حملا على نظريهما على الاجوبة عن سؤال

ضارب كـ بدل

الفراء على جواز ان تكون زيد من جانب المصدر على مؤنة تعقل شاذ من

وللتان تحمل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة بها

مناسبة للحكم بامتناع الضاربو زيد في غير قوله وضعف لوجه

الدار العجان وعبد بانه ضعيف عطف مجرد عن اللام على الحجة

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب

زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بضعفه لانه قد يحتمل

في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ح يندفع ما فيه من توهم

المعارضة على المط على التقدير الاول واجاع الضمير من التصويب

الى الاخيرتين الاسئلة ظاهرة وتضمير وعلى الفرع الاستدلال

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي

بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام

الاخر اذ المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد جامع

بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى القطيفة جرد خلافا للكوفيين

فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة

جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف

موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى

وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى صفة

فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة

والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بانه مثل هذا

التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين

احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا

اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس

مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا و

الجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف

وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى

وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في

جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف

مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي

اعتبر الجانب للجانب هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية

وهو قوله لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان

اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف و

اضيف اليه اجيب بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من جرد قطيفة كان له حكم

غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها

شاع انهم في كونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى الجنس للتخصيص

كما اضافوا خاتما الى فضة للتخصيص اليها من حيث انه صفة بل من حيث

انه جنس مبهم اضيف اليها فيتخصص على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف

اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص لان المضاف اليه

كان مترادفين كليث واسد في الاعيان والحنث وحبس ومنع في

المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متباينين في الحد كالا

نسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فان ذلك قلت رايت

ليث اسد لا تفيد الا ما يفيده مررت بليث او بذكر الاسد واضافة

الليث المرفوع في ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه

اضافة العام الخاص مثل كل الدرهم وعين الشيء فانه اي الخاص فيهما يجعل

اي يصير خاصا بسبب الاضافة الى المضاف اليه لا يبقى على عمومه سواء افاد

الاضافة التعريف والتخصيص واعتبار العين عن الشيء الى كان الدرهم

للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويريد فقط على

اسم مما كل متضايف في العموم والخصوص فوله سعيد كرز فان سعيد

وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما

الى الآخر واجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ

فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ

يقول كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتلفظ

من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة

ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء

قبلها ساكن انما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

لا يثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة

بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان

ولا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون

الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي و

دلوي في الملحق بواو الياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان

ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد

الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة وحكما والاصل فيما يحرك

على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر

الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي لا الف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب انقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها

اي الالف حال كونها لغير التثنية كغلاماي الا تثنى المرفوع بغير سبب

القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم

لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمين واذا اضيف

الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فقيل مسلمي و

ان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى

منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء

وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لو انقلبت ياء ساكنة توجب

بقاء الضمة قبلها تغيرها وكسرت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي

ان كانت قبل الواو والياء فتحة يعني ما قبلهما مفتوحا كقولك مسلمين

مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء

المتكلم في كل ما ثلث بالكسرتين اي للزوم التقاء الساكنين ان

ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها فمنها
الاخ غير المضاف الى ياء المتكلم فاتحد ابي على فاخ واب منها اذا اضيف الى
المتكلم ان يقال اخي وابي بسكون [illegible] بلا رد المحذوف وجعله [illegible]
واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياء وادغامها في اليا وتمسك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المبرد بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقصود به [illegible]
جمع بالواو والنون سقطت النون في الاضافة فاجتمعت يا آن فا
دغمت الاولى في الثانية فكسر الباء وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما
تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن
اصواتنا بكين وقلن لنا ابائو فداكم وتقول اي امراة قائلة
لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لان لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال كونه مضافة الى ياء المتكلم فمي بدل القلب الاكثر
في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث لكن الفتح
الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك

ورأيت

ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خب بالهمزة فيقال هذا حمء وحماء
ورأيت حمأ وحماك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال
حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي حالة جر
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل جري
هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن
وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى المضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ في قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير الاسم الجنس لكان اشمل وكان تخصيص
المضمر بالذكر لانه [illegible] لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء
المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص حكم باعتبارها
فائدة لا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى الاسماء الاجناس
الا بالاضافة التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
الاسمية والفاعل الاسم جمع على الفواعل كالكواهل على الكاهل بل الحوائج
من توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا
ينتقض حدها بخروج بخوان ان وضربت ضربت لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متاخر لوحظ مع متبوعه كان في الرتبة الثانية

مثلیس

فدخل فيه الثاني والثالث فخصه بما الثاني باعراب سابق اي جنس اعراب سابق

بحيث يعم اعرابين جنس اعراب سابق ناشي كلاهما من جهة واحدة

فخرجت مثل جاني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد في الهيئة التركيبية

منه اعرابين من جنس عراب هو الرفع وارتفع كل منهما ناشي من جهة

واحدة فخرج نحو اعطيت زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم

منسوب الى تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثاني يشمل التوابع وخبر المبتدا

وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعول ظننت واعطيت وقوله باعراب

سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي باب اعطيت وظننت وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان

هو الابتدا اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن عمله في المبتدا

من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي

مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت

من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في المفعولين فليس انتصابهما

من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا او ماخوذا

عمل في المفعولية فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في

هذا التعريف بالنسبة للاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا

او محليا حقيقة وحكما فلا يرد نحو جاني هولاء الرجال ويا زيد العاقل

ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليس في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبانه للانفراد بالافراد فالمحدود بالحقيقة تابع والحد...

وهو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه فارق

المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والا لخلا الحد ودفعها العلم

ذكر غير ما يكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كما

المنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله

يدل على معنى في متبوعه اي تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى

في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من

المواد احترازا عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك

اعجبني زيد علمه والمعطوف في قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل

قولك جاني القوم كلهم بدلالة الكلام على معنى الشمول في القوم فان دلالة

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص

موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او

اعجبني زيد وغلامه وجاني نفس زيد لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول

معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت

غالبا تخصيص النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد

يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم

او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد

نحو نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما

كان غالب وجود الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط

في النعت حقيقة او لو اغير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا امرضيا للمصنف

يقول فلا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في

وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض

الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمال مثل

تميمي وذو مال فان التميمي تدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة بني تميم

وذو مال يدل على ان ذاتا صاحب المال او خصوصا في بعض الاستعمالات

بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى للذات ما وجوز

ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت

برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا

التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا

يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان

هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية

الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع

الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح

ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة و

بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه

فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له

وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف

النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى

ثبوتي كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية

لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه

اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يومر بضربه ويلزم فيها اي في الجملة

الراجع الى المنعوت لكونه للنعت نحو جاءني رجل ابوه قايم وانما لم يكن فيها

الضمير الرابط يكون اجنبيا بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له

مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قايم به نحو

مررت برجل حسن فان الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه نحو مررت

برجل حسن غلامه اذ ليس الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان باعتباره

فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور

يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة

يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة

صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة

يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال المتعلق الموصوف يتبعه

في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب

اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو الخمسة الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان

مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا

حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث

وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا او مذكرا ونوع
جواز ان تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل تقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاما
بهما مثل تقعد غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل تقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او
قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في جميع البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
مثل زيد قائم والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو
في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث والجمع
قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
يضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني
بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تبعيته للاسم الموصوف
وكان الجمع مشابهة الفعل في الجملة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت
اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الجملة ولم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه
عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد ويتبين حاله عند عدم

تبعيته ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في المطابقة كالفعل حسن قام
رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير الحقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع
في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسر الاسم
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فانه
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ
الا انه خرج لو من الاسمية الى الحرفية او جعل المظهر بدلا من المضمر وجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا
يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية فهو لا يدل على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي قال لم يذكر المصنف انه
لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوي
للموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني
اعرف منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او
مساويا لها لانه لو لم يكن كل منهما فلا اقل من ان لا يكون انقص منها والنعت

عن سوره عليه نحو الجاني ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص
او مساو للموصوف وصف ذو اللام بمثله اي بذي اللام لا غير والموصول فانه بينهما
مساو لذي اللام لما عرفت بينهما من التساوي في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس وبواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص منها لغيرها خص هو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باسم الاشارة بذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب الوضع المقتضي
بيان الجنس فان ذا زيد رفع ابهامه بتصوره مثلا الابهام ولا يليق المضاف
التعريف من المضاف الى احدهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
الفقير فتعين ذو اللام لتعيينه نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
شيء ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل
الالتزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنسه لان الابيض عام لا يختص
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين الجنس المشار اليه

اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة تامل عصم

بل جاء العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي مقصود بنسبته نفيا او ثبوتا
شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد تقصد نسبة
المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد
اليه مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع
لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل
لانه المقصود دون متبوعه فقيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل
ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه في تلك الحروف
مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم حد العطف بما ذكرنا جمعا ومنعا ذكر
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم الشاعر والدبير فالصفة لا دخل عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة بتبعيته

المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المقدمة تابعا لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لا يكون مقصودا بالنسبة يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع
متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من
الجهة الثانية معطوفة فلم يتحقق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وتوسط
الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من
الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان في قوله
تع ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على
التحقيق لانه هو باق على ما كان عليه في الوصفية الا انه حسن دخول
العاطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف فقال فيه نظر لان الحروف
المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من
الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة
في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة تدعو اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع ولا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا

اكد بمنفصل

اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما عطف على
بعض حروف الكلمة فالتزموا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان
كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد و
زيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فيه
فلاجل الاختصار ترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف
هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز ترك
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغا
وون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى وجوزوا العطف بلا تاكيد بلا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير

المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا بالفعل جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
اليه لكون العطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما في
المضمر المرفوع حتى يؤكد اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي
ستعاقب المرفوع لمن ذكره ولا يكفي بالفصل لان الفصل ... لا في جواز
ترك التاكيد بالمنفصل لا اختصاره فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لا يتسكو له اثرا فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر و
جره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا
الا المتعدد وفيه جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي
ذكرناه مبني على لزوم اعادة الجار في حالة السعة لا اختيارا مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو قاموا
كلهم والابدال منه نحو يعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا
بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل متبوع او بعضه او متعلقه

والبدل

والبدل الغلط قليل نادر فهما ليسا اجنبيين لمتبوعيهما فالمنفصل
عند عدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
عما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير
المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل المناسبة بينهما
بالتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج
المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما
قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال الحاصلة
له من نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
فاما نحو رب شاة وسخلتها فتقديره ان سخلتها بقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال الحاصلة
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لكن المعطوف مثل المعطوف عليه فيه

وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردا معرفة فنفسه في عمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز وما يمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب لانه لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير لو وقع في المعطوف عليه الراجع
الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ وهو عمرو ويكون
من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها انتساب الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
يرد به نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد
الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود عاملين نحو
عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض شارحي الكتاب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي [illegible]

على العاملين بان يجعل معمولهما واكثر الشارحين على ان المراد على
معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون
الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل اعجبني ضرب زيد عمرا و
وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل
هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يؤول الامثلة الواردة عليه ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
الموارد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع و
المنصوب في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لا انها
القياس فيقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا

بجا الاخرة صح

والله يريد الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله

ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

فثبت عنده وتحقيق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو

المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع

ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الا فع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد

او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب

نحو زيد قتيل قتيل فعا التوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة معنى الحقيقة

او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى متعلقاته

كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد

اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو نفسه او عينه او في

الشمول كالتاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في

شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب بل في

شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويراد

نسبته الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم

واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت

هذا فنقول اخرج الصفة والعطف فظاهر وجهه واما الصفة

فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها او افادتها توضيح متبوعها

والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل صح

في بعض

في بعض المواضع ليست في الوضع واما عطف البيان فهو

توضيح متبوعه فهو يقرر متبوعه ويحققه لكن في نسبته

والشمول هذا حاصل ما ذكره في شرحه وهو اي التاكيد لفظي

منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى

المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير

اللفظ الاول وعاده بعينه نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت

انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مغايرا

للاول لفظا لانه فهو يرد داخية الى حاله لانه لا يجوز تكريره متصلا

ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرار الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ

كلها اسما او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير

ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي

وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود هذا التعميم عدم

اختصاصه بالالفاظ المحصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي

مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه

وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بصاد المهملة

وقيل بضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد

مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع

بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع

من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات

ويمكن استنباطه ... لا تخفي لا تنفصل عنه ... من العموم ... تام ... النسخة

حقه من هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتأمل الصادق فالا
ولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد ونفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع
في بين المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
في جمع المذكر العاقل انفسهم وفي جمع المونث وغير العاقل من المذكر
والثالث انما يختص بالنفس والعين الاولين تغليبا كالقمرين ثم يختص
ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والبواقي بعد الثلث
المذكورة بغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى
المتبوع المذكر في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها
نحو اشتريت العبد كله وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وبا
ختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابصع بالمهملة
والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد جمعاء في المونث الواحدة اي
الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع ابتع بتعاء ابتعون بتع ابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا لان الكل
والاجماع لا يتحقق الا فيه لا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلام في
افرادها مجتمعة ولم تعد اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع

ثلاثة الآخر بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم وحكما كاجزاء
العبد لينبغي في التاكيد بالكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم اشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة
افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد
تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فيفصل تاكيد بلفظ الضمير بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك للالتباس التاكيد بالفاعل في اذا
وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه التبس
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل وقد وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتباس بالمتصل ولجواز تاكيد
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيدنا بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم و
اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين

العوامل قليل فجعل النفي في العين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع يعني اجمع على ما يقولون فهو لا اجمع بل يجيء
هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول منها على
المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع
لو اجتمعت وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدونه الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي
يقصد نسبته بنسبة ما ينسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب بل يكون ذكرها
توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او
غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصودة وبقوله دونه
احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب الى
التابع ولا ينتقض على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قلت
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان
زيدا بدل عن احد وليست النسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بما نسب الى احد بنسبة القيام الى زيد قلت

بمانسب



٧٦

ما نسب الى المتبوع بهذا القيام فانه نسب اليه نفيا وينسب القيام الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق عليه انه تابع مقصود نسبته بما نسب
الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا
ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بعض هو المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بينه
غالبا من اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو قوله تعالى يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط
فالاضافة في الاخير من قبيل اضافة المسبب الى السبب بلا بني ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا الا
ان يتحد مفهومهما ما لم يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك
نريد واخوك وان اختلف مفهومهما متحدان ذاتا قال الرضي
وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة من متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا
لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال

الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظان انهم لم يريدوا ان ليس
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني وجئت بالاول توطية له مبالغة في ذلك الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح حاصلا به مقصودا تبعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطية فافهم قوله والثاني اي بدل البعض
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد
يكون معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتبقى نسبة الاعجاب
الى زيد تستدعي وصفا من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه فخرج
ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء الفلك
بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رايت
رجلا اسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان الصحيح عبارة

عن مجموع

عن مجموع الدرجات وتمام جعل هذا البدل قسما خامسا وسماه بدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان نظر
الاشتمال مقصود والرابع اي بدل الغلط الذي نقصد اي يكون بان يقصد
اليه اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون
المقصود ناقصا من غير المقصود من كل وجه فان توافقه صحة يكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة واحترز به عن الصفة

يوضح متبوعه احترازا عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ويلزم
من ذلك ان يكون العطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان وقصته
ان اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية في مثل انا
ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري
جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في
الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعل العليه ان كان مسندا فهو حال من الضمير المستكن

في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله منتظرا
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما
الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف البيان المعرف باللام كذا اضيف اليه الصفة
المعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم
من هذا الباب كلما خالف حكمه اذا كان عطف البيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صور النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني
افيد المبني كذا الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ما يترتب على الاطلاق لا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفه كان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب
اسم ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة وقد
فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى
المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى الهمزة الاستفهام او بشبهه
كالموصولات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها
او وقوعه موقعه كنزال المحلى فانه واقع موقع انزل ومشابهته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقعا اشبهه كالمنادى المضموم

فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او مضاف
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقع غير متركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المركب الا ضافي المعدود
نحو غلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لمكان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركب وعدم المشابهة للمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه هذين الامرين اما بانتفائهما معا او با
نتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركب في تعريف المعرب والمبني تفننا او تاخرا ايثارا
لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني حين
حركات آخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات
الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس فالمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه
كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب
حيث قال بضمه رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال
الراء في الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني وثمرته
المترتبة على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل آخره
العوامل انه قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
ومن زيد وهي اي المبنيات المضمرات واسماء الا
شارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال

والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال التصغير ويحتمل
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة
البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عند ذلك من علتين لخروج احدهما على البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم او
عن نفسه لمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل
المراد بالمتكلم ما يتكلم به وبالمخاطب ما يخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائبة
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة فانها
وان كانت موضوعة للغائب لم يتقدم ذكره شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه وتقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبتقدم
المعنوي ما يكون المتقدم ملفوظا مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا

فكانه تقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما تقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وكما كان في حكم العايد الى الحديث المتقدم
المعهود بينه وبين مخاطبه وكذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي المضمر باعتبار ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله بان يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر
سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير
مجاور له نحو ما انت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى
عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها
فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه لا مانع
ومنفصل لا مانع من الانفصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى فذلك خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط النوع الاول يعني
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي

وضربت على صيغة المتكلم المجهول الماضي المنتهيين اوليهما الى ضربن على
صيغة الجمع الغايب المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة الغايب
المجهول الماضي وانما ابتدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
الغايب لانه دون الكل في رتبة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا
الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما
هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق
دالة على احوالهم من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول بالفعل المتصل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير
الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها
انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن
وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
الدالة على المتكلم والمخاطب والغيبة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس اي مثال المتصل بالاسم وهو مثال المتصل
بالمجرور غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن

ما ضربت

الجمع

قوله النوع الخامس اي المجرور المتصل فانه متصل بالاسم والحرف لا بالفعل

غلامهما غلامهم غلامها غلامهن ولي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن وكان
القياس ان يكون الضماير كلها من المتكلم والمخاطب والغايب لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث والضمير في ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحدة مشترك
بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان
الضمير في مثل ضربنا وضربتما هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور على [illegible]
لا لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
ولا المجرور المتصل يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء
نحو في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون بناء ما بقي دليلا
على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع واذا
لم يجتمع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم
مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا
او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وفي اضرب
وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او
المفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات (والهندان ضاربتان) وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير
لانهما يتقلبان ياء في حالة النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان
يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في الاسم
الفاعل والضمير على ما هو باق على ما كان عليه من الرفع فلو كان
من الضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين [illegible] والواو في تضربون
والالف في تضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في التثنية والجمع ليستا
بضميرين ولا يسوغ اي ولا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله

لا يمكن ان يتصل به الا انه لما يكون باحد العوامل او بالفصل لغرض
لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما اتصل به
او بكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله اي عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانهم
لم يعهدوه بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا
اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له
فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه بخلاف الظاهر هو زيد والا لما احتيج
اليه اذ وقع الالتباس يجب الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما
لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
اشعارا اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
والشيء مثال الحذف العامل اي نفسك في الشيء وانا زيد مثال لكون
العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد
ضاربته هي مثال الضمير الذي يسند اليه صفة جرت على غير من هي له

فاذا اسند الى

فاذا اسند الى الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة هند
حيث قام الضمير بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا
لا خلاف في صورة الفصل لغرض التاكيد لكن تاكيد لازم لا فاعل بدليل
الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة اللبس ليثبت الحكم في صورة غير اللبس
بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو
اكرمتك لان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل وغير
الثاني اصلا فيجب الاتصال فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني ليتحرز عن كراهة تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف من الاخر احتراز
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال الثاني في هذا الكلام
فان تاخر الاعرف لا يستحق طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل نحو
يسبح تجويز الاتصال فيه نحو اعطيتهوه فلك الخيار في الثاني ان شئت
وردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت وردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعا الاول بالاضافة والثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل

بالمتصل ولكن الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل واذا

لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته نحو اى الضمير الثاني على

التقدير من منفصل لا المتصل على التقدير الاول لئلا يلزم ترجيح في الاعلم

على الاخص فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فكراهة

تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال

ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيتك اياك مثال ما لم

يكن احدهما اعرف هو الضمير المخاطب لكنه ما قدمته والمختار في خبر باب

كان اى خبر كان واخواتها انه كان ان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد

قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ووجب ان يكون خبر

المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا

ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه شبيه بالمفعول والضمير المفعول في

نحو ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال

فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية

الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال

انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر

تقول لولا انت الخ يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا

انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا

انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن

الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه يعم وجرى وكذا الكلمة في

الاستعمال

الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا نحو

عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب

الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير

قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام

مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا حرف

جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد

لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع

المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا

الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء

اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحق تلك الياء الى اخره لصيانة عن الكسرة

المختصة بالاسم الذي هو اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني

وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال

عريه عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لصيانة

اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف الكسرة تعتريه لانها في الحكم

حكما وبخلاف الكسرة في لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها ونون

النون الاعرابية الكائنة في اى المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن

وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام

من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون
الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم ملغ في لحاقها او
الحمل على اخواتها لخلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وحسب
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم للذي هو الاصل في بناء
مع قلة الحروف وفي عكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها
ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع
ذلك المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون
الخبر نعتا وخبرا فانما يصلح لهما ثم التوسع فادخل فيما الالتباس وذلك
عند الاختلاف والاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على
الالتباس شرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيها وافعل من كذا للحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها
عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه
عند حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه

ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى انه حرف وبعض
العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ الى
فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع
على انه خبر والجملة حال او منصوب عطف على الثاني مفعولي يجعله اي
يرفع من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيد هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره
بنى الوجوه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ قبل
لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجع غير معهود ولا يجوز
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او بلا فصل لكن قيده بقوله
قبل الجملة اي قبل هذه الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا لمطابقته بالشان لان الضمير راجع اليه والضمير القصة
اذا كان مؤنثا وتجنس تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
تحصيل المناسبة بين ذلك الضمير الغائب بها اي بالجملة المذكورة بعده اي
بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بين الواقع بيان خلاف بيان القاعدة فانه لا دخل له للتسمية
في الحكم فانه ثابت سواء وقع بعده التسمية او لا وابن يلزم سكه
تو يفسره بجملة بعده فعلى هذا الوهم عدم التقدم على ما ذكرنا
نقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو

راجع الى الشان وزيد قايم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غايب قدم على جملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية انما يرفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون
ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان
كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار ضمير
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد
مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ حال كونه منصوبا ضعيف
اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز حذفه
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع
المفتوحة اذا خففت فان حذفه بعدها لا ضمار الشان مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العلمين وذلك لان ان
قد خففت لانّ وان لتعلمها بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفها
وجدان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم تجد لها عاملا
في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها اعلا مع

كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم تجد وان المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ ٤

اجدر به ولم يجوز اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب منها
كما يدل على حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير الشان مع ان
الاشارة ٢ المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء المعدودة في الاسماء المبنية
بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع لكل واحد منها المشار اليه اى
لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند
اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب لانه لا اشارة فيها
للاشارة الى معناها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم تما
الاشارة الحسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما
٢ل وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين
نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر فلم يكن اقرب الى
وجود على هذا القياس في التراكيب الثلث الباقية فقوله هى مبتدا او
لما عطف عليه معيدا لكل واحد منها بحال الخبر او يجئ في بعض النسخ
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لسحران
على احد بهذا الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هى الاصل في لغات
المونث الواحدة لانه لم يتبين منها الا هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بالياء
المذكر فينبغي ان يناسبه ما قيل هما اصلان والقول باصالتهما قد
على سايرها لفرعيتها وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء
بتصل الكاف بها وتهى وذهى بوصل اليا بها ولمثناه اى مثنى المونث

تان في الرفع وتين في النصب والجر لا انهما من لغات لا انا لكنهما
على السنية وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انهما معربة والحق ان هذا الاختلاف
ليس باختلاف العوامل بل ذان وكذا تان موضوعان للتثنية المرفوع و
ذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي
لا لقصد الاعراب بوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اي الاسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل
الجواز والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي ها لانها
ليس بجزء الحقيقة منها وانما هو حرف يجيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما
يجيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم
ويتصل بها اي بآخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و
انما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب
خمسة لفظا لفقدان الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما
قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ...

فيكون اي حاصل الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمس و
العشرون ذاك الى ذاكن نحو ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا او ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا فقس البواقي
وذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي نحو
تاك الى تاكن وتينك وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واو
بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك فقد انكر
الزمخشري والمالكي في الصحاح تعريف ذينك فانه خطاء ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال
هذه الكلمات الثلث مقام الاخرى منها لم يتخذ هذه الفرق مذهبا
واحال الاخير فقال ويقال تلك وتانك وذانك حال كونهما اي النونين
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في
البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمات ذلك المذكور سابقا
واما تانك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فكلمة
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب للقريب وثمة وهنا بضم
الها وتخفيف النون وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر
وبكسر الها ايضا فللمكان الحقيقة خاصة لا يستعمل في غيره الا

على سبيل التشبيه واما ماعداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل للبعيد
وغيره الموصول اى الموصول المعدودة من المبنيات فى اصطلاح
ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما الا ان
كان جزءا تميزا او لا يصح جزءا تاما ان كان يتم من افعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا
انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا للمركب يكون الموصول جزءه ايضا جزءا ولكن لا جزءا تاما
اوليا الا بصلة وعايد والمراد بصلة معناه اللغوى لا الاصطلاحى
فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتمل على ضمير
عايد اليه معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى
قوله وعايد فاذ لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان ذكر العايد
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس صلتها الاصطلاحى
ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة مشتملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا مع بهذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد
مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحى تصريح بما علم ضمنا مبالغة

في الاخرى

فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها عم يجب
المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الوقوع
الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا
اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول
عينهما بقوله وصلته جملة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما
معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير له لا لغيره اى للموصول
لان الام هل والصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة اللام
الذى جعلت صلتها وان كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقتين
جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكون بالالف فى حالة الرفع وبالياء
فى حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى للجمع المذكر والمؤنث الا
ان فى جمع المذكر اشهر والذين كالذين فى الجمع المذكر واللاء با
بالهمزة المكسورة فقط واللائى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف جمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللوا
لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء
واللوات اللوا بحذف التاء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفت وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بنيها ومن ايضا معناه فيما يعقل
بمعنى الذى ٢ ويستوى فيهما المفرد والمؤنث والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى
نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وذو بمعنى الذى نحو ضرب

الیتهم فی اللذای اضرب والتی فی الدار وذو طائیة ای المنسوبة الی بنی طی
بجعلها موصولة بلغتهم بمعنی الذی والتی قال الشاعر وبئری ذو حفرت
وذو طویت ای التی حفرتها والتی طویتها وذا بعد ما الکائنة للا
ستفهام نحو ماذا صنعت ای ما الذی صنعت والالف واللام ای
مجموعهما بمعنی الذی والتی او المثنی او المجموع والعائد المفعول ای العائد
الذی لا یتم الموصول الا به اذا کان مفعولا یجوز حذفه اذا لم یمنع مانع
لانه فضلة لا اذا کان فاعلا لکونه عمدة نحو قوله تعالی الله یبسط
الرزق لمن یشاء ویقدر ای لمن یشاؤه اعلم ان النحاة قد وضعوا
بابا یسمونه باب الاخبار بالذی او ما یقوم مقامه وقصدوا به
وضعه تمرین المتعلم فیما تعلمه فی هذا الفن من المسائل وتذکره
ایاها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانی فی الجملة الفلانیة
بعد بالذی بعد بیانهم طریق الاخبار لا بد له ان یتذکر کثیرا
من مسائل النحو وتدقیق النظر فیها حتی یعلم ان ذلک الاخبار فی
ای اسم یصح وفی ای اسم یمتنع فاراد المصنف الاشارة الی هذا الباب فقال
واذا اخبرت بالذی ای باستعانة الذی والتی والالف واللام
فان الالف لیست صلة للاخبار لان الکلام یخبر عنها الا المخبر بها صدرتها
ای اوقعت کلمة الذی وما یقوم مقامها فی صدر الجملة الثانیة
وجعلت موضع المخبر عنه ای فی موضع ما هو مخبر عنه بالذی الجملة
الثانیة یعنی موضعه الذی کان فی الجملة الاولی ضمیرا لها ای لکلمة الذی

ای اذا اردت ان یخبر عنه جزء جملة

واخرته ای المخبر عنه عن الضمیر خبرا نصب علی الحال وضمن اخرت معنی جعلت
ای جعلته خبرها متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زید من جملة ضربت زیدا
بکلمة الذی اوقعتها فی صدر الجملة الثانیة وجعلت فی موضع ما هو مخبر عنه
فی هذه الجملة اعنی زیدا والمراد بموضعه الذی کان له فی الجملة الاولی
وهو محل المفعول من ضربت ضمیر الذی واخرته المخبر عنه یعنی زیدا
وجعلته خبرا عن الذی وقلت الذی ضربته زید وکذلک مثل الذی
الالف واللام فی الجملة الفعلیة خاصة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف واللام لا یکون الا اسم الفاعل والمفعول ویمکن
ان یوخذ اسم الفاعل من المبنی للفاعل واسم المفعول من المبنی
للمفعول بشرط ان یکون الفعل الذی یتضمنه الجملة الفعلیة
متصرفا فان غیر المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسی لا یجیء منه
اسم فاعل ولا مفعول فلا یخبر باللام عن زید فی نعم زید مطلقا وبشرط
ان لا یکون فی اول تلک الفعل حرف لا یستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها کالسین وسوف وحرف النفی والاستفهام فلا یخبر با
للام عن زید فی جملة سیقوم زید فانه اذا بنی اسم الفاعل من سیقوم
یکون قائما فیفوت معنی السین فان تعذر امر منها ای من الامور
الثلاثة التی هی تصدیر الموصول ووضع العائد الموصول مقام
ذلک الاسم وتاخیر ذلک الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم ای من اجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر

الشأن بان يكون ضمير شان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتاخر الخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد
لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العالم وكذلك امتنع في مصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل ضمير الذي
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف نحو عجبت من دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدم الذي لاستلزام عن الضمير الراجع زيد
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى الموصول
بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلت عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد
وكلاهما ممتنع وما الاسمية الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما

تصنع

ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي او الشيء
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي بخلاف ما في انها موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على
شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان
من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في الابواب
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك واي الشرطية نحو قوله تعالى اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل فان اي تقع صفة
اتفاقا فاجعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة اصلا واجاب بان ايا لو تقع صفة
في الاصل استفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسئل عن حاله
مررت ۴ لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت
لانه التزام فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد

وإذا وإذا أي كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا في قراءة الضم أي الذي هو أشد
وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهها بالحرف من جهة
الاحتياج إلى الجزء صلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لأنه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف إليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائه مثل يا أيها الرجل كما استغنى عن حذف صدر صلتها لأنه
ذكره في قسم المنادى أن كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة إلى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان أحدهما
أن معناه ما الذي على أن يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير أي شيء الذي
صنعته فيكون ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس وجوابه رفع
أي مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما إذا قلت الإكرام أي الذي صنعته
الإكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه
الآخر أن معناه أي شيء وفيه عبارتان أحدهما أن ماذا بكمالها بمعنى
أي شيء والثانية أن ما معناه أي شيء وذا زائدة والظاهر أن مراد المصنف
فإن معنى قولهم إنها بكمالها بمعنى أي شيء أنه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم مجموعهما أي شيء وجوابه النصب أي منصوب
على أنه مفعول الفعل محذوف كما إذا قلت الإكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الأول النصب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف وفهم ذلك

لفوت

لفوت المطابقة بين السؤال والجواب أسماء الأفعال ما كان أي اسم كان
بمعنى الأمر أو الماضي اللذين هما من أقسام المبني الأصل فعلة البناء
كونها مشابهة لمبني الأصل فلا يقال إن هيهات بمعنى تبعد وأوه بمعنى أتوجع فإن
المراد بعدت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لكمال المعنى على الإنشاء
وهو أنسب بأن يعبر عنه بالمضارع مثل رويدا أي أمهل مثال لما هو بمعنى
الأمر وهيهات أي بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبضمها في لغة
بعضهم أي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الأمر لأن أكثر أسماء الأ
فعال بمعناه والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها أسماء
لا أفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ
الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال على
أن رويدا مثلا موضوع لكلمة أمهل قال الشارح الرضي وليس قول
بعضهم إن صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل
فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء إذ العربي القح ربما يقول صه مع أنه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا ولهذا قال المصنف ما كان
بمعنى الأمر أو الماضي ولم يقل معناه ما كان الأمر والماضي والمتبادر
أن يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الصاد نقضا على التعريف
وفعال أي ما يوزن بفعال كائنا بمعنى الأمر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس أي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد
عليه أنه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا يأول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا
على انه لم ياتي الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة مجازا
المجيء او المجرور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث
ولم يقم لي الان دليل قاطع على تعريف ولا تانيث حال كونه صفة مؤنث
مثل ياب فساق بمعنى يا فاسقة اي مختص كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لمشابهته له اي بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر
واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن
الامر لفعل للمبالغة وهذه الصيغ للمبالغة في الامر كفعال
وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي الذي ارى كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لكن
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما
المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلامه
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي العين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للا
عيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما لكنه للمعاني لا للا
عيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الا ما

في اخره

٢٤

في اخره راء اي لا في فعال علما للاعيان حال كونه في اخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين
ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجها المكرر فيه فاختير
البناء لانه اخف اذ سلوك طريق واحدة اسهل من سلوك

طرايق مختلفه ۱۰ل

طريق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او
لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب في
حكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال في
اما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع منها ما يخرج
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي والاخر

علم ۲

ان يحكم بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بانه يصدر نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
عاق قاصدا لاصداره ما يشابه صوت الغراب من نفسك فانه لا
يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعا
او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحي لا يقصد ان يحكم
عليه او به وهذا القسم كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة

البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هاهنا
ما كانت باقية على هيئتها من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الا
عتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب
الاسماء لاجرائها مجراها واخذ حكمها وبنيتها لها مجرى ما لا تركيب
من الاسماء اي الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على
لسان الانسان شبيها بصوت كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المقولة او صوت به للبهائم نخ مشددا اي لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا وانما قلنا مثلا لان المجيء به من
البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وان كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف لهما فالاول كغاق اي صوت به انسان تشبيها با
لغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المصنف قسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من تعلق بغير
قبل ذلك لانه لما ان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقة
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين

او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بين جزئيها نسبة في الحال والا
لحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله و
تابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر علما لحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين نسبة على وجه يخرج منه هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة المفهومة
من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان المفهوم من
ظاهر هيئة التركيب في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر النسبة التركيبية
التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخرى لا يدل على نسبة
غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا اي حرف العطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف مثل خمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر فان
نحو حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة
عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب
سواء كان احد الجزئين العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل

المشتق منه وقيل في بطلان الثاني فلا يتضمن الحرف لانه لا يريد به
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل انما اشتق من اسماء
العدد وتعدد المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوع بعد
بعض على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اعني اخذ بعض
حروفه من فرط الالتباس والمختار الاول لدلالته على المقصود من اول
الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة حادي
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي عشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس حادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن
حرف ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
كبعلبك وبنى الاول لتوسطه المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف
في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في الافصح

الثالث

كل

في الافصح

وفيه

٦٦

وصرف

وفيه لغة اخرى احديها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع الصرف مضافا اليه واخريها اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان
يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعضه
بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض
المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض فقال الكنايات كم وكذا وبناؤهما لكونهما موضوعين وضع الحروف او
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق الاعراب والبناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يخلو عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كان التشبيه دخلت على اي وا

كانت في الاصل معربا لكنه انمحي عن بعض معانيها الافرادي وكان
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كاسم مبني على السكون اخره نون ساكنة
كالتي من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها في الخط فرقا في البناء وانحط عن اخواتها اخذا للعلم بذكره
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب و
ثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
العدد الكثير وفيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا التنبيه في التصريح با
الكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد يدخل من
في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر على مجروره بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
النحو لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت والخبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام

ليعلم

ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه على التصدير وكلاهما ال
كلتاهما الكاف او في لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا
منهما بين النوعين وكم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل موضع
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده الفعل او شبهه لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب اقتضاء عمل هذا الفعل وعامله بان يكون الانسب
المميز وذلك كقولك كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع المفعول
المفعول له والمفعول المطلق والمفعول فيه وغيرها كذلك من المنصوبات نحو
لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز والاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت والمراد بالفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته من حيث انه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في
قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله

الفعل او شبهه ٢

فهو من حيث انه ٢

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت و
عنده كم رجلا اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم
حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان الجار
والمجرور كشيء واحد لضعف عمله فنحو تقديم الجار عليهما على ان يجعل
عن المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده
لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او
مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم
يكن ظرفا نحو من ابوك هذا مبني على مذهب سيبويه فان من
معرفة حيث نكرة تتضمن الاستفهام واما عند غير سيبويه فهذا خبر
مقدما على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار الاعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا باعتبار
عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تلك الوجوه الاعرا
الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى دخل في
تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي
واين وانى ومتى مشترك بين الاستفهام والشرط واذما مختصة
بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين ياتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت

٦٨ ومن مررت وبما مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا ياتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك ياتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما
تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن
ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا ياتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
متى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا القوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالا
بتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد في كلام العرب
وما هو لازم الظرفية مرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان
اي كاين عهدك به واما اي فياتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت حبك اي وقت كاين حبك فاي وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
باقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمك

يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر ولهذا ذكر المميز وحده
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي مع تو
مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخ الاولى يحتمل ان يعتبر اوجه ثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار مما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب كثرة وجوه
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر
في مميزها اعني عمة احدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والخبر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري
الفدعاء المعوجة من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف والقدم يعني
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك في هذه الخلقة بها ضبطها سواء خلقت
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لذلك ما
مستنكفا منها اخذت متي على كره مني واختار عليها من انواع خدم
الحلب لا بحذفه المواشي وهي ابلغ من خدمة الاناس والعشار جمع
عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تابى
من الحلب ولا تطيع بسهولة فيجعلها زيادة مشقة وفي ذكر عله وتا
اشارة الى ازالة طرفيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على

فدعاء قد
المعوجة الرسغ

حلبها
اشارة لما ازاله

٦٦

التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه ولو نها خبرية
على تقدير الخبر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت
على عشاري واذا جعلت نفس المميز اي كم مرة او كم حلبة على الابهام وكم مرة حلبت
على التكثير فلارتفاع عمة على الابتداء وصح توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة
في موضع النصب لانه الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلطت
الظرفية والمصدرية واذا رفعت عمة فرفعت خالة وقد علم ان
نصبها نصبهما واذا ضعفها اضعفهما وذلك واضح وقد يحذف
مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي كم
كل شيء قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرة فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم
او دنانير او اخبار بها عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو بالكثرة في المرة ضربك اي كم مرة ضربت او كم
ضربا ثلاثة كم ضربة او ضربات ضربت فكم في هذا المثال منصوب
على الظرفية والمصدرية والفرق بين المعنيين انه اذا كان المصدر
للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في ظرفية الزمان الدال عليه
الموضوعة للزمان وفي المصدرية او الحدث الدال عليه لفظ المصدر

ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
المبنية المعبر عنها عن تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض
منها منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة عند
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو من بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت غاية
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد ونحوهما
من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق ودون
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على
ان يعوض التنوين من المضاف فتعرب بها قال الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الرضي وهذا
هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكونا
من الظروف لشبههما بالغايات لشدة الابهام الذي فيهما ولا يحذف
منهما المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير

لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حيث لشبهها بالغايات
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا حيث فيضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اي
مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمن
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت بالغايات المحذوفة اليه ما اضيف فبنيت على الضم مثلها وقد
الاضافة الى المفرد معربة بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي
من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما
ذكرناه في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كانت داخلا على الماضي ولكن الاصل في الاستعمال فيها ان يكون
للزمان من الازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوعة بوقوعه في الاعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى

حتى

بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمن
حرف الشرط فهو علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكونها بمعنى الشرط
اختير بعدها الفعل لمناسبته لفعل الشرط وجواز الاسم بعدها
على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط نحو اذا زيد ولو
يكون اي اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط فيقال فاجاه الامر مفا
جاة من توهم مجيئه فجاة بالضم والمد اذا لقيه وانت لا تشعر فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بين اذ هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سنوضح من عدم وجوبه
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
من الدلالة عليه ما الفاء فيه للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن
الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف بمعنى جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان السبع كما
ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمانا او وقوف السبع او
مكانه له مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفا
بل يصير اسما مفعولا به بعد ذلك فاجات زمانا او وقوف السبع
او مكانه ايا دى السبع وقد يكون ظرف الزمان نحو اتيك اذا احمر

اذ ساوى ٢

اي جعل حارا

71

اي وقت احمر البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ للماضي وبناؤها لكونها بمنزلة لكونها وضعها
وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل جئتك اذ زيد
واذ قام زيد وقد يجي للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قائم لقلة
مجيها لم يذكره المص ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي
حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس
اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج
ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
يوم قام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها وفي همزة
فتح الهمزة ونون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الحالية للحال اي
حال الشي وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا زمان الحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف معناه السؤال
عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط معنى على

ضعف عند البصريين نحو كيف انت اجلس اى على اى هيئة انت اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدهما اسم
فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل شاك كحيث
فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بينا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول المدة زمان الفعل
المقدم عليها نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى عدم اول زمان
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتهما اى في اول مدة عدم
رؤيتي هذان اليومان فادام لا حظ هذان اليومان امر واحد
لا يحكم فيهما باولية المدة انما يكون امر واحد لا شيئين والشيئان
فالمثنى او المجموع اذا وافقا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة في
في حصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
اولية وقت التاريخ مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
يكونان بمعنى جميع المدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقدر
اى زمان الذى قصد بيان حاله كونه متلبسا بالعدد اى بعدد اشهر

جميع

٢٧

جمع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ
مذ ذهبت وان اى ما كتب على هذه الصورة مشتملة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او
الجملة الاسمية نحو خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لقلته فيقدر
بعدهما زمان مضافا الى الجملة هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فمثال
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مدة زمان ذهابك وفي مثال الجملة
فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وما بعدهما خبره
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا
كان المبتدا وخبره فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يعد هما
من الظروف المبنية الا ان ينظر فيهما كونهما من اسماء الزمان
لانهما يقعان ظرفان في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وقد بناؤها لوضع بعضها

وضع لحرف وحمل البقية عليه في كلها بمعنى عند والفرق بينهما يقال المال لدى
زيد او لدن زيد لا يحضر عنده وحكمها ان يجر ما بعدها على الاضافة
نحو المال لدن زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب لدن غدوة
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في ضربت رجلا زيدا و
لك الحذف عنها ويثبت ولكن غدوة اكثر استعمالا من بكرة
وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم المشددة والمخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل بهذه جملة قط
بلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي ووقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو
ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة
لمشابهتها الاضها المخففة وقيل حمل على اخت عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل
اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي ووقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لا اضربه عوض و
بناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعنى الداهرين العائض الذي يتبع على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للمخففة نحو قوله تعالى

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله من خزي يومئذ في قراءة
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب والا
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم و
مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو حيث
وهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان
بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع
جزئي او كلي لشيء متعين اي بذات المعين المعلوم للمتكلم والمخاطب
المعهود بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية انما
وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع الاسم باعتبار ذاته مع قطع
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ست انواع بالاستقراء
والشارح رحمه الله ذكرها على ترتيبها بحسب الحرمة فالاول المضمر
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن
نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل
واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم

الا واحد بخصوصيته دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي
الثاني الاعلام الشخصية اذا تصورت زيد ووضع لفظ زيد بازائه
ذاته من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصورت مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فان هذا اللفظ بالاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير المشار اليه مبهم وكذا الموصولات من غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها
موضوعة بازاء معان معينة معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين
تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من
تلك الافراد المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس المعرف باللام
العهدية والجنسية والاستغراقية وانما لم يقل ما دخلته اللام لئلا يتكرر
بما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في لغة حمير فانه

بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف وعرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة و
لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ قيل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا
الى كل واحد لان الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه وان كان عليه ان
يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو
غلام ابيك ولعله اراد بالمضاف الى احدها اعم من ان
يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق من ان
اذا كان لفظ الغير والمثل او اشبههما متوغلة في الابهام بمعنى الى
اضافة معنوية بمعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف واحترز به عن المضاف الى العهد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن
التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او
كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال

داخل في التعريف لانه غلب الاستعمال المستعملين بحيث احتيط لعلمية
معقود معين بمنزلة الوضع من الواضع عين فكان هؤلاء بمنزلة
وضعوا له كذلك غير متناول غيره اي حال كونه كذلك لا اسم الموضوع
لشيء بحيث غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه احترز به عن الحروف
كلها او قوله بوضع واحد اي تناول بوضع واحد لئلا يخرج الا
علام المشترك ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية تنبيها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث هنا
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فالالتباس في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيري واذا قلت
انت جاز ان يلتبس بالآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كونه
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادنى منهما واقتصر على بيان التفاوت بين اصناف المضمرات
فان سائر المعارف في التفاوت بين اصنافها الا المعرف باللام العهدي
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المعرف اليه وهذا ما اثبت التفاوت
بين اصنافه بعد بيانها بين انواع المعرف اليه واصنافه وهذا الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذات المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك نحو رجل ما وضع لشيء شامل لكل

والنكرة

والنكرة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة بها لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد ومجتمعة فالاشياء
هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد او اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
والفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوعة لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معين
بانه كم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجموعة
مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا لا نهاية له وظهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد عرفا وفي
عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولعله
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى اخر فلا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق التاء فيه
واحد واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب مضافا

بحالة كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف نحو عشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان
في مفرد المذكر وتثنيه واحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر باعتبار التانيث لجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يقل الامر بالعكس لكون المذكر
سابق وتقول ان جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل بتذكير المؤنث والتانيث وغير لواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في
المذكر نحو ثلثة عشر رجلا عشرا الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث
عشرة امرءة ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وانما ذكر الثاني
لتذكير كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر نحو
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث

واما في

76

واما في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما التاء
في الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المؤنث الذكر لما عرفت
وجب التانيث للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر و
المؤنث وتميم بكسر الشين في عشرة عند التركيب في المؤنث اي من عشرة
تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب احدى عشرة وثنتا
عشرة او خمس ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على
كل عقد من ثلثة العقود الى العقد الاخر احد وعشرون في المذكر احدى
وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف المعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة عطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما على حدة فقال ثم بالعطف اي عطف ثلث
العقود على التزايد عليها كما بينا في ذلك التزايد بلفظ ما تقدم من الاسماء
الى العقد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

فما زاد على ثلثة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
والف مصرح عنهما بالعطف اي بعطف المزيد عليها او عطفها على
حال كون المزيد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من
تغير وتبديل تقول مائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واثنان
واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا وواحد او واحدة
او احد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او ثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا
لتناسب صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي
اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب كما في بعلبك وشذ حذفها
اي حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت اليا فالوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت اليا الا ان الذي سوغ ذلك
كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة الفتحة
قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى
لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وفائدة

۷۷

من بيان حال الاسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزها وابتدا
من الثلثة لان مميز الواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلث رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها اسقطت النون
والتنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد الا في ثلث
مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مائات
ومئين لان المائة جمعين احدهما جمع المذكر السالم وهو
مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مائات ولا يجوز اضافته الى
الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مائات لكنهم
كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو
في العقود المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على
المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بالياء تسع
وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة
لا يستقيم بقاء النون معها وهي في صورة نون ولا حذفها اذ ليست
هي في الحقيقة بنون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصير الثلثة
اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه
لما كان غير العدد لم يخرج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة

لم يمتزج

شيئا شيئا واحدا او ماخوذ والمثالة المرتفع مع ان فيهما خير
اشيا شيئا واحدا ليطرد بابه امرة واما افراده فلانه لما كان
ضا فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما وجمعه اي جمع الالف انما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لانه لا استعمال لجمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه
مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث نفس ثلث ثلث
وانت تريد البنا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز واحد والواحدة والاثنين
واثنتان وثنتان بمميز فلا يقال واحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا اثنان معه كما يقال لا اثنا رجلين بل يذكر فيه ما يصلح ان
مميزا على تقدير ذكر المميز معهما او يطرحون الواحد والاثنين

فلا يورد

استغناء بلفظ التمييز اي صالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره ومعناه
الدال لجوهره على الجنس وبصيغة على الوحدة والاثنينية عنهما اي
عن الواحد اذا كان المميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة
رجلان يفهم الجنس والاثنينية فذكرهما مع المميز فان قلت هب ان
مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك لصحة ان يكون
مميزه مثنى مغن عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل
قلت لما التزم الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما يقرب الجمعية
ما هو اقرب لها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يعتبر في الكلام اثنا رجل واحد
والا يعنا استغناء بلفظ التمييز اي بجوهره وفي بصورته بهيئته عن
قابلة للحوق علامة الافراد بها اعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد به استغني عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به
عن ذكر الاثنين على حدة فاختار لحوق العلامة لانه اخف
عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وكذلك الاستغنا
انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي تنصيص على
العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح به
اي بذكر الاسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد

فبذكرهما استغناء ٢
لم ٢
الا يقال ٢
بحروف المصورة ٢

من المتعدد باعتبار تصييره اي اعتبار تصيره اي تصيير الثلث
المفرد عددا ناقصا اريد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد ثنين
وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يصير الواحد معه
باعتبار انضمامه اليه ثنين معنى الثاني الواحد تصييره بانضمامه اليه اثنين
واحدة والثالث في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر — والثانية ٤
المذكر والعاشرة المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك لا يعني الاول
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة الى فوق من مراتب الاتية
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد
غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني الواقع في المرتبة الاولى
الثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة — لم يقول ٤
فابدل منهما الاول والاولى لدلالة عليها وهكذا الى العاشر و
العاشرة والحادي في المذكر والحادية عشر في المؤنث وكذا
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم حكم اسم الفاعل من العدد وسواء كان بمعنى المصير ولا
اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث وتقول في المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف — والثالثة
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما — الثالثة عشرة ل

الثالثة عشر ل — لانه اسم للواحد ٤

نحو ثالث عشر وانما ذكر الاسمين لان اسم الواحد مذكر فلا يؤنث
للتأنيث في بخلاف ثلث عشر رجلا فانه للجماعة ونقول في المعطوف الثالث
والعشرون نحو الثلثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبا
رين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفت اضافتهما اي الاختلاف
اضافتهما فيقال في الاول اي في المفرد المتعدد والقول باعتبار تصيير اثنين
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة مصيرهما اي الاثنين ثلثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
اي في المفرد المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالا
الاضافة الى العدد يساوي عدده او يكون فوقه اي العدد لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز اضافة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متلبس بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار الحال
حالة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت
حادي عشر بهذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة
عشر بعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبقي الجزان الباقيان لوجود الموجب للبناء فيهما وهو التركيب المذكور

والمؤنث ذكره عقيب العدد لانه لاخر مباحث الاسم الى ذكر المذكر والمؤنث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي
المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت
تلك العلامات حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف
الرابع في المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية فانه
بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كحبلى وسلمى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد
زاد بعضهم اليا في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث ولكن الحق
لجواز انه صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي انت وهو
اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر
من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اى بان لا يكون بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان التاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي حكما

كعقرب لقلته ووقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه
اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اى
فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا بتاء تانيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه لك الخيار في
الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فكانه تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز في الشمس طلع لكون
التانيث لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من علامة التانيث
بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر بالتانيث وجعل بعض الشارحين
ضميره يرجع الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن لاستيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل يعني
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما نقل في اسماء المذكر كما
اذا سميت به المرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم
زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره لان الحاق التاء في
ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم

لانه لو كان جمع المذكر السالم لحرم تانيثه فلا يقال جاءت الضاربون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا او لا
جاءت المومنات ومذكر نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع
التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت سلك اي ضمير فعلت و
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال
جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها اي كونه جمع المونث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها اي كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلنا اي ضمير فعلت بغير نون بتاء التا
نيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن بالنون اما في جمع المونث
لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر لغير العاقل كالا
يام فلانه لا اصل له في التذكر كالرجال فيرعى حقه فلجرى مجرى المونث
وفي حواشي الهندية موافقا للشارح الرضي ان النون موضوع
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في الا
لمهال على جمع غير العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن جريهن
مجرى غير العقلاء والمثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المفرد
العقلا

او قدر بعد قوله نون مكسورة قوله المثنى لو لحقه ذلك لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو تكلف
بظهور المراد لا يستغني عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او يا
مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل اليا حالة النصب والجر ليتميز
عن صيغ الجمع ولم يعكس الامر لكثرة التثنية خفة الفتحة ونون عوض
عن جر او التنوين مكسورة لئلا يتوالى اربع فتحات في صورة
الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس باشتمال على
لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم انه
دلالة من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك
المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس
الموضوع لموضع واحد لشترك بينهما فلو ورد بقوله
ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه قوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف للاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح فلا
فانتقض بان قلت هذا ايشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه تثنى للاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام
وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم يتناول ما فيهما فيثنى باعتباره فيكون معنى
الابوين المسميين بالاب ادعاء للام وكذا الحال في الشمس المسماة بالقمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءاين ايضا بلا احتياج الى ادعاء الاسم
ونقيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويأول بالمسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو
الذي اختلف فيه المصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثير يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع ولذا عمرا اذا صار علما
لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان
يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي للتثنية
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه قيل لما كان آخر الاسم
المفرد الذي لحقت علامة التثنية في بعض المواد مما تطرق اليه التغيير اراد التغيير
المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير الى حاله ويعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة

وسمي

٨٢

وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
لم يمل كالدوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
اي غير ما فيه بعدة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت
الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة وحكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه لكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه
منقلبة عن يا حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل و
عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة
حرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى قلبت يا اي الالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما تخفيفا فيما زاد على الثلاثة حلت والاسم الممدود
ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن علامة
التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احداهما للمد والاخرى
والثانية للتانيث قلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف المد
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا يقع بين العين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء

لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وعن بعض
ففي حمراوين وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايين والاعرف
قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس منقلبة عن واو او ياء
اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما بقاء الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورتين
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت
همزة قراء ثابتة في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت
واوا وفي الترجمة الشرعية للشرعي ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان باليا فكان ينبغي ان تقول الملحق والاصل
فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن التثنية الهمزة ورد على
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللفظ
لكنا لم نصحح كتب اللغات كالمفصل والمفتاح والتبيان
فيها اثر الحكم بانتهاء وغيرها وقع في شرح الرضي من ان المثال
المبدل من اصل يا وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او
يا ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
الاضافة او التنوين لقيام مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها

والا فانها

والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وقد حذفت ياء الذين
الذي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجيان وشجيان في تثنية
والتي على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا و
لعل ذلك فيهما لان كل واحد من الخفيفين والايتين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وثانيهما التانيث لا يقع في حشوه وقيل حذفت والتي مستعملان ونحوها
نعتان في تحيته الثقيلة ان كانتا اقل استعمالا منهما ولذا كان حذفها
علامة مختصة الذي في تثنيها بالفعل الصحيح المقيد بالاسم بخلاف الذين
تا التانيث اذ ليس قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل الاسم الدال
على جملة احاد مقصودة اي تعلق بها القصد في ضمن دال
الاسم لحروف مفردة اي حروف هي مادة المفرد ذلك الدال الاسم لدلالة على كل
واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيرما بحسب الصورة اما
بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما كفلك
بقوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة وبقوله الدال كلاهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف نحو
قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى الصيغة اخرى و
دالا على احاد حينئذ يشمل المجموع وسمى الجمع وخلافهما وان لم

جعلها وههنا فهذه تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
اسماء العدد كثلثة وعشرة فبقوله مقصودة بحروف مفردة خرج
اسماء الاجناس فانه قصدت بها نفس الحقيقة لا الافراد فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك تقديرا
بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والتكسير نحو بما الفارق بينه وبين
واحد التاء وعورك مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاصح
انه جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن الجمع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكليم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير التزام كون الكلم اسم جمع
وانما قال الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي
لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع واحده بحسب
بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان الفلك الماخوذ منه عم من
بحسب او بحسب التقدير فضمت فلك الذي كان مفرده مثل قفل
جماعة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع
الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة للمونث فالجمع الصحيح للمذكر ما لحق
آخره اي لغير مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور

في حالة النصب والجر ونون عوضا من الحركة والتنوين على سبيل
الكلمة مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
او اللاحق فقط ومع الملحوق على انه معه اي مع مفرده الواحد من جنس
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الا كثر وههنا
قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون مخففا وعلى سبيل الفرض كما
يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان اصل قاضيون قلبت ضمة
الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع كسرتين و
اليائين سقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم
الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حركة كان قبل الالف على ما كان
عليه مفتوحا ولم تغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة
الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفوون و
مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح
المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما مختصا

قبلها كسرة حذفت
الياء الثانية
جمع قاضي

من غير معنى وصفية فيه كذكر علما اى بفعل فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا الجمع
اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه لمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
عطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه العلمية كالعين او انثان كان
او واحد نحو عوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرا ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم جازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها وتدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان
بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فانها
من الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وفيه صورة علامة
والمقصورة يحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذي
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم
الفاعل والمفعول ان مذكر يعقل الثاني ان يكون ذلك الاسم كاين صفة
افعل فعلاء اى مذكر غير مستو في صفة الصفة لكاين ذلك الاسم
مع المونث بان يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء
احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل لدلالته على الزيادة و
شرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير مستو
تلك الصفة مع المونث بان يكون المذكر على صفة فعلان والمونث على
صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه

وبين

وبين فعلان فعلانة نحو ندمان وندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في
الفرق بين المذكر والمونث لان فيه التاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون
ان لا يكون الاسم مذكرا مستويا اى فى هذه الصفة تساويا مع الوصف مع
المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث
لم يناسب ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة فرارا عن اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو لا حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
كما في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللب
بعض هذه الاسماء تحت ما عد ذلك واخرجها من الشذوذ ومن اراد
وامثاله من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث اى الجمع الصحيح المونث ما
لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع المونث
الصحيح ان كان مفرده صفة اى لذلك المفرد فمذكره ان يكون مذكره
مذكره لذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اى للمفرد جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه يقال في جمع جايز حايضات

فلو قيل في جمع حايض نحو حايضات لزم الالتباس في الاعطف على الي
ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اى من غير عاقل شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس لسديد لان الاسم
المؤنث بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير
حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وزيدت لخفي هذه التانيث لانه ليس حقيقي ولا ظاهر
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او من امور
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض جمع السلامة لتغير بناء واحده
لحروف الخارجية الزائدة وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لا لزم
حصول الجمعية واما التعميم المذكور في تعريف الجمع مطلقا وهو عم
من ان يكون بحسب الذات الواحد او من حيث لا امور الخارجية
الزائدة كما يدل عليه لا بهامه المعيدة للعموم في قوله في تو اسيغر ما
سوا كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كالفلك
ثم ان جمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما
اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس على البواقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح

بخلاف كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما لجمع السالم
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عداه
وذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة قد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بالجاري على الفعل ان يقع بعد اشتقاقه منه تاكيدا
او بيانا للنوع او عدد مثل جلست جلوسا وجلسة فقتل القادر
والعالمية ومثل ويله وويحه لانه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد
سماع اى سماعي غير مقيس عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
التصريف وفي غيره اى غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم
التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعل المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو عجبني ضرب زيد وعمرا امس حال كونه غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو عجبني اكرام عمرو وخالدا غدا او الآن وذلك العمل بسبب
الاشتقاق بينهما لا باعتبار شبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كما شرط في

والمفعول له ان لم يكن مفعولا مطلقا فنحو عمل المصدر عمل فعله بالقي
مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
فيصح حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير
مع ان وشيء مما جرى ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا زيد ضرب
ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله لانه لو
اضمر في المثنى والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل فيما كان اثنين الفعل وجمعه جمعين
في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فيها احد وهم بخلاف المصدر فان له في نفسه مثنى وجمعا ولا
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
بل مظهرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة نحو
مثل ضرب زيد احاصلا ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر كالظرف
ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد الا ان الشرط فاعل ما غير موافق
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعمال المصدر
لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او
ظرفا او مفعولا له على قلة بان الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و
يوم الجمعة وضرب تاديبا واعماله اى اعمال المصدر مثلبا باللام

النا

ماخوذة ٢

٨٧

بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوزه ذلك على قلة فرقا بين الشيء ومن المقدر به ولم يات في
القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان اى المصدر مفعولا مطلقا فالعمل من غير اعتبار بدله من الفعل
فالعمل للفعل منه من غير تجويز ان يكون للمصدر ولا يجوز اعمال
الضعيف مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر المطلقة وعمل
المبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر عن
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة ببيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا فذلك لاسم من قام اى فعل به اى بذات ما قام بها ولو
فلا لا قام الفعل لكان اولى لان ما جعل امرة بكثرتها لفظا ولعله

فقصد التقليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث حدوثه وجوده في
مقيدا باحد الازمنة الثلث قال المص في شرحه قوله ما اشتق من
فعل ليدخل فيه الحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عداه الصفة المشبهة
بالمعنى لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجنس
حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى موضوعا له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى اخر كزيادة فيه وضع له الاسم لا يصدق على انه هذا
اسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واستدلوا
اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث كما استند والاخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم ينتبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
لمن قام به موضوعا مع الزيادة وبهذا ثبت ان صفة المبالغة على
هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصره صفة اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام

اسم الفاعل

اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغ اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقابل ومما اشتق واما كل ما اشتق من مصادر
المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة حسن واحسن ومضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن الفاعل ومن
غير الثلاثي مزيدا فيه ورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المعلوم منه
بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن
فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مخرج
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة مستغفر ولو اقيم
متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في المضارع
ايضا مذكورا كما يكون لكل فتح الميم مثال ليكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعلا لازما وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين
كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي عمل

اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء مشترط عليه من معنى الحال
والاستقبال فالاضافة تبيان بيانيتان وانما اشترط احدهما لانه
عمل بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية لقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ان تعذر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كان موجود الآن ويشترط الا
عتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على ما متصف به
وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف وذو الحال لتقوية جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء زيد راكبا
الضارب ابوه وجاءني ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه واعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او
النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام و
النفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد و
الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي الماضي للزمان الماضي بالاستقلال اي
الاستمرار واريد ذكر مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا لل

لكسائي

للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء بمعنى
الماضي والحال والاستقبال نحو زيد ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول
اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي درهم امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل
تحقيق عدل عن صيغة الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول
اللام عليه ما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
الضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب او عليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط
عليه على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فيغني هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل الذي لم

للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدًا ومررت بزيد ضراب
عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
فان من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححًا او مكسرًا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردًا فى العمل وشرطه بعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة
حيث ذ انهما بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون
اى نون التثنية والجمع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية على ان
اذا كان مضافا الى ما كان حذفها مع التعريف حفظا مفعوله
للتخفيف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية واما على تقدير الكسر فى قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة بما لا اعتماد عليه اسم المفعول اى المشتق من فعل
اى حدث موضوع لمن وقع عليه ذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب فى
اعتدادا رقانه من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من يفيد شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه

يخرج

يخرج قاعدة المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء صيغ التفضيل للفاعل او التفضيل للمفعول فانه مشتق
من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة
مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
وامره اى امر شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط عليه
باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة وما حامر اسم
الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام لعمل بمعنى الماضى
ايضا فهو يرفع لا يقوم مقام الفاعل ولو ما كان هناك مفعول
اخر ينصبه على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا
او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل واسم المفعول المشتقين
من المتعدى لمن قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن
قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والاولى
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من الرحم بكسر العين نقل الى رحم بضمها فلا يقال رحيم لانه

رحيم بضم الحاء اى ضار الرحيم طبيعة له كمكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب الاصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها مخالفة بصيغة
اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ضارب اسم الفاعل
الثلاثى المجرد فلاى صيغتها من صيغتها على هذا الوزن ظاهر
على حسب السماع اى على حد كاينة على قدر ما سمع لا يتجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المسكين فى مخالفة او صفة
لمقدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدر ما سمع وخص مخالفتها
بصيغة اسم الفاعل بالثبات مع انها مخالفة بصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر من الحسن وضعت و شد
ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد
فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسايلها اى جعلها قسما وبيان حكم قسم وتقسيم كل
قسم مسئلة لانه سئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة
متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها

اما مضافا

اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى
معمول الصفات فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع ٤
تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الستة
التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع
فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى
تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وجعل على التمييز اى
جعل معمول الصفة مميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز بالجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشيخ الرضى والاولى التفصيل
والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة وتفصيلها اى
تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بالتنوين الصفة ووقع وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه با
المفعول وحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التركيب ثلثة
اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها التوضيح الاقسام
باختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذه
التراكيب فى كونه امثلة للحسن الوجه بالوجوه المذكورة و
وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجه المذكورة وامثلة

قلنا الحسن الوجه بادخال اللام على الصفة برفع وجهه بالفاعلية
ونصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة المذكورة
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة فى اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى
وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اثنى عشر
فسمادها منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اى من تلك [illegible] ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام
مضاف الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بلا
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
خفة لان الخفة والصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
في وجهه بالاضافة او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن الوجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بوجه
منها وثانيهما ان الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن
اللام منه مثل الحسن الوجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى

وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم
لم يجوزوا لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها فى الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة وان
اختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجمع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزون بلا قبح فى السعة وجه الاستقبال ان انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى لحال ان ما سلم التخفيف ما
تمكن منه وقبح ان يقتضى على اهون التخفيف اعنى حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
لما استكن فى الصفة والذى باجازتها بلا قبح النظر الى حصول
شىء من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى
من الاقسام الثانية عشر التى خرجت منها حرج الاقسام
الثلث المذكورة وهى خمسة عشر وهى ما كان فيه ضمير واحد منها
اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول الحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه و
حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجه وحسن وجه برفعه
منهما وبهما قسمان والجمع بسبعة لحسن لان الضمير فيه بقدر

الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان ضميره منها احد
في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصب
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير حسن
لاشتماله على ضمير زايد على الحاجة وما لا ضمير فيه وهو اربعة قبيح
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع في
لعدم الربط بالموصوف لفظا وان كان وجود الضمير في
الصفة مثل هو مثل المعمول احتج الى قاعدة نظيرها وجوده
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لانها معمولها فاعلها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل في
اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية
الظ وكذلك جمعت تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع تثنية معمولها
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصب او جره فيها
الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هند حسنة او حسنة وجها وثني اي الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الفلان حسنا وجه وحسنان وجها
ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعت وجمعوا اسماء
الفاعل والمفعول غير متعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى المفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى المفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد اذا بني اسم المفعول منه قيم

ضميرا

ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اي فيما مر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما مثل
زيد قائم الاب ومضروب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ونصبهما لئلا يلزم الا
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثل زيد ضارب اياه وزيد
معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول المضروب او عامل
فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان المعطى او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها با
المفعول والمفعول الثاني الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه التعميم لقصد شمول
فشمل اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة ظرف لغوي
لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلات لان المراد بالموصوف ذات مبهمة والابهام في تلك
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر و
فعلى للمؤنث وان يجئ الاصل الموضوع له فيه خير وشر لكونهما في
الاصل اخير واشر مخففا بحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه اي شرط بناء اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل منه اذ البناء من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
لان هذه الصفة لا يسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او
الثلاثي المجرد والمزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلثي مجرد وبعض حروف الرباعي مجرد كلها اصول
او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او مركبا
منها فلا تتبين ما هو المشتق منه فلا تعلق المعنى ليس بلون اي من كل
مجرد وليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق لغيره اي
لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لالتبس المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور
وهذه التعليل انما يتم ان افعل الصفة مقدم بناه على افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى الصفة الاولى موافقة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من

ثلاثي

ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي
غير الثلاثي المجرد بان يراد على الثلاثي زيادة في على غيره يتوصل اي
الذي الى غير الثلاثي المجرد ما اشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا
مثال للثلاثي المزيد وبياضا مثال اللون وعمى ومثال للعيب و
حمق قيدنا العيب بالظاهري لانه يرد نحو اجهل وابلد واكثر
يزيد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه فرق بينه والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذ نحو
احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر
البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات عظام و
خيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته
فلما اصبح قال يا اخي يا انت انا فمن فقيه شابه من حمق ابن
هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاقه من حمق لا يكون بهذا ا
لظهور قياسا وان يكون اشتقاق احمق وابلد مما يكون
اثار جبلة وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول الا
عاقل والشارح عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي
ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه

للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر
الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام وصيغة التفضيل
الشئ على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذ
كره مع من والاضافة ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور
لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس وبمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو
الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو الافضل من زيد ولا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
اى عددا وانما العزة للكاثر فمحمول على بيت تفضيلته بالتبعيض
اى لست بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا اذا علم
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر و
يجوز ان يقال في مثل الله اكبر حذف هو المضاف اليه اى اكبر كل
شئ و انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى الاسم

التفضيل

٩٥

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على
احدهما زيادة موصوفة المقصودة بمن اضيف اليه اى على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشئ بنفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان
وضع افضل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول ويشترط
في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الا
رادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على
مشاركته في المفهوم العام مثل افضل الناس اى افضل من
مشاركته في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اى الثاني معنيه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى للتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضاف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الجماعة من جنسه ليتعلق بها
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته

يوصف به لا يجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المعرف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الا افراد
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد الافضل والزيدان الافضل
الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل الناس
وجه ذلك لانه يشابه افعل من الذي يجب فيه الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل
صفة له نحو زيد افضل الناس والزيدان افضلا والزيدون افضلوا
وهند فضلى النسا والهندان فضليا هن والهندات فضليات
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما نوع الثاني
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة
مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم ما يمنع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا
غير المفرد المذكر لان لحوق ذاة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن بعض

لكونها العارضة بنية في بيت باب حجر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم المظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما
قيد المظهر لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او مضمرا
وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له
قال الله تعالى اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم
من يضل واما الظرف ونحو التميز فيعمل فيها افعل بالاتفاق جا
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتميز ينتصب عما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة وانما
هو عمل الفعل وهو لا يعمل عمل الفعل لانه ليس بمعناه في الزيادة لا
يعمل عمله لانه لما كان فيما هو الاصل وهو استعماله بمن لا يثنى و
لا يجمع ولا يونث بعد مشابهته من اسم الفاعل فلا يعمل عمله
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا لشيء هو في
اللفظ للشيء معتمد اعلم بان يقع نعتا او خبرا عنه او حالا او
هو في المعنى صفة لمسبب مشترك من بين ذلك الشيء
ومن غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي با
عتباره تقيده بذلك الشيء اعتبر والاعلى نفسه اي نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اي تقيده بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه

معنيا غيره بعد خبر لكان او حالا عن اسم او صفة لمصدر
محذوف اى تفضلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وجعل هو الشيء الذى ثبت له التفضيل
في اللفظ والكحل مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد
مفضل عليه باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين
زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لسبب
ليتحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لاختلاط نسبتهما عن نسبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المبتدا تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه بل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستطلع فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
بمعنى الفعل وعند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما

وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال
بمعنى احسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بمعنى حسن لانه
اذا استولى النفي على اسم التفضيل يوجه النفي الى قيده الذى هو
الزيادة فيقصد ان يحسن كحل عين رجل زايدا على كحل عينه
زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل منتهيا الى زيد اما بان
تساويه او بان يكون دونه والمساواة ما يناسب مقام المدح
فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن ويوجه النفي الى حسن
رجل منتهيا الى حسن زايد اما بالمساوات او بكونه دونه و
القياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفاء المساوات
والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان الزايد على الشيء مساو له
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا انتفاء المساوى مطلقا ولو في
ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان
حسن الكحل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك

كما قال التمدح فان قلت لو كان الزيادة التفضيل بالتي
يقتضي جواز نسبة التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمل في مثل ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد وضعف المعنى التفضيلي
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال فهو عدم جوازه عمله في المظهر مع انهم
لو رفعوا الحسن بالخبر والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن
ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل في معنى
الفعل وذلك المعمول قوله منه عين زيد باجنبي وهو الكحل و
ما ليس معمولا له من هذه الحيثية هو اجنبي به من هذه الحيثية يعود
خلا من بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا اجنبي
هذه الاجنبية فاعترض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا
والخبر ان العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل كما انه
ما ادعى في الكحل بالعاملية فانه لم يبق احتياج فانه من معموله
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل
ولكن في معناه يقصد رأيك وكذا الوصل بهذه العبارة وما
رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لاخ
من ركاكة ونقصد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة
الواردة في اداء مثل هذا المقصد والكلام فيها ولا قصد لك للكلام
وبين شرائطها وما عدم عنها على وجه يطابق المقصد وبلا
زيادة ونقصا اراد ان ينبه على ان التعمد عنها غير منحصر
فيما ذكرنا بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وسهل بهذا التقريب الى ان ما انشده سيبويه و
استشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق بعض هذه القواعد
عملية فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عين الكحل
من عين زيد باقامة من عين مقام منه في عين زيد وهو
اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ الحسن من البين
واكتفى لمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصد وعلى كل ذلك
تقديره والمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا
يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه وبتعدد الكحل فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا

احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما علم
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مما يلي عين زيد
في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما
رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في عين غيره
ويلزم من هذا على الطبع وجه ان الكحل في عين زيد حسنا وليس في
عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورود عين
افعل بالابتداء لانها فرع الاول ولان من المصطلح يجوز
رفعها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ
مماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ المماثلة
وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
بذكره بانه هو في مقابلة قوله واديا وهو منكر لانه كان
بيان الاختصار في المثال المذكور او لاتمام هيبته
مماثلة بشعر مررت السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تانيه اخوف الا ما وقى الله
ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الابل والتاية من اي ادى كالتعمية من حي ادى وهو
الملكث والثاني في ساريا من السري وهو السير في الليل

فقوله ارى من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا
مفعول وكوادي حال منه قدم عليه على الثاني واديا مفعول الاول
وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او
حالية والجملة صفة واديا والجار في به متعلق باقل فالمجرور عائد الى
واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية مرية اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اي اتيانا تانيه واخوف عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول مسند الى الضمير في واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منهم منصوبا في مصدرية وساريا
اي ركبا ساريا مفعول والمستثنى مفرغ اي ظرفه واديا اقل ومخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا فقول مررت على وا
دي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال في لا ادري مثل وادي
السباع حين احاطها الظلام واديا لكون توقف الركب
اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من
وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا
سايرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ادرى واديا اقل به ركب توقفهم بوادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من
وادي السباع بسم الله الرحمن الرحيم ولما قسم المص

أي كلمة إلى أقسامها الثلث على وجه علم من دليل الانحصار حكم
كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
فلما وصل النوبة إلى مباحث الفعل سلك تلك الطريق ومهد
بتعريفه فقال الفعل ما دل أي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه أي
نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن إرجاع
الضمير في نفسه إلى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله با
المفهومية ثم رجع الكون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة إلى أمر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ار
جاع إلى ما دل كما لا يخفى اعلم أن الفعل مشتمل على ثلثة معان أحدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
إلى فاعل ما ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي لأنه آلة لملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية والمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالمعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون
المراد بالحدث فالمراد بالمعنى بعضه أعني المطابقي بل أعم لكن لا بجعل
إلى ضمن التضمني يخرج بهذا القيد الحرف لأنه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا بأحد الأزمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقوله
وضعا خرج أسماء الأفعال لأن جميعها إما منقولة عن المصادر أو

غيرها كما سبق ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لأنه يقترن
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع أنه اقترن بأحد
الأزمنة الثلث لوجود الأحد في الاثنين ولأنه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
أي خواص الفعل دخول قد لأنها إنما يستعمل لتقريب الماضي إلى
الحال ولتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الأول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لأنها
وضعت إما لنفي الفعل كلم ولما أو لطلبه كلام الأمر أو للنهي عنه أو
لتعليق الشيء بالفعل كأدوات الشرط وكل من هذه المعاني لا
تتصور إلا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وإنما
خص لحوق تاء التأنيث لأنها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق إلا
بما له فاعل والصفات استغنيت عنها بما لحقها من التاء المتحركة
الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل
ساكنة حال من تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت أراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة
البارزة المرفوعة المتحركة فيدخل فيه تاء فعلت أيضا وذلك لأن
الضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل و
فروعه وحط فروعه عنه بمنع أحد الضمير تحرزا عن لزوم تساويه

الاصل والفرع وخطا لما يرد بالمنع لان السكون اخف واخصر
فهو بالتعميم اولى والتى ولجد الماضى ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع
فان المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اى الحاضر الذى
انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل جميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت مبنى على الفتح
خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو
ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذى هو الاصل فى البناء فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير ضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى معه على السكون نحو ضربت الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفاعل
على الفعل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن نحو
ضربا فانه مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانسة

نحى

لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه الاسم فعل اشبه الاسم
باحد حروف نابت اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين
فى اوايله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون
لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم ذلك الفعل مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زمان الحال والا
الاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد لا مران الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القراين وانما عرف المضارع بكونه بمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتق
من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا عن ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك حروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مونثا اضرب والنون له اى للمتكلم مفردا كان مع غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من
انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مونثا وللمونث الواحدة والمونثتين غيبة اى حال
كون المونث غايبا او ذى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير
القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب وان لم يصرها

وهما واحد المونث ومثناه فقولك تضربا
اى غير الغائبين المذكورين

الاضافة معرفة لكن خرجت بها عن النكارة المحضة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو اولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما كان ماضيه
على اربعة احرف كيدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
قوة كنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
نون التاكيد ثقيلة كان او خفيفة ولا نون جمع المونث
لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب عليه لزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون
جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لتشابه
نون جمع المونث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
عند النحاة ما لم يكن حرف اخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكر كان او مونثا مثل يضربان وتضربان وللجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المونث تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواحد
الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المونث

والواحد

والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في
المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا
اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حالة الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب تابع للجزم
كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها و
المضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة يسقط الحرف المناسب لها
نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف
الالف في حالة الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد كما هو
المفهوم من عبارة الكتاب وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان
العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت

برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لان
وزن يفعل كالاسم فاعطى سبق الاسم واقواه وهو الرفع والخرب وهذا
مذاهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف
يقوم في خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عنه نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقع لانك تقول
الذي ضارب بناء على ان ضارب خبر مبتدا مقدر ما علية كذا
قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما خبرا لاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بانه
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين كالجزء
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما في باب افعال المقاربة
انشاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصل لا ابدال الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فعصر كما بشن
اى شىء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن اصله اذ ان مخففة
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها و
بعد لام الجحود وهي لام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله

ليعذبهم لان هذه الثلث حوارف يمتنع دخولها على الفعل الا بجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى ذرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وقوله لا ياكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك وكل السمك وتشرب اللبن معه فان التي ينصبها
المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تعفوا مو مثال
لكن مثال النصب بحذف النون وكذا ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
الظن فهي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب الجملة
بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب وليست هي ان
الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان
لا يقوم وان التي يقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي
بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اى معنى لن نفي
المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله لن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن لا انتهاء

واعلم ان ... بسبب العلم المتعلق بشيء ... اسكالموقا ...
العلم ... الظن ... فان ... ترجيح ... الطرفين
راجح والاخر ... ويسمى ... وان ... يكون ...
والطرف المرجوح ... فهو المرجوح
العقل ... الطرف ... فهو ...
مع احتمال ... يطابق للواقع
او لا وان كان الثاني فهو الجهل المركب
وان كان الاول فاما ان يزول بتشكيك
المشكك ام لا فهو التقليد وان كان الثاني
فهو اليقين ... عبد الرحمن ...

واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها
اي لم يكن مابعدها معمولا على لما قبلها فانه اذا اعتمد ماقبلها بعدها
على ماقبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد
على ماقبلها فصار كانه لغيرها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احبك الان
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الاستقبال فقوله اذن
مبتدأ وقوله لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه
وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فيتمثل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيل الاخوات الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعدها
الواو والفاء فالوجهان جائزان بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال

او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا

النصب م
بالعطف لا بالاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد على العطف م

مستقبلا بالنظر الى ماقبله وم

كونه حتى بمعنى كي للسببية والى انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع الى ما قبله بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا وسرت
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولا استقبال مابعدها فان اردت
بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال حقيقة اي بطريق
التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه زمان الدخول مثلا او حكاية اي
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى امس ادخل البلد فان
في هذا المثال الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان
الدخول حينئذ وهذه العبارة مرفوعا مابقيت على ماكان عليه
وحكيته في زمان الحكاية انه يكون مرفوعا ولا يمكن ح
تقدير ان لانها على الاستقبال كانت اي حتى عند الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها ابتداء ان يبتدأ بها كلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل خبرها ليكون
حتى داخلا على الاسم كما يتوهم بعضهم فيرفع اي بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال اريد الحال حقيقة فانه قصد به نفي الرجاء في زمان
التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا
الى الامر الاول الرفع اي رفع مابعد حتى في قولك كان سيري

بالنظر م

الحال

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اوالى والاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبله اوبالنظر الى زمان التكلم م

حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة فهذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء يقع ما على بعدها
في الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها
لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى تدخلها
لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الجهل
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو ح وجاز في التامة وقت
حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان المعناه ثبت سيري
فانا ادخل الآن والاستفهام وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير بعد المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا
على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقديره بقوله في التامة
كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب وقت كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على سيري ولا انتفائه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها
جارة ولام الجحود والتي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد لنفي بعد
كان لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم ومعنى نحو لم يكن ليفعل وهي
ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر

بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلت على حذف المضاف من الاسم اي ما كان الله
ليعذبهم من اهل اي ما كان الله ذا يعذبهم وعلى تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان فيقدر ان بعدها لان انتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب تنبيه على
السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا حاجة الى
الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليعد بقية الانشاء وما في معناها من النفي المستدعى جوابا عن تو
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ونهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك اشتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث
مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا اي لم
ينزل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
ثبوت مال فانفاق مني وتدخل فيما وقع على صفة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او
عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة
هذه المواضع معنى السببية والفاء يدل عليها وما بعد الفاء

في تأويل المصدر معطوف على المصدر الآخر مفهوم مما قبل الفاء اما نحو
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا دون القديم بعد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر و الواو التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
مضمون ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون
قبلها اي قبل الواو شيء من ذلك اي مما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد
الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو وكما تقول مثلا زرني فاكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام مني
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مشروط بمعنى الى ان او الا ان اي يشترط ان يكون بمعنى الى
او الا الداخلتين على ان المقدرة بعد او لان ان ايضا داخل في
مفهومها ولا يلزم من تقدير ان بعد تكرار دخول ان لالزمنك او تعطيني
حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فنحو يقدرها بالا التقدير
معناه اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى
بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي
و العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها لكن من غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها

بتقدير

بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني قيام زيد
وتشتمني او وتشتمني وثم تشتمني فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا
كان مرفوعا نحو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا ان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعل العاطفة مما ذكرها ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل
لكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس الواو
مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ورد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك
وان تذهب لان هذه الثلث تدخل على اسم صريح نحو عجبت
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان
ان يظهر معها بالقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية و
اما لام الجحود فلما لا تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب ان يستعمل بمعنى حتى وهي بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الى

اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وحتى اي اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي
عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا
نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تعمل في غير المواضع المذ
كورة كثيرا من غير عمل ضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
في رواية النصب ولكن لا يقاس كما في تلك المواضع وكذلك
لا يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في نهي
النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات
الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم المجزوم بها فعلان وهي اي الكلم المجا
زات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وبها يجزمان المضارع مطلقا
مع ما او لا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع مع كيف واذا
فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معنا
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال

كيفية

١٠٧

وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر ان يستويا قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي
ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله فلم تقلب المضا
رع ماضيا وتنفيه اي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير راجعا الى ماهو
اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في معنى القلب والنفي وتختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضية من وقت الا
نتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم ولما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها
وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا بجواز حذف الفعل بعدها ان
دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما
يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين عامل ومعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي نفي بها فعلا مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما
يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء

نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
او ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي لا ضد لام
الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا ومتكلما وكلم المجازات
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين بسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثاني اي بجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح
المصنف وكلم المجازات ما تدخل الاثنين لتجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعل الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء بشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل
كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
سببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه بها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وتسميان اي
هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما

وجزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط
مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلق بالجازم
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي ولفصل
لغير المعمول نحو ان تاتني زيد اته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيل القد اي لم يقترن بقد سواء
كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب المعناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابط كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه
وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا
كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى ومن
حيث يجب الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الا ثانيهما

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يوثر في تغير معناه كما يوثر في الماضي
فيوتى بالفاء واثرت في تغير المعنى جعلت المعنى الاستقبال يترك الفاء
لوجود التاثر من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان تكن منكم
تغلب الغين ومن عاد فينتقم الله عنه والا اى وان لم يكن الجزاء
الماضى والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماضى
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثر لحرف الشرط في الماضى فاحتاج الى رابط الفاء
واما جملة اسمية امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى
بما او لا ولن او غير ذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع
لا تاثر لحروف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجى اذا التى للمفاجاة
مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب
من معنى الفاء لانها ينبى عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان ان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى تجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو
فرغ فاكرمك اى ان تذهب اكرمك والنهى لا تفعل الشر يكن



١٠٦

خيرلك والاستفهام نحو هل عندك ما اشربه لان المعنى ان يكن
عندك ما اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى
مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل خيرا اذا
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا
عما وقصد السببية اى سببية ما تقدم له قدر ان مع مضارع ماخوذ
مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جزاء
وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها يدل على طلب
الطالب غالبا تتعلق بمط يترتب عليه فايدة يكون ذلك المط سببا لها
وهى مسبب له واذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المط بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذ
لك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو
اسلم تدخل الجنة فان المط هو الاسلام وهو مط فايدته
دخول الجنة وهو سببها وقصد ابتداء تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل ان
تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تد
خل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا
تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان
لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى



فلانه تقول معناه بحسب العرف ان يكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بعنه ان
كان صالحا بالوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم
في طغيانهم يعمهون اي عمين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر كذا في بعض
وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغ الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التعليل على المقصود وفي
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا في
شرح المص في شرح صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا او
مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن
المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي الامر في المتفق عليه
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه

وهو

وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضي للاعراب بما هو
سببية في صورته حكم المجزوم اي حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح
وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لما بينهما من المشابهة من اللام من
المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
اغزوا ارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز
ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحركة فاسكن آخره
وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر
المص هذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف ساكن وليس المضارع
رباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد
وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كونها قلت
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا
للالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن
الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في تنصر
انصر بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من
الرباعي اذا قيل انصر بكسرها ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب
التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم

في علا لتبس بالمضارع المجهول ولو فتح بالماضي الرباعي حوافق مثال اكرم
بعد حرف المضارع تحت اضرب مثال ما يكون بعده كسرة اعلم
مثال ما يكون بعده فتح وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة اصل مقطوعة ولذلك بعيد عن
ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا
يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد هاهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
رفعا للبس فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم انه اختير
هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكن
الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس بالدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثالث
مع التاء مثل تعلم وتجوهر وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت

وجاهلت

وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا على القول ويضم الثالث و
الثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه حرف علة لا يرد عليه مثل
طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع ا
علالين في روى وطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلب عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما اختص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول للفاعل من
ماضيه لا ذكر تبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول من المضارع
وان لم يكن فيما ذكرنا الا فتح فيه قيل اصلهما قول وبيع نقل الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء الاشمام وهو فصيح في
نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام نحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال الاشمام هاهنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند القراء
وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا خلاف مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان اصل الضم فيه واهذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها

وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين
من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الا
فتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى نحو اللغات الثلث فيه اى
اختير وقيد فيهما مثل قيل وقيل بالاشمام دون استخير واقيم الى
ثالث مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصل
استخير واقيم استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين
فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاب
ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدى وغير المتعدى
فالمتعدى من الفعل ما يتوقف على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق فهم
الفعل به يتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من الفاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكون نسبة الفعل الى فاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان تعلق النسبة الفعل الى فاعله غير الفاعل
والحاصل ان فهم الفعل ان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو متعدى
كان

كضرب فانه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا
بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فانه
فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه
اى بخلاف المتعدى بمعنى لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل كقعد
فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات حاصل وغير
المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين
نحو خرجت زيدا وبالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الا
ستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى مفعولين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل الثلث كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان
فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى المفعولين
فلما ادخلت الهمزة عليهما ازداد مفعول اخر فيقال له المفعول الاول
واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست
اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا

منجلقا والثانى والثالث من مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وسميه
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن و
الا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطر
الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلث للظن
وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلث للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار وبيان ما نشأت
عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك
علمت لبيان ان ما انتشاءه هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما
فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان
لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ لا
يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع
كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين معا بمنزلة اسم الواحد لان مضمونهما معا هو

المفعول

المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى
هو مفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على
عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له
ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى
ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا يقول علمت وظننت
لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن العلم والظن
واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل
مسموعه صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على
التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ و

خبرا

مع ضعف عملها بالتوسط او بالتاخر وقد نقل الالغاء عند التقدم
ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني
وفي قوله بجواز الالغاء اشارة الى الجواز اي الجائز على تقدير التوسط
والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع
الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكرم احسب زيده
بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف و
مصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور
واجب فلهذا قيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا
توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص
هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله وبواسطة كانه
قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق با
الاستفهام وترك مثال النحو بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة
يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فتوجب التوفيق باعتبار العمل
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام
الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على الجملة
المعلقة نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق
واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال اللفظ لا في المعنى ومنها من خصايص افعال القلوب انه
يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشيء واحد انما قلنا متصلين لان في المنفصل احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت

مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا و
اصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس با
ضافتها الى المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما ا
فعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون
الجملة واتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما
اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري راى البصرية
والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما و
مفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وبعضها
اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان

١١٥

يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا
يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين وظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته
مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بضنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فا
نظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر
قريب من معنى العلم والظن يتعرض العلم بمعنى صا مشغوفا في
العليا ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت حدا
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن افعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال التامة
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما
وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمدة في
الموضوع له لان ذلك التقدير نسبة بين الفاعل والصفة فكان

طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة في مفهومها
لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له
في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معنى زائدة على ذلك التقرير
كالزمان في كل والانتقال في صار والدوام في دام والاستمرار في بعضها ولكون
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال كان مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال في الزمان الماضي وكذا
كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو
موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا للصلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
وحده كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان بهذا الحد لا حاجة
الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا
وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح
وما دام وليس ولم يذكر سبعة منها سوى كان وصار وما دام
وليس لما او ما كان عوضا من بين الفعل بما لا استغنى عن الجزء
والثاني انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى

الناقصة

111

الناقصة كما تقول تم التسعة الا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي كان زيد عالما وكاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفوائد ونحوها اي لم يكن هذه
على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اي حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير لكن الا انه
ليس للاتجاه وجاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه
خلافا للفراء تدخل هذه الافعال فيما كان نحوه من على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فحكم
صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية يعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الا
الانتقال اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني
منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب
الجزء الثاني لشبهه بالفعل بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان
زيد قايما وكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و
وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار هو من قبيل عطف القسمين على الآخر على ما هو قسيم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صار فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا
ويكون فيها ضمير الشان هذا عطف ايضا على قوله لثبوت خبرها اي كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبر
مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع ويكون تامة على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة
يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة
وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من
في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ في البعض على المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين
خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من البلد الى البلد كذا او من ذات
الى غيره وتلحق بها مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله

فارتد

١١٧
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال
فيا لك من نعم تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد
قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل
على قرانه مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى
هذا القياس المثالان المذكوران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا وكان اوليس المراد انه صار في الصباح والمساء والضحى
هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا
قلت ظل زيد سائرا لفناءه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا لفناءه ثبت له في جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين نحو
نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كان بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد
من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى
في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف
هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في

مقالم لاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم
يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والملحق بها آض وعاد
وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال الا من زال يزول فانه تام
وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
الظ بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الا
فعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسيم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسيم على حدة من المنصو
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما د
دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا ريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول اداة عليها لفظا وهو ظ او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي
النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعين
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان لوذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل

المصدر

١١٨

المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلا بد هناك من حصول الكلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار
بقوله ومن ثمة اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسميه خبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس
لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام مور بها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في الزمان
الحال مثل ليس زيد قايما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي
مضمون الجملة مطلقا وكذلك تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد
قايما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد جواز
النفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بقوله
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها
عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بقوله اذا لم يمنع مانع من التقديم وجوازه

يكون واجبا كالثال المذكور وهى اى افعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم
اخبارها عليها اى تلك الافعال الواقعة على ثلث اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها
افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز
النفى عليه لانه تقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا فانا بنا
لا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا يخالفهم فى ذلك
الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى
معناه النفى افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز
النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم
مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة
امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
والكوفيون وابن السراج والزجاج على انه لا يجوز مراعاة
لنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى
والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه بين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة و...

اندفع كلما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ليس قسما
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان الافعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى لدلالة على قرب حصول
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان
يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بامر فى
نفسه فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر و
قرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول للفاعل كما فى قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله وضع
لدنو الخبر و قرب حصول للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع
فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر
بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع فيما يفضى اليه فالاول
اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت والمعنى
الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول
وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه
لنشا الطمع والرجا كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف

والحروف لا يتصرف فيها تقول على الحد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية ليقوي معنى الرجاء
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان
يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج ليوجد صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان شبيه بالمفعول لكنه بعدم صدقه على الاسم بتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية صورة
الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذه تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي اري ان الذي هذا
وجه قريب نقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فانه قائم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام الخبر المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة ههنا احتمال آخر وهو ان يكون

زيد مرفوعا

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى والآخر هو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
خبرا مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في على هذين الاحتمالين ناقصة
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهته ان قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
والثاني اي ما وضع لدنو الخبر لدنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء
فخبره عن دنو الخبر يعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فكاد
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على حصول
الخبر من الحال باعتبار حد معنيه من غير ان لدلالة على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل كان على خبر كاد تشبيها بعسى كما ان يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من
وجه واذا دخل النفي على فعل اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال فان
اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا او مستقبلا اما في
الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفي كاد
للاثبات لما خطاؤه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء خطأ ذي الرمة وذاكر
في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
وذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تع لم يكد يراها وانما هو لم يرها او
قيل يكون اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه
تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة واذا
غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال

فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه
القدح فيه وفي تمسكه عليها والثاني هو ما وضع لدنو الخبر قرب ثبوته
للفاعل وهو اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
تعالى يعمل طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح
الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل
كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب او جعل
وجعل يقول وقال الله تع وطفقا يخصفان واوشك بمعنى سرع
عطف على طفق وهي اى اوشك بمعنى مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يخرج
او اوشك ان يخرج زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو
اوشك زيد يخرج فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال
التعجب وفي كثير النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فالافراد والفعل بالنظر الى
ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وعلى كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع
ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا تنتقض
بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب بعض لدعاء الا ان

وصل

يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد
الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث يحسب لا يستعمل في غيره
وما ذكر من مواد التعجب فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وللتعجب فعل
او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمن
تركيب ما افعل واخريهما صيغة الفعل الذي تضمن تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبني منه فعل التفضيل لمشابهتهما له من
حيث ان كان منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقته لكلامه
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من الرباعي او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم
جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل
وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال

١٢٢

ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا
مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بتاخيره وبالعكس لان تقديم الشي يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر الثاني انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بارتفاع فصل بين
العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز اكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه ان الحسن في
حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اي على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او في بعض النسخ
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر
نكرة بمعنى شي لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه ما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب نصر انصرف ناب
وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي
احسن زيدا اي جعله حسنا شي عظيم وقال الفراء وما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان

جعل يتعجب فاستفهم عنه ويستفاد من الاستفهام معنى التعجب
وما ادريكما يوم الدين وما احسن زيدا في فاعل فعل هو راجع الى ما
ومعنا الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل اي صار ذا حسن وبه اي بزيد
فاعل بهذا الفعل عند سيبويه والبا لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع
صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول هو القياس فلا ضمير عنده
مستتر في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره مفعول عند
الاخفش لاحسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والبا للتعدية اي بجعل اللازم متعديا في المعنى صيرورة احسن او البا
زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
للتعدية فاخرج نفي اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا
او زيد اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص فعال المدح والذم يعني
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لم يوضع الا
نشا منها نعم وبئس وهما في الاصل نعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اورد في لغة تميم في فعل اذا كان فاءه مفتوحا وعينه حلقيا
اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثاني

فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالث اسكان العين مع
كسر الفاء والرابعة كسر الفاء مع كسر العين والاكثر في هذين الفعلين عند
بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين فاكثر تميم
وكان تمام العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم و
بئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة مضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل وزيد او حسن الوجه انت او
تميزا اما بمعنى شيء المنصوب المحل على التميز مثل فنعما هي نعم شيئا هي وقال الفرا
وابو علي هي موصول بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في نعما
محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلها اي الصدقات ونعما
عند سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء فما هو
فاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعدية انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي
الجملة الواقعة بعد قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة

خبر اى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه وخبر مبتدا محذوف
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل كأنه
سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص بنعم وبئس
صحة وقوعه مخصوصا مطابقته للفاعل اى مطابقة الفاعل اياه فى
الجنس حقيقة وتاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات وجوزوا ان يقال نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب
الحاق العلامة بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل
القوم وشبهه مما يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا وجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تع نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك قصته وقوله تع
فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرط
والاحكام ومنها اى افعال المدح والذم حبذا وهو ان حبذا

مركب من الشيء او حب اذا كان محبوبا ومن ذا فاعلا اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله وهو اعم هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي
مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الز
يدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا
هند امراة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام الجملة
والتركيب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف
ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقلا با
لنسبة اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بالابدال في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي من انه يدل
على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه به
الخروج من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع
لافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي با

مستقل

لاجل

صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شىء استنبط منه
معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول وصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الا
ضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر
معانى الافعال الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من و
حتى وفى وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه لو لم يكن اسما خاصة بغير عنها
واللام والباء ذكرهما باسمائهما الموجود بهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواو
اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو
القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا و
عدا وخلا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والتى يليها يكون حرفا واسما
والثلث البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية و
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من
يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها

ومنها

فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى وتجئ من
للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض
الدراهم وزايدة على عطف قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيا
دتها لا يكون الا فى الكلام غير الموجب نحو ما جاءنى من احد وما جاءك
من احد خلافا للكوفيون والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب
ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلا
لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم زيادة من فى الكلام
الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر
او شىء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من
مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
هى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان من المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب
المخاطب منتهاه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وبمعنى مع كثيرا وفى
كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية ولم يكتف بكونها بمعنى مع

فتشبيهها بالى كما في بكونها لانتهاء الغاية بالتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي باسم الظاهر فلا يقال حتاه كما
يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس ضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على المضمر متمسكا بما
وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ
فلا يجوزون قياسا وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو
الماء في الكوز او حكما نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى و
لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق ما قبلها بالمجرور بها هذا كما تمر في مررت بزيد فان الباء تفيد
لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبا السرج واشتركه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم يكون السرج حال الاشتراء مع الفرس ملصقا به فالالصاق
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل اللازم متعديا بتضمنه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فا
لحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف نحو

نحو جلست

نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام اي
لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي
غيره اي في غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي و
نحو حسبك زيد واللام للاختصاص نحو ملكية المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو خرجت للتا
ديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
ان لم يفعل الشر قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء
التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار
اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على القول
الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز يحتاج الى القرينة وفعلها

اى فعل ورب بمعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب لقيته ورب رجل كريم لم
افارقه ويحذف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى غالب الاستعمال
لوجود القراين نحو رب رجل كريم اى لقيته وتدخل اى رب على مضمر
لا مرجع له مميز بالنكرة منصوب على التميز والضمير مفرد وان كان التميز مثنى
او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربها رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء ربما
وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة فتدخل
الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست جارة
فان لم يكن فى اول الكلام وكونها للعطف وان كان فى اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة

استعمالها

١٢٧

استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال
يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنا
حطا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثل ما يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطه رتبته
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخفيف ما حد القسمين وهو الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها حذف الفعل وكونها
لغير السؤال ومختصة باسم الله تع من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها
عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وهو من
ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو
والتاء فى الجمع اى فى جمع ما ذكر من حذف وكونهما لغير السؤال و
الدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تع خاصة فكما تكون عند
حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم وكما تكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايض نحو بالله لافعلن وبالله اخبرنى
كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى
الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تع خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالا
الجمع ما ذكر من الامور المختلفة لا للاختصاص لان الباء لا يعلم
يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه فكان التنافى وتلقى

جواب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فا
اللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم وفعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم وما ولا في المنفية
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى والله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله
بل قايم زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي يدل عليه على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن
الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وبعده عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يمينه
اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه

وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن اسنان مثل البرد والانسب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي
الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو ما انت كانا خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
الى ما جاء في اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي بمعنى انه اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدا زمان
الثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي اريد بهما الجمعة كما اذا قلت
سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا
بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ج او مبدا
مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف
على الابتداء اي وبهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في زمان
الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني انه يريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايت مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء الروية
هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا الزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب اللفظ لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ
اول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي استثناء ما بعدها

من ما قبلها فان جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارا وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وان نصبت يكون
افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالافعال
الى ثلاثي ورباعي وخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان القياس
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع الاستعمال لكل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا
لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء
بخلاف مرتبة البقية اي لهذه الحروف صدر الكلام جوابا لسؤال من اول
مرة اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد
والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فانها
بعكسها اي بعكس البقية على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما
وهي لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى
اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات

مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم و
تدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها اسما بالجملة وباعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب
الكسر في موضع الجملة اي موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه
موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي
ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو
بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال
كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار ذلك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا
انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو التحقيقية عليه نحو لو انك

لانها مع اسمها وخبرها بعد معمول للفعل الواجب دخول لو الا ان الحذف
عليه نحو لو لا انا معاد لك زعمت اي لو لا زعمت معاداتك لو لا انك
ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لان اي ما بعد لو
فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم
اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير اي تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان المراد من يكرمني فجزاؤه لاني اكرمه والاكرام
ثابت او وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر
مبتدء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفاء واللهازم مما وقعت بعد
اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة والخبر واقعة
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدء محذوف الخبر اي اذا عبودية
للقفاء واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفاء واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعول الثاني وسيدا مفعول الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفاء واللهازم انه لئيم خادم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت
الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد وما ارادتهما مع حواليهما تغليبا
وشبهه بالعطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفاء ومثل

شبهه وما وجد للنحو في كثير من النسخ من جملة الشبابة قولهم اول ما اقوله
اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتي بتعين الكسر لان اول المقولات الحمد لله لا المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص ولستم من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان
المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كان المكسورة مكسورة لفظا او
حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقع بعد   العلم
مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذه المسئلة
وان كانت مفتوحة لفظا في حكم المكسورة حكما حيث يكون مع ما عمل فيه
بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها ويشترط على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر
خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه

لمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه
خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين
على ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان لا يعمل عندهم الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب احد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر عند البصريين فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المبني والمعرب مشتركان بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على
محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه
لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه
كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل الدخول فان
معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يجئ
زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير حروف المشبهة بالفعل
العطف على اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا محل لاسمها وايضا لكون
اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي
هي لتاكيد معنى الجملة على الخبر مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو كالمنافي له

فلا يعتبر

محل

دونها اي ان مفتوحة

معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم بينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما
وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لانها عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
اعني ان المكسورة واللام ولم يكرهوا ذلك واختاروا تقديمها دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يناسب اللام معها
في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني
من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها لوجود الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف
وكما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وهذا لم يذكره صريحا واللام على تقدير
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فلاطراد الباب لان كثيرا من الاسماء لا
يظهر فيها اعراب اللفظ لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتدا اي من افعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غيره مثل كان وظن

واخواتهما لان الاصل دخولهما عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل
الامكان كقولهم وان كان لكثيرة وان تظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بنواسخ
المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه والكوفيون
خالف البصريين في تجويز دخولها على غيره واحتجوا متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند المخفف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في
تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملة في المبتدا والخبر
كما كان في الاصل فلا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد يكون
عاملة وقد لا يكون والعمل في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ في وقت دون وقت
فلا يلزم الترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة

الصالحة

الصالحة ان يكون مفسرا لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او
فعلية وداخلا فعلها على المبتداء والخبر او غيره داخل وشذ اي الحاق اعمال
المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكن قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحسبت انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة ففي المضمر فقط قال الشاعر فلو
انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من نون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم ولم يلزم حرف النفي لا
ليكون كالعوض من نون المحذوفة فان لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه لم يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من
حيث المعنى لانه اعني بالاستقبال في المخففة والا في المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل بعده منصوبا ففي المصدرية والا ففي
المخففة وكان للتشبيه لا انشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف

وان المكسورة واصله كان الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف
ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جار
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا صورة
نحو الهمزة وان كان المبني على الكسرة وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتح الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه لكنه
على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما في المخففة وجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير ليس
الذي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة و
قال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك في معنى الاستدراك دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
حكمه لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم
يجئ متوسطا اي لكن بين الكلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
تغايرا معنويا او الضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر على المعنوي
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمروا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها



١٢٣

عن المشابهة والشبيهة العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها غالبا
ان وان المخففتين فانه ليس لهما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على
الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
قياسا على اخواتها المخففة وقال الشيخ الرضي والاعمال في مثلها
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي لما العطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشيخ الرضي الاخير ظاهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل
على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المحال نحو ليت الشباب يعود يوما
واعمل الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزء الثاني منصوب
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان و
تمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول
معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من
الضمير المستكن في خبرها المحذوف وهي ليت ايام الصبى لنا حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه امر
توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت

دعوة

قوله قد يستشهد يا ليت ايام الصبى رواجع الصبى
بالكسر الصبا بالفتح والصغر مصدر صبا يصبو اي مال الى نحو
وفي النهاية الصبوة الميل الى الهوى وايامه ايام شباب
وهو لغة من خمسة عشر سنة الى اربع وثلاثين او خمسين سنة
والرواجع جمع الراجعة لانه صفة الايام والواو بمعنى
بل للانتقال الى الجملة الاسمية معطوفة على ليت لانه فعل بمعنى
على راي والعقيق واد بظاهر مدينة ثم هما المقدر كما ذكر
الجوهري في القاموس انه موضع بالمدينة وباليمامة
وبالطائف وباليمامة وبنجد والرواجع جمع الراجع
من تعالى وشرحها في حصب ونبعة والينبع
يا قوم كنت بجمع ايام الصبى كنت في المدينة
٢٢٢٢٢٢
مقفا فارغا صادق

لقول ابى الغوار منك قريب واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكى
كذا قال المص فى شرحه يعنى انه يقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكى
على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابى الغوار بالياء فيجب
انه حكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما نقلوه من التاويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا
فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود اللغة وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى و
او واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفتوحة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم
آخر الى ان بل اللاحقة بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو
وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها
غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك
لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون
الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لا طلاقها

لا طلاقها اى لا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذه الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع
الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها
فى ثم فهى متوسط بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم مفيد للمهلة و
ومعطوفها اى المعطوف بحتى ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف
من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعها اى متبوع معطوفها فيفيد
اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيدل عليهما حتى بين
الحق بالقوة والضعف عن الكافيضار كانه غيره فصح ان يجعل غاية
وانتها للفعل المتعلق بالكل ودالا لانتهاء الفعل اليه ثم وله جميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك
فى ثم وثانيهما ان المهلة معتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد
ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موتهم
بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم
قدوم الركبان الخارج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم

ان الافتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير ليفيد ذلك العموم كقولك نمت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء الليلة ولذا
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما لاقى
الجزء الاخير فان صح حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة وان كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو
كون مدخولها جزءا الا ان افادة الجزء في تعلق الحكم اعرف في العقل و
اكثر في الوجود من الحاق المتحاور به هكذا في بعض الشروح ومن هذا ا
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاقه
الا ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجار وايضا كما
وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الا
مرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم لا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا
لكل من الامرين لانهما مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او
وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي
بعد بلا فاصل احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب

ومن ثم

ومن ثم اي لاجل ان المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان لاحد المستويين
فيه زيد او عمرو واحدهما وان وليا ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما
اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح وارايت زيدا
ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمروا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي ترجمة الشرافية الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا احد
المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا
ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصح الى الفصيح غير
مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص
ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم
اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما لا
يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود
بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ام لا وقد يجاب بتعيين احدهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة

في كل موضع الى شرط لفظ لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله المعز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعين على قوله لم وتعلق
كل حكم بشبههما على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
واما المنقطعة فبل في الاضراب الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني و
الواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة
التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن
الاخبار ثم تشككت في انها شاة اشئ اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى الاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا
عطف شيء على آخر باما يلزم ان يتقدم المعطوف عليه ولا باما ثم عطف
على المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام
مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان
يتقدم المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف
والا لم تقع قبل المعطوف عليه ايضا تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
عاطفة للعطف يلزم ايراد العاطفتين معا ويكون احدهما لغوا واجيب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو داخلة على اما الثانية

لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما
الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لثبت الحكم لاحد من الامرين المعطوف و
المعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فان الحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن
المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاء عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على حكم لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما
جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت وبعضهم الى انها لتثبت
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنه فمعنا ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما
في حكم المسكوت عنه والمجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد ففي نقيضه لا فيكون لاثبات
ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهو

نظرة بل في جميعها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما
بعدها وبعد اثبات النفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة
بل ومن حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجملة كلها لئلا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفرد
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد و
ايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون اليا فالهمزة للقريب
وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فتدخل فيه المتوسط ايضا
فان القريب ينقسم الى متصف باصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد
فانه لم يذكر له مرتبتان فالقرب بمعنى المقابل للقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي
بكسر الهمزة وسكون اليا واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها حروف
الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا نحو نعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد

بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفرا لان
معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرب حتى لو
قال احد يا زيد اليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا
وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني ترفع النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك مجردا عن الا
ستفهام نحو بلى في جواب من قال لما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا
به في ان تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الا
ستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا يخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي وربي والله واي ولعمري واي لعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر
تقول لمن قال جاء زيد اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى
او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال

لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها
وقد جا بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفا
من جوى حبهن ان اللقا شفا للمحب لها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المصنف من كونها تقصد يقال للحنبر حروف الزيادة وانما
سميت هذه الحروف زائدة لانها قد يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة
ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والبا في خبر ما وليس
واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او
لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا و
الا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما في كلام الباري
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والبا واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون يزاد كثيرا مع ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان
رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير ويزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع

الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما
يزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو
متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى
ومع اين نحو اينما تكن اكن ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات معا شرطا اي ادوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم
اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا اخي وقلت زيادتها
مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو وعطف
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر زيادتها
التنبيه على جلاء القصة بحيث يستغني عن القسم فورد كذلك
في صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا
حور سرى وما شعر في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من
حائر اي هلك ومن والبا واللام تقدم ذكرها مشتملا على
مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها وحرفا التفسير فهي تفسير كلام
من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كي تقول قطع

مرادفة لأي وأن وهي أي أن مختصة بما فيه معنى القول أي بفعل متضمن
في معنى القول بقرينة المظروفية الظرف غير منفك عنه ولا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فهي لا تفسير الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ
غير صريح القول مؤول بمعناه نحو قوله تعالى وناديناه أن يا ابراهيم فقوله أن يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه أن ائت أي كتبت اليه شيئا هو ائت فان
ذلك على أن ائت تفسير لمفعول به لمقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن اعبدوا الله تفسير للضمير به وفي أمرتني معنى
القول دون تفسير لما قوله ما أمرتني لانه مفعول بصريح القول وقد تفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فقوله
اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو مفعول الظاهر لأوحينا وحروف المصدر ما وأن
المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولان أي ما وأن
المفتوحة المخففة للفعلية أي للجملة الفعلية أي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
أي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك عجبني أن خرجت أي خروجك
واختصاص ما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشيخ الرضي وهو الحق وإن كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأن المفتوحة المشددة
للاسمية أي للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كفت بما فيجوز بعدها الآية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد

الذي هو مصدر جزئها نحو عجبني أنك قائم أي قيامك أو ما في معناه
نحو عجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد فالتقدير عجبت الكون نحو عجبني
أن هذا زيد أي كونه زيدا حروف التحضيض هلا وألا مشددتين
ولوما ولولا لها صدر الكلام للدلالة على أنواع الكلام تتصدر
ليدل من أول الامر على أن الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل
وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب
زيدا أو تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها إذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في ما
قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات حرف التوقع قد وفي التقريب سمي بها لمجيئها لما فات منه
الحرف إذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي
مصدره متوقعا للمخاطب وقوعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول
قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد من الناصب

والجازم وحرف التنفيس للتقليل اي ينصاف الى التحقيق في الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد لعمري ابت ساهرا حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد
قايم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على الجملة الاسمية سواء كان الخبر فيها اسما
او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام
الا على الشذوذ وذلك لان الاصل فيها ان يكون بمعنى قد كما جاء على
الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال فان رايت فعلا في حيزها وتذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها سلت عنه
ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع
استعمالاتها اكثر من تصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد ضربت لما عرفت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت على
على وجه الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في هذا
الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى اضربك زيدا وهو

غير

غير مستحسن وهل ضعيف في الاستفهام فلا تحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بتعدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق ونقع بل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول والاستيناف بسوال
اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط
ولو واما لها صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للماضي ومعنا للاستقبال سواء دخلت على
الماضي او المضارع نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى
المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمعنى على ايهما دخلت نحو لو
ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل ان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور

ان الانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق
حصول الامر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا
قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون الانتفاء الاكرام مسببا لانتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو كثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا لبيان
على لزوم الفساد لتعدد الآلهة على ان الفساد منتف فيعلم من انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني وهذا عكس المشهور ولم يدر ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان
سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا انتفائين معلوم له بل تريد
اعلامه بانتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان
يقصد بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهانني لاكرمته بيانا لاستمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو

الفعل

١٤١

الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم فانتم واحد
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهران
فظ واما انتم فلان كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا او لتأكيد للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي من اجل لزوم الفعل
بعدهما قيل لو الحذف و في نحو لو انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه
فاعل المقدر بعد لو الصالحة للفاعلية هو ان المفتوحة دون المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد وليكون الفعل
المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف و في قال لو
انك انطلق ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد من مفسر ان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل
على معنى ثبت المقدر فههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في
موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام

اول

لبس مشتغلا بوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في
زمان التكلم بالكلام صح ترك فيه لكونه ظرف الزمان واحترز به عن
توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه ماضي
اي لزم القسم ان يكون الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليلغى
على وجه لا العمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظا للقسم الشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
واما معنى فهو جواب للقسم للفظ اليمين عليه والشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني
مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم
الشرط عليه او غيره اي تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون للمعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم تقول انا
والله ان تأتيني اكرمك ففي المعنى الاول هذا مثال التقدم غير الشرط تا
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما النشر على غير
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه وان تأتني والله لاتينك انما اورد في هذا المثال الشرط بعد الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى في القطع في صورة اعتبار القسم

على تقدير

على تقدير توسط كاشتراطه على تقدير التقدم ففي المعنى الاول هذا
مثال التقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا على
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدمه وجواز الغاء في النشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه وعلى
كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين الاعتبارين
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى التقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقدم مثال الثاني على الاول لكنه
اراد اتصال المثال الثاني بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم المعنى
على نشرهما في حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالتلفظ
او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي و
كان الجواب للقسم نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن
اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بلا نفي النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض والحكم
لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما في الجملة المتكلم
في الذكر نحو قولك جاءني اخوك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما
بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بحسب
القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الوقت

في اوايل الكتب ومتى كان لمفصل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
بحيث يكون المذكور ضد النظر المذكور لدلالة احد الضدين الى الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان المقابل لاما المذكورة
ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات ويحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
وسببه الاول والثاني والترم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما
اي بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء اي مما في حيزها اي حيز
فائها او حيزها لان حيز الفاء الفصل حيزها سواء وكان ذلك ظرفا ومبتدأ او
نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال التجويز التقديم
وذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه لا ما فانه يجوز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل المبرد وهو اي ما وقع
بينها وبين فائها معمول شرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولته مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة
حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وبين فائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

[illegible] سيبويه

وصار

١٤١

نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
اصلا وقيل والقايل الاخر في ان يكون كان ما يتوسط بين اما وفائها
جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور من قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء
والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بان يكون
لديهما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبله من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول
الشرط المحذوف وهذا العامل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع اخر وبين ان يكون فوقه رفع حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني هذا تقدير الكلام ان يكون ما بعد اما منصوبا واما ان يكون
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على مذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط وتوسط بين
اما وفائها كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن من شيء زيد منطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه

معمول به للفعل المحذوف فوجه غير ظ مع انه توهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز يوم اما الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المصنف الواسطة بين اما وفائها منصوبة
لفظها امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع هو الزجر والمنع
تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول
وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا
اى لا اجابة الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا التي هو حرف ولمناسبة معناه معناها
لان الردع للمخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا
كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
خلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فمن
اول الامر يعلم ان هذه على بناء ما لحقته ويحرك تلك على اعراب ما لحقته
لانها كالحرف الاخير مما لحقته به فان كان اى المسند اليه ظاهرا غير نث
حقيقي تخيير اى فانت بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وذو اى

اللحاق

١٤٤

الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاتصال في هذه المسئلة قد
تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث و
ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع
اى جمع المذكر والمؤنث في مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا وسماعيا وعلامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذ لحقت العلامة على صيغة التثنية
بضماير بلا يلزم الا اضمار قبل الذكر من غير فائدة [illegible]
من اول الامر على احوال الفاعل كما في التانيث وفي شرح الرضي هذا اما قال
النحاة ولا منع ان جعل هذه الحروف وضماير البارزة [illegible] والعايدة في نحو نعم
الا بدل ما مر بعده بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والعوض كون الخبر
التنوين في الاصل المصدر نونته اى ادخلته نونا فسمي ما به ينون التنوين
اعني النون تنوينا اشارة بجد وثلثه وعرضه لمعنى المصدر من معنى الحدث و
[illegible] المصدر حدوثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تعرضها
الحركة العارضية مثل عادا الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن
شاملا لما فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخير اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك
الكلمات لا تتوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الا
الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وبينهما الحركة
متخللة من اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الا

قلت المتبادر من الاخر حرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل التنوين الترنم
في الفعل لا ما كيد الفعل لخرج نون التاكيد الخفيفة ولا يتعرض لتعريف بالتنوين
يا رجال انطلق فان المراد بتبعية حركة الآخر تطفلها لما في الموجود بطفيل
العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذه المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما تدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وج لا يتحكم معناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو لدال على ان
مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت سكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فللعلمية
للتنكير بل هو للتمكن قال الشيخ الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
جعلت علما تمحض للتمكن والعوض وهو لحق الاسم عوضا عن المضاف
اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذ كانت مضافا الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة
للتخفيف اتي بالتنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة و
كذلك حينئذ وساعتئذ وما مئذ وجعلنا بعضهم فوق بعضهم
ومررت بكل قائما اي بكل واحد قائما ومثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف علامة الجمع كما ان
الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون في الجمع

فتزيد التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء
لانه انه مقابلة كما سيتبيّن بسببها مثلا امراة ثبت فيها التنوين ولو كانت
للتمكن لزالت للفعلتين العلمية والتانيث فظاهره ان تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان
يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يتهيا به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب الغناء وانما اعتبر واما يلحق
اواخر الابيات والمصاريع وان كان يلحق في الكلمات الواقعة في اثنائها
جائزا بل واقعا كما ثبت بدء في الحان الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع لا لحمل المعنى
وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن فرو هذا البيت الا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض
عن الالف عند السعي فوت التنوين اما يلحق القافية المعدة وهي ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت معدة للمعد الصوت
بها او امتناع امتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حروف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف

ساكنه ولا يبلغ الصوت بها النغم بالفتح او الكسر والحق بها النون
تحصيل التحريك والتحقيق ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو
التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن و
سقط عن التقطيع ولم يسم القسم الاول باسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل موضوع لغرض الترنم لا لان معناه
الترنم كما ان حروف الهجاء موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوين الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل وحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه مو
صوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر
مضاف اليه فاختير التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا ابن فلان لان فلان كناية عن العلم ويعلم
منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل
ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من
الخط لقلة الاستعمال ويعلم منه ايضا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو جاءني زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرناه الا انه حذفت همزتها فانها لا تحذف
حيث كانت بالتاء لئلا يلتبس ببنته في مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد

فتحتان

مفتوحه

فتح خففت ساكنه لانها مبنيه والاصل في البناء السكون وفتحة معه
لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ
والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنانّ فانها تكسر معهما تشبيها لها بنون التثنية تختص اي النون
التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في الامر نحو اضربن بالتخفيف و
اضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن و
التمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي
حملا على قال زيد ما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاء قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم محل التاكيد فحقه ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له و
قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثرت في مثل اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي بعد اما الشرط
المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد ان تاكيد الفعل ايضا ليتفق
المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او
ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف

اما تفعلن م

لا لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى لثقل الواو والفتحة
وقيل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة
اي مكسورة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ولعل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فتحا على الكل المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائبة وحكمهما غيرهما فتقول
ويقول في التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عن قوله في المثنى
اضربا بالفتح الالف بعد نون الجمع لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة
الالف وكسر نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا فتح لهما اي التثنية
والجمع المونث لنون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
جوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعلها مفتوحة كما في الوقف لبحث ضعف عند الا
كثرين وهما اي نون التاكيد الخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المونث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي الكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل
مع نون التاكيد معاملة الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا او عدم ضمة
من هذه الكلام في الافعال المعتل الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلام
النونين حكمهما مع التثنية وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير
بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم
واخش فالنون مع ضمير البارز المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم حذف

الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة
بحذف الياء كما حذفت في اغزي الشر وارمي العرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المكسورة
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن
اي ضمير البارز نحو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة اي فهما النون
كالكلمة المتصلة ونحو بها الف لتقول اغزون وارمين واخشين برد
اللام وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي من اجل انه في غير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترون في هل ترى كما تقول هل
ترى هذا مثال لغير البارز بحركة لامه بالفتح كما يفتح مع المتصلة وهل ترون
في هل ترون باسقاط النون الجمع والحاق النون التاكيد وضم الواو كما تضمها
في لم والقوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين باثبات الياء
وكسرها كما تقول لم ترى الناس هذا مثال ما فيه يكسر لاجل النون واغزون عطف على
هل ترين لا على ترين ومن ثم قيل هل يرد الواو المحذوف وفتحها برد مع ضمير التثنية
اغزوا واغزن في اغزوا واحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم



وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل
كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقائه كقول الشاعر
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذفت النون الخفيفة

للقلبها اللام الساكنة التي سوى ما بقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والاصل الحوج
لا تهين الفقير ولم يحركوها محرك التنوين ضرفا بينهما واعلام تعكس لمرتبة ما
الفعل عن مرتبة يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وحذف المخفف
في حال وقف على ما الحقت به تحقيقا ان ضم او كسر ما قبلها كما حذف التنوين كذلك
نظرا ما حل لا على المخفف كما اذا الحقت المخففة ما اغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء واذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم الوصل والخفيفة
ليست لازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس اللازم والمخففة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا كقولك اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين اذا انفتح
ما قبلها تقلب الفا او انكسر حذف نحو ثبت خيرا واصله خيرا
واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا وما يلحق بنا من تبعة
خيرا واحمر بوتنا حسفه كاس وثقلته موافق الندامة منك بالفضل
عودك على نهج الاستقامة وصلى على من كل شفاعة وسوابق
الخلاقات شأنه وعلى آله واصحابه وعلى
من تبعهم من زمرة احبابه
تمت الكتاب بعون
الملك الوهاب

شد بتوفيق خداى لا ينام — طمع دارم ز مالك من بنده كه كارم

فان التنوين

